

الأربعين

في إثبات الخلافة بلا فصل لأمير المؤمنين عليه السلام

تأليف

الشيخ محمّد مفيد بن حسين البحراني

من أعلام القرن الثاني عشر

تحقيق

محمد بركت

الأربعين

في إثبات الخلافة بلا فصل لأمير المؤمنين

تأليف:

الشيخ محمّد مفيد بن حسين البحراني

من أعلام القرن الثاني عشر



تحقيق:

محمد بركت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله و سلامٌ على عباده المصطفين.

أمّا بعد، فهذا ـ إخواني ـ تأليف مفيد مختصر، وجمع شريف للبصيرمنتصر، اختصرته من الجزء الأخير من كتابي الكبير في الإمامة، إجابة لما سألتموه من الأخبار الواردة في فضائل أب الأئمّة الأبرار، مع الإشارة الإجماليّة إلى أدلّة الجعفريّة، في تعيين إمامتهم العامّة ـ من غير طريق الخاصّة ـ بعد الرسول المختار، صلوات الله عليهم آناء الليل وأطراف النهار.

اعلموا أيّدكم الله بلطفه، أنّ المسؤول من النوعين و المقصود النافع في المقامين ـ من فضل الله و له الحمد على سوابغ الآئه ـ ممّا لاحصر له، حتّى أنّ بعض علماء أهل الخلاف، مع انغماسه في لجّة الاعتساف، التجأ إلى الإقرار والانصاف، فقال، لّما قيل له: ما تقول في عليّ[عليه السلام]؟: ما أقول في رجل كتم أحبّاؤه فضائله خوفاً و كتم أعداؤه مفاخره عناداً، ومع ذا قد ظهر ممّا بين الكتمانين ما قد ملأ الخافقين.

إلاّ أنّا نقتصر على ما سنورده، رجاء للمثوبة الموعودة على حفظ الأربعين من الأخبار النافعة لعباد الله المخلصين في أمر الدين، وشوقاً إلى الانبعاث في

زمرة الفقهاء الراجح مدادهم على دماء الشهداء يوم يقوم الناس لـربّ العـالمين، وعِلْماً بأنّ الهمم القاصرة أبيّة عن الخوض في المطوّلات، بل ممتنعـة عـن مراجعة المتوسّطات من المؤلّفات؛ وأنّ الطالب المنصف ينتفع بما فيه من الإشارات، حتّى لايحتاج بعده إلى معاودة المقتدرين على المحاكمات؛ وأنّ المتعسّف العنود لميقـدّر له الشفاء ممّا فيه من الآلام، و لو أعجبك قوله في الحياة الدنيا وأشـهد الله علـى ما في قلبه، لأنـّه ألدّ الخصام؛ و أنّ المكابر اللجوج لاينفعه تعدّد مسالك النصـح و لايقنِعُه تكثّر مدارك النجَح.

هـذا، مـع أنّ مـا ألّفنـاه في تحقيـق مذهـب الإماميّـة و سمّيناه بـ: الفوائـد المرتضويّة والدرّة النجفيّة، لاشتماله على كثـير مـن الآيـات مغن عـن الإطالـة، ولاحتوائه على قلع علل الانحراف و أسباب الاعتساف شاف لمرض الجهالة، بل هـو ــ و الله ــ بــحر عميـق، جديـر لأربـاب السـباحة الغـوصُ فيـه، وحــريّ لأصحاب القدرة بذل المهج في التقاط جواهره ولآليه، بل هو درّة بيضاء، تنجي من الهلكات و تخرج المهتدي بها إلى النور من الظلمات، والله سـبحانه الهـادي إلى سبيل الخيرات، وأنـّه على ما يشاء قدير.

و ها أنا آخذ في المطلب، معرضا عمّا هو المشهور، مقتصـراً علـى مـا هـو المسطور في زبر الجمهور، حيث إنّ الجديد أبلغ في قطع ما شـيّدته يـد الأهـواء، وأنّ الفخر والفضل فيما يشهد بـه لسـان الأعـداء، فنقـول معتمـدا علـى الـوليّ الحميد ومتوكّلا عليه في بيان ما هو لأهل الحقّ مفيد:

الحديث الأوّل

روى ناصر بن أبي‌المكارم الخوارزمي في شرح المقامات، قال: حدّثنا موفّق بن أحمد المكّي أخطب خطباء خوارزم، بإسناده عن ابن عبّاس، قال: قال رسول الله صلّى‌الله‌عليه‌وآله: لو أنّ الغياض أقلام والبحر مداد والجنّ حسّاب والإنس كتّاب، ما احصوا فضائل عليّ بن أبي‌طالب عليه السلام[1].

بيان:

ربّما يستدلّ بهذا الخبر، المؤيّد بما تواتر في مزيد فضله، المعاضد بما تظافر في بيان جلالة قدره، ورواته من كبار أعيان المخالفين؛ على أنّه أفضل من جميع الصحابة، بل و من جميع السابقين واللاحقين من الجنّة والناس أجمعين.

فإنّ مَن لايقدر على إحصاء فضائله الفريقان، مع تعاونهم وتظاهرهم ومعاضدة بعضهم لبعض، يكون أفضل من آحاد النوعين لامحالة، وهو دليل متين مطابق لما قد أشهد الله عليه الأنبياء والمرسلين.

---

[1] ـ المناقب للخوارزمي: ٣٢.

و لايلزم من ذلك فضله على من علم فضله عليه بدليل عقليّ أو نقليّ صحيح يجوز أن يصغى إليه.

ثمّ إنّ من عداه من الصحابة إن لم يعلم نقصه و ضلاله عن الدين، لم يعلم فضله على العالمين، بل قد عُلِم نقصان رتبته عن رتبة الأنبياء والمرسلين، بل و عن مرتبة طائفة من البررة المتّقين، على ما يرشد إليه الفحص عن آثار خاتم النبيّين.

فيجب القول بإمامته والإعراض عمّا عداه، والإقرار بتقدّمه و تأخّر ما سواه، حذرا من القول بإمامة المجهول أو الإذعان بتقدّم المفضول، فإنّه عند أرباب الفضل بعيد عن القبول، معدود من السفه الذي هو من العاقل غير معقول.

فإن قلت: ربّما يظهر من كلام بعض القائلين بالتفضيل أنّه إنّما قدّم عليه غيره بإذنه و رضاه لمكان المصلحة و من كلام بعضهم أنّه إنّما قدّم عليه من سواه لعلوّ شأنه عن الاشتغال بأمر الخلافة.

قال الميبدي، و هو شارح الهداية، في شرحه على ديوان الأمير عليه السلام، بعد تفصيله بما محصّله: أنّه لم‌يلتفت إلى أمر الخلافة ما وجد له من يمكن أن يقوم به و لمّا لم‌يجد لذلك من يقوم به اشتغل به اضطرارا حذرا عن فساد الدين، ثمّ أيّد كلامه بما نقله عن الشيخ علاءالدولة، و هو أنّ الولاية علم الباطن والوراثة علم الظاهر والإمامة علم الباطن و الظاهر والوصاية حفظ سلسلة الباطن والخلافة حفظ سلسلة الظاهر و أنّ عليّا عليه السلام كان بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وليّا و وارثا و إماما و وصيّا و قد صار خليفة بعد قتل عثمان لاضطرار الناس إليه، فما تقول في ذلك.

قلتُ: أمّا حديث علوّ شأنه عن قبول الخلافة من غير أن يجب عليه و يضطرّ إليه، فهو مبنيّ على أنّ جلالة رسول الله صلّى الله عليه وآله بمنزلة الحكومة العرفيّة التي يجوز أن يتصدّي لها كلّ برّ و فاجر كيف لا، و لو اريد بها الرئاسة العامّة عن الرسول صلّى الله عليه وآله و في أمري الدنيا والآخرة، كما هو المتبادر الشائع، كانت مساوقة للإمامة و لميكن لتنزيهه عليه السلام عن قبولها بدون الاضطرار معنى و لميكن لغيرها مع وجوده إلاّ قولا بجواز رئاسة المفضول على الفاضل.

و الحقّ أنّ مثل هذا الكلام مماكرة مع صاحب الحقّ بعد الاضطرار به بعزله و صرف الحقّ عنه إلى غيره، فهو كقول الغاصب لمن غصبه حقّه و صرفه إلى غيره لاتغضب، فإنّ ما صرفته عنك إلى غيرك ممّا يليق به لا بك، فإنّ شأنك أعلى و أرفع من أن تنظر فيه و تؤاخد عليه، كأنّه يريد بذلك حمله على الحياء ليسكت عنه و يترك الانتقام منه أو مخادعة مع أتباعه اللاعنين للغاصب و لمن تبعه، كقولك لمن يلومك على صداقة ظالم و يلعنه على غصب مال أحد: لاتلعنه و لاتلمني، فإنّ ما أخذه و غصبه يليق به لا بمن كان عنده.

و لايخفى أنّ أمثال هذه المزخرفات ممّا لاينفع عند العدل الحكيم الذي ألزم نفسه أن لايستحيي من الحقّ و أن يكون لبالمرصاد و أن لايضيع عنده حقّ ذي حقّ و لايتسامح في مظالم العباد، كيف و ما صدر منهم لايقتضي مجرّد تضييع حقّ الخليفة، بل يقتضي هلاك الأُمّة و ضلال أكثر الخليقة.

و بالجملة، لا معنى لخليفة رسول الله صلّى الله عليه وآله إلاّ من يقوم مقامه فيما هو له و عليه، و لايتصوّر منها إلاّ من أقامه رسول الله صلّى الله عليه وآله مقام نفسه، لإتمام أمره، بل من أقامه لتكميل غرضه.

و حينئذ، فيعتبر فيه ما يعتبر فيه و يجوز له ما يجوز له و يقبح عليه ما هو قبيح عليه، فكما لايجوز أن يتصدّى أحد لمنصب الرسول صلّى الله عليه وآله و يقول أنّ شأنه أجلّ من أن يقوم بذلك الأمر، لايجوز لأحد أن يفعل ذلك بخليفته القائم في مقامه.

و القول بأنّ الخلافة كما تنعقد بالاستخلاف تنعقد بالإجماع المصون عن الخطاء، و يجوز أن يتعلّق ذلك الإجماع بخلافة من هو أدنى من غيره، لما ذكر من العلّة، فممّا لايخفى فساده و سيأتيك ما يزيده بيانا و يفيده اتّضاحا، فتأمّل.

تنبيه:

ربّما يقدح في الرواية من لامعرفة له، بأنّ القول بصحّتها يستلزم القول بثبوت خاصّة الربّ تعالى له و هي ما يرشد إليه قوله ﴿و لو أنّما في الأرض من شجرة أقلام﴾[1] الآية.

والجواب هو أنّ التفاوت بين المدلولين واضح جدّا، فإنّ الغياض جمع الغَيضة بالفتح، و هي الأجمة و مجتمع الشجر في مغيض ماء أو خاصّ بالغرب، لا كلّ شجر فيه، و على كلّ وجه فما في الأرض من شجرة أعمّ و أشمل منها.

ثمّ إنّ المعتبر في الآية إمداد الأبحر السبعة للبحر الذي فرض مدادا و لم يعتبر ذلك في الرواية.

وأيضا قد لوحظ في الرواية تعاون الثقلين وأطلق ذلك في الآية على وجه يشمل العالَمين، و فيه من المبالغة ما لايخفى.

وأيضا الجواب في الرواية "ما أحصوا" و هو لايستلزم عدم النفاد، و في الآية "ما نفدت" و هو صريح في عدم تناهي الأعداد.

---

[1] ـ لقمان: ٢٧.

وعند ذلك يظهر أنّ القدح في الرواية مع صحّة سندها و متنهـا بعيـدٌ عـن الرشاد، بل هو ناش من الجهالة أو مسبَّب عن العناد، أعاذنا ا لله من ذلك، فإنّـه يجيب من يدعوه إلى الإرشاد.



الحديث الثاني

روى أحمد بن حنبل في مسنده بإسناده عن جابر عن النبيّ صلّىا لله عليه وآله، أنّه قال:عليّ خير البشر، و لايغضبه إلاّ منافق، قال: وقال جابر: و ما كنّا نعرف المنافقين إلاّ ببغضهم إيّاه.

بيان:

أوّل هذا الخبر ممّا لامرية في صحّته و لاريب في صدوره عن منزل الوحي ومنزل الرسالة.

فقد أسند الإصفهاني و هو من أعيانهم، أنّ قوله﴿ اولئك هم خير البريّة﴾[1] نزلت في عليّ عليه السلام.

و في رواية الهذليّ عن الشعبي، أنّ عليّا أقبل فقال النبي صلّىا للهعليهوآله: هذا من الذين يقول ا لله فيهم: ﴿ اولئك هم خير البريّة ﴾.

وأسند ابنحبر في كتابه، قوله لعليّ عليه السلام إذا أقبل "هذا خير البريّة" و إنّ جابرا كان يدور في سكك المدينة، ويقول: قال النبي صلّىا للهعليهوآله:

---

[1] ـ البيّنة: ٧.

عليّ خير البشر، مَن أبى فقد كفر و مَن رضي فقد شكر، معاشر الأنصار أدّبـوا أولادكم بحبّ عليّ بن أبيطالب، فمن أبى فلينظر في شأن أُمّه.

وبالجملة، مقـدم الخبر عندهـم مـرويّ بعبـارات متفاوتـة متقاربـة بنيـّف وأربعين طريقا،وهو صريح فيما دلّ عليه الخبر السالف، صادّ عن الهوى للبصـير العارف.

و مؤخّره إشارة إلى ما روي متواترا عندهم من أنّه صلّىا للهعليهوآله قال: لايحبّه إلاّ مؤمن و لايبغضه إلاّ منافق.

و قد نقل عنه صلّىا للهعليهوآله أنّه قال في جملة ما قاله لو ضربت خيشوم المؤمن بسيفي هذا على أن يبغضني ما أبغضني و لو صببـت الدنيـا بجماتهـا علـى المنافق على أن يحبّني ما أحبّني و ذلك لما قضى و انقضى على لسان النـبيّ الأُمّـيّ يا عليّ لايحبّك إلاّ مؤمن تقيّ و لايبغضك إلاّ منافق شقيّ.

الحديث الثالث

أسند ابن المغازليّ الشافعي بطرق عديـدة إلى النـبي صلّىا للهعليهوآلـه، أنـّه قال: لايمرّ على الصراط إلاّ من معه كتاب بولاية عليّ بن أبي طالب، و قد قـال ا لله فيه ﴿ وقفوهـم إنّهم مسؤولون ﴾[1] يعني إنّهم مسؤولون عن ولاية عليّ عليه السلام.

بيان:

هذا الخبر عندهم مرويّ بعبارات متقاربة، كقوله صلّىا للهعليهوآله: حـبّ عليّ براءة من النار.

وقوله: من أحبّه أحبّني و من أبغضه أبغضني و من أبغضني أبغض ا لله.

وقوله: حبّ عليّ حسنة لاتضرّ معه معصية و بغض عليّ سيّئة لاتنفع معـه حسنة.

وقوله: لو اجتمع الناس على حبّ عليّ بن أبيطالب، ما خلق ا لله النار.

وقوله: عنوان صحيفة المؤمن حبّ عليّ بن أبيطالب.

---

[1] ـ الصافات: ٢٤.

وغير ذلك، ممّا لايسعه المختصرات، فهو متواتر في المعنى، وإن لم يكن متواترا في لفظه.

والاستدلال به من وجوه:

أحدها: أنّ اختصاصه عليه السلام بكون حبّه منقذا من النار، لازما مساويا لحبّ نبيّ الله سيّد الأبرار، بل لمحبّة الله الذي بيده مقادر الليل والنهار، يدلّ على نهاية فضله و مزيّته على من عداه، فيجب تقدّمه و تقديمه على الكلّ بتقريب ما مرّ بيانه.

وثانيها: أنّه عليه السلام كان كارها للثلاثة، بدليل تظلّماته الآتية المتواترة بينهم، الدالّة على أنّهم مخالفوه، الغاصبون لحقّه، الجائرون عليه، فيجب أن لايؤخّر عنهم، لأنّ المحبّة الواجبة له لايجامع القول بتقدّم من يكرهه عليه بالضرورة؛ وسيأتي ما يوضح ذلك إن شاء الله.

وثالثها: أنّ الحكيم تعالى شأنه منزّه عن القبيح، فلايجوز عليه أن يوجب محبّة واحدٍ بعينه، إذا كان غير مأمون و لامتّصف بالعصمة، للزوم الاغراء و قبحه، كقبح إيجاب محبّته من حيث صدور الفسق أيضا، و هو اللازم من إيجاب حبّه مطلقا، وهو واضح، فيجب أن يكون عليّ عليه السلام معصوما، للإخبار بوجوب حبّه مطلقا، والدلالة على أنّه محبوب لله و لرسوله وملائكته جميعا.

و يلزم من عصمته وجوب تقدّمه و تقديمه، إذ مع المعصوم لاتصلح الإمامة لمن جُهِل حاله، فضلا عمّن عُلِم ضلاله قطعا.

تنبيه:

لايقال: يلزم من صحّة هذه الأخبار ونظائرها تخصيص العمومات الدالّة على تعلّق التكليف بعامّة الخلق، المقتضي لترتّب العقاب على تقدير المخالفة،

ويلزم طرح بعض الآثار المصرّحة بأنّ العاصي من أهل الولاية يعذّب بالنار، ويلزم من هذا كلّه إغراء الفرقة الناجية على ارتكاب القبائح.

لأنّا نقول: هذه الأخبار مع صحّة سند أكثرها، متواترة بين الفريقين، فلامجال لإنكارها ولاطريق إلى ردّها، و لايلزم من قبولها شيء من اللوازم المذكورة.

إذ نقول: إنّ العمل بالعمومات والخصوصات إنّما يقتضي القول باستحقاق مرتكب المعاصي للعذاب ولو كان من أهل الولاية، وذلك لاينافي العمل بهذه الروايات الدالّة على تحتّم الشفاعة، و سقوط العقاب المستحقّ بها عن قاطبة الموالين ببركة الولاية.

وقد ورد عنه صلّیاللهعليهوآله أنّه قال: من لم يؤمن بشفاعتي، فلا أناله الله شفاعتي.

و ورد أيضا عن الأئمّة عليهم السلام في قوله ﴿ ولسوف يعطيك ربّك فترضى ﴾[1] أنّه لايرضى بدخول واحد من شيعتنا في النار.

و ورد في قوله ﴿ ولايشفعون إلاّ لمن ارتضى ﴾[2] إنّ شفاعتنا إنّما تكون لمن ارتضى ولاية أميرالمؤمنين والأئمّة من ولده، أو ارتضى الله دينه، و هو لايرتضى إلاّ بولاية الأئمّة.

و إذا جاز شفاعة المؤمنين بعضهم لبعض، و دلّ على وقوعها الأدلّة القطعيّة، فلايستبعد شفاعة أهل بيت العصمة والرسالة لمواليهم المعترفين بولايتهم كافّة، إلاّ من ختم الله على قلبه و جعل على بصره غشاوة.

---

[1] ـ الضحى: ٥.

[2] ـ الأنبياء: ٢٨.

والحاصل، إنّ القول بنجاة أهل الولاية بشفاعة ولاة الأمر بهذه الأخبار لاينافي العمل بما ذكر من العمومات والخصوصات.

ولايلزم من القول بتحتّم الشفاعة لهم الإغراءُ على القبيح، إذ قد ثبت عندنا أنّ الشفاعة إنّما تكون عند قيام الساعة، فهي إنّما تنفع للخلاص من النار.

وأمّا قبل قيامها، فعذاب البرزخ ثابت لامهرب منه لأحد، فيجب الاحتراز عن العقاب والعقوبات الموعودة بعد الممات بملازمة الحسنات، يدلّ على ذلك ما روي عن الصادقين عليهم السلام: إنّا نخاف عليكم قبل الساعة، وأمّا عندها و بعد الوصول إلينا، فلا خوف عليكم و لاأنتم تحزنون.

هذا، و التحقيق أن يقال في هذا المقام: إنّ لمظهري المحبّة والولاية، بحسب اختلاف حالهم في الاستضاءة بأنوار الله و تفاوت أمرهم في الاجتهاد والتقليد وسعيهم في الطاعة و ترك المعصية، حالاتٌ متفاوتة و مراتب متباعدة، فبعض يبقى و يثبت عند موته لكماله في الإيمان و سعيد في ملازمة مسلك الإحسان و وصوله إلى رتبة اليقين و مرتبة المتّقين و دخوله في جملة المؤمنين و زمرة المحسنين، على ما هو عليه من القول الثابت في الحياة الدنيا و في الآخرة، و هو الولاية المحكمة الراسخة الموجبة للسعادة الأبديّة.

و بعض يرتحل لنهاية تفريطه في تكميل الإيمان و غاية إفراطه في اقتراف صنوف العصيان، منحرفا عمّا هو عليه من الولاية المستودعة والعقائد الحقّة المستعارة، وهذا هو الشقاوة السرمديّة.

وبعض يموت لتقصيره فيهما أو في أحدهما متزلزلا في إيمانه شاكّا في أمر دينه، و له مراتب، فمن كان كاملا في حياته، راسخا في الولاية عند موته، لايضرّه ما صدر عنه من المعاصي، يغلبه النفس والشياطين في القيامة قطعا، و إن

كانت معاصيه أضعاف حسناته، لا لأنّه يغفر بالشفاعة، بل لأنّه ببركة رسوخه في الولاية والإيمان، لايرتكب ذنبا إلاّ ساءه ذلك و ندم عليه.

وقد قال النبي صلّىا للهعليهوآله: كفى بالندم توبةً.

و لو اتّفق خروجه من الدنيا بلا ندمٍ و توبة، يمحى منه أثر الذنوب بمصادفة بعض أهوال البرزخ و يأتي يوم القيامة و لاذنب له، فيدخل ببركة أوليائه بلامهلة، لأنّه حينئذ، كما روي، مندرج في المحسنين، وقد نزل فيهم أنّه ما عليهم من سبيل، و ما ورد من أنّ المؤمن يمرّ على الصراط كالبرق الخاطف و إنّ النارتقول له: عجّل فإنّ نورك يطفئ ناري، وأنّه يدخل الجنّة بغير حساب، إشارة إلى هذين القسمين.

و من كان مُفَرِّطا في حياته منحرفا في مماته، لاتنفعه حسناته، و إن كانت أضعاف سيّئاته، و هؤلاء من الذين قال ا لله فيهم﴿ فما تنفعهم شفاعة الشافعين﴾[1] و ورد فيهم: إنّهم لايستقرّون على الصراط بل يقعون في النار عند مرورهم عليه و يخلّدون فيها، لخروجهم من الدنيا و ليس عليهم أثر الولاية و الإيمان.

و من كان مقصّرا في حياته متزلزلا في حال وفاته، يعذّب في البرزخ على أظهر الاحتمالين، و في القيامة يمكن أن تدركه رحمة إلهيّة و شفاعة نبويّة ينجو بها من أليم عذاب ا لله، وهم الذين قال ا لله تعالى فيهم ﴿ مرجون لأمر ا لله إمّا يعذّبهم و إمّا يتوب عليهم﴾[2].

و إنّ ما ورد من أنّ صاحب الولاية آمن من جميع الوجوه، إشارة إلى أحد قسمي القسم الأوّل.

---

[1] ـ المدّثر:٤٨.

[2] ـ التوبة: ١٠٦.

و ما ورد من أنّه معذّب في البرزخ، سالم في المحشر من أهواء له، إيماء إلى ثاني القسمين منه.

و إليهما الإشارة فيما ورد أنّ عليّا عليه السلام يحضر عند الاحتضار صاحب الولاية، ويقول له: أنا عليّ بن أبي طالب الذي كنت تحبّه، انفعك، يعني بمزيد المواهب و العطايا أو بتخفيف الشدائد والبلايا.

و ما ورد من أنّه لاتنفعه الولاية وأنّه لجرأته على المعاصي، يعذّب في العالمين، إشارة إلى المنحرفين و دلالة على أنّ التهاون في أمر الله و الجرأة على فعل المنهيّات مسبّب عن ضعف اليقين وفتور العقائد، و هما سببان للانحراف عن الإيمان عند خروج الأرواح من الأبدان، و هو علّة تامّة للمعاقبة الأبديّة.

و ما ورد من أنّه مع خلط الصالح بالفاسد أمره إلى الله، إيماء إلى القسم الأخير.

و قد عرفت أنّ له مراتب، فمنهم من يرخّص لقوّته في الولاية و قربه إلى الرسوخ فيها و قوّة اعتماده عليها واستحقاقه للشفاعة قبل إخوانه بذلك فيمرّ على الصراط لدخول الجنّة قبلهم و يتعب في مشيه على قدر نقصانه، حتّى يقطع المسافة بحول الله و إعانة أوليائه، يدخل الجنّة بإذنه.

و منهم من يرخّص للمرور ليقع في النار، بسبب نهاية ضعفه في الدين و قصوره في الاعتماد على أئمّة المؤمنين، فيقع فيها و يبقى ما شاء الله، ثمّ تدركه ببركة ما كان فيه من أمر الولاية عند مماته، رحمة إلهيّة و شفاعة مرتضويّة، فينجو بعد الخلوص و يدخل الجنّة و يلحق بأهلها.

و منهم من لايرخصّ لذلك و لالذلك، بل يجمع بينهم بين الأئمة في الأعراف، لتوسّطهم بين القسمين، و هم الذين أخبر الله عنهم إنّهم ينادون

أصحاب الجنّة و يقولون: ﴿سلامٌ عليكم لم يدخلوها و هم يطمعون﴾[١]؛ ثمّ إنّهم بعد طول الانتظار المخفّف لما بهم من الآصار تدركهم الرحمة الإلهيّة و شفاعة الأئمة الاثنى عشريّة، حتّى يخاطبون أهل النار تهييجا لغيظهم و تشديدا لعذابهم و يقولون لهم: ﴿ أ هؤلاء الذين أقسمتم لاينالهم الله برحمةٍ ادخلوا الجنّة لاخوفٌ عليكم و لا أنتم تحزنون ﴾[٢].

والحاصل، إنّ أهل الولاية:

[١] - بعضهم يدخلون الجنّة بلاتوقّف لمكان التوبة أو تحمّل متاعب ما قبل الساعة.

[٢] - و بعضهم يدخلون النار بلامساحة، للانحراف عند الموت عن الولاية المستعارة.

[٣] - و بعضهم يدخلونها بعد الحشر وانقضاء الحساب، ثمّ يخرجون منها ويدخلون الجنّة بشفاعة الأطياب.

[٤] - و بعضهم لايدخلون النار أبدا، بل يدخلون الجنّة بعد دخول كلّ من يستحقّها فيها بسبب الشفاعة، خالدا.

و حينئذ نقول: لاريب أنّ الذي يموت من أهل الولاية، منحرفا أو قريبا من الانحراف، ليس حقيقة من أهل الولاية، وإن قد سمّي به أحيانا على وجه المجاز باعتبار ما قد كان عليه، فلايلزم من القول بكونه معذّبا بالنار مخالفة ما تقدّم من الأخبار، كما لايلزم من القول بنجاة من سواه من النار طرح و لاتخصيص للآثار بمن عدا أهل ولاية الأئمّة الكبار.

---

[١] - الأعراف: ٤٦.

[٢] - الأعراف: ٤٩.

وإنّما يلزم تخصيص الكلّ بحال فقدان التوبة وبقاء حكم المعصية إلى قيام الساعة و عدم صدور الشفاعة من الشفعاء الأبرار، و هذا ممّا لامحيص عنه كما لايخفى على ذوالأبصار.

وعلى التقادير لايلزم الإغراء على المعاصي من الحكيم الإلهيّ، إذ يجب على كلّ مؤمن موالٍ:

[١] ـ أن يعلم أنّ شرط بقاءه على الولاية المنجية، بذل جهده في تحصيل فضيلتي العلم والعمل، و الغوص لالتقاط جوهري المعرفة و الطاعة.

[٢] ـ و أن يعلم أنّ التقصير فيهما إمّا مهلك أو مدنٍ من الهلاك.

[٣] ـ و أن يكون دائم الحذر من سوء عاقبته و دخوله في النار بارتداده عمّا هو عليه من الإيمان، أو تزلزله فيه عند موته بسبب تهاونه في النظر، و قساوة قلبه الناشئة من التقصير في العمل و تماديه في معصية خالق الجنّ والبشر.

[٤] ـ و أن لايكون مطمئنّا ببقاء ما هو عليه إلى يوم ينتفع به.

[٥] ـ و أن يكون مجورا على نفسه أن يرجع في ميدان العلم و العمل قهقرى ساعيا في استكمال ما يتوقّف بقاء المنجي عليه حتّى لايحرم من الأجر المأمول يوم الفاقة إليه.

[٦] ـ و أن لايغترّ بما حصل له ـ فرضا ـ من المعرفة والطاعة، لاحتمال عدم الكفاية في كلّ مرتبة، بل يبالغ في سعته و بذل وسعه.

[٧] ـ و لايعتمد على حوله و قوّته، بل يترك زمام التوفيق إلى ا لله و يتمسّك بحبله.

يدلّ على ذلك كلّه ما قال الصادق عليه السلام في حديث له لهشام: يا هشام إنّ ا لله حكى عن قومٍ صالحين، أنّهم كانوا يقولون: ﴿ ربّنا لاتزغ قلوبنا

بعد إذ هديتنا ﴾[1] حين علموا أنّ القلـوب تزيـغ و يعـود إلى عماهـا و رداهـا[2]، الحديث.

[٨] ـ و أن يكون دائما خائفا من البرزخ وأهواله و شدّة الأمر عليه بسوء أعماله، معتقدا أنّه على تقدير انتقاله على الولاية، يمكن أن لاتدركه بعد المـوت من غير فصلٍ رحمة إلهيّة، لعدم قابليّته، فلاسَلم من مولمات تلك العالم قبـل قيـام الساعة، ودرك لقاء الشفعاء في دار الكرامة.

لايقال: عموم نظائر قوله ﴿ فمن يعمل مثقال ذرّة شرّا يره ﴾[3] يدلّ علـى عموم المحاسبة و شمولها لأرباب الولاية مطلقا، وذلك يقتضي مؤاخذة الكلّ على ما صدر منهم من القبائح.

لأنّـا نقول: على تقدير تسليم عموم المحاسبة ـ و لايخفى أنّ عدمـه صريـح أكثر الأخبار المخصّصة للآية بمن عدا الأبرار ـ لانسـلّم أنّ فائدتهـا منحصـرة في تعذيب أرباب الشرور بالنار، لِمَ لايجوز أن يكون العـرض في البعـض إزالـة أثـر المعـاصي بالمداقّـة في الحسـاب، أو إبانـة مقـدار التفضّـل الموعـود مـن الحكيـم الوهّاب، فتأمـّل في ذلك، فإنّه معركة لأفهام أُولي الألباب.

تنبيه آخر:

اعلم أنّ المشهورات التي لاينكرها إلاّ مبغض منحـرف عـن الولايـة، قولـه صلّىاللهعليهوآله فيه [عليه السلام] بعبارات مختلفة متّحدة في المعنى، أنـّه قسـيم الجنّة والنار، وسيجيء ما تصرّح بذلك في بعض الأخبار.

---

[1] ـ آل عمران: ٨.

[2] ـ بحارالأنوار: ج١ ص١٣٩.

[3] ـ الزلزلة: ٨ .

و قد سأل المفضّل عن مولانا الصادق عليه السلام: بِمَ صار عليّ عليه السلام قسيم الجنّة والنار؟

فقال عليه السلام: لأنّ حبّه إيمان و بغضه كفر، وإنّما خلقت الجنّة لأهل الإيمان و النار لأهل الكفر.

قال: يابن رسول الله، فالأنبياء والأوصياء هل كانوا يحبّونه وأعدائهم يبغضونه؟

فقال: نعم.

قال: فكيف ذلك؟

قال: أما علمت أنّ النبي صلّى الله عليه وآله قال يوم خيبر: لأُعطينّ الراية غداً رجلا يحبّ الله و رسوله، و يحبّه الله و رسوله و قال، لمّا أُوتي بالطائر المشوي: اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك، و عنى به عليّا عليه السلام؟

قال: بلى.

قال: يجوز أن لايحبّ أنبياء الله ورُسُله و أوصياؤهم والمؤمنون من أُممهم رجلا يحبّه الله و رسوله؟

قال: لا.

قال: فقد ثبت أنّ جميع الأنبياء والأوصياء والمؤمنين كانوا لعليّ محبّين وإنّ مخالفيهم كانوا له مبغضين.

قال: نعم.

قال: فلايدخل الجنّة إلاّ من أحبّه من الأوّلين والآخرين، فهو إذاً قسيم الجنّة والنار.

قال المفضّل: فَرّجتَ عنّي يا بن رسول الله، فرّج الله عنك، فزدني.

قال: سَل.

فقال: يا بن رسول الله، فعليّ عليه السلام يدخل محبّه الجنّة و مبغضه النار أو رضوان و مالك؟

فقال: يا مفضّل، أما علمت أنّ الله تعالى بعث رسوله صلّى‌الله‌عليه‌وآله و هو روح إلى الأنبياء و هم أرواح قبل خلق الخلق بألفي عام؟

قال: بلى.

قال: أما علمت أنّه دعاهم إلى توحيد الله و طاعته و اتّباع أمره و وعدهم بالجنّة على ذلك و أوعد من خالف ما أجابوا إليه و أنكره النار؟

قال: بلى.

قال: أو ليس عليّ بن أبي‌طالب خليفته وإمام أمّته؟

قال: بلى.

قال: أو ليس رضوانُ ومالك من جملة الملائكة المستغفرين لشيعته الناجين بمحبّته؟

قال: بلى.

قال: فعليّ عليه السلام قسيم الجنّة والنار و رضوانُ و مالك صادران عن أمره بأمر الله تبارك وتعالى، يا مفضّل خذ هذا، فإنّه من مخزون العلم و مكنونه، لاتخرجه إلاّ إلى أهله؛ انتهى بأدنى اختصار[1].

أقول: لايخفى أنّ بهذا الحديث تنفتح لأرباب البصيرة أبواب من العلم، و أنّ مضامينه مطابقة لما ورد عندهم متواترا، حتّى إنّهم لو نظروا فيه بعين الانصاف، لايمكنهم إلاّ القول ببغض المقدّمين والمتقدّمين عليه له، و استحقاقهم

---

[1] ـ بحارالأنوار: ج٣٩ ص١٩٤.

بكفرهم للنار، كما ستعرف من معنى المحبّـة وأنّهـا لاتجـامع القـول بتقـدّم غـيره عليه، فكن على بصيرة من أمرك ولاتكن من الغافلين.

الحديث الرابع

روى أبوبكر احمد بن مردويه في كتابه، وهو من أعيان المخالفين وثقاتهم، بإسناده عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، قال: كنت بالباب يوم الشورى، فارتفعت الأصوات بينهم، فسمعت عليّا عليه السلام يقول: بايع الناس أبابكر وأنا وا لله أولى بالأمر وأحقّ به منه، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفّارا، يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف، ثمّ بايع أبوبكر لعمر و أنا أولى بالأمر منه، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفّارا، ثمّ أنتم تريدون أن تبايعوا عثمان إذن، أسمع وأطيع إنّ عمرا جعلني في خمسة أنا سادسهم، لايعرف لي فضلا في الصلاح و لايعرفونه لي، كأنّما نحن شرع سواء، و ايم ا لله أن لو شاء أن أتكلّم ثمّ لايستطيع عربهم ولاعجمَهُم و لاالمعاهد منهم و لاالمشرك ردّ خصلة منها.

ثمّ قال: أنشدكم با لله أيّها الخمسة، أ فيكم أخو رسول ا لله غيري؟

قالوا: لا.

قال: أ فيكم أحد له أخ مثل أخي المزيّن بالجناحين يطير من الملائكة في الجنّة؟

قالوا: لا.

قال: أ فيكم أحد له زوجة مثل زوجتي فاطمة بنت رسول الله سيّدة نساء هذه الأُمّة؟

قالوا: لا.

قال: أ منكم أحد له سبطان مثل الحسن والحسين، سبطي نبيّ هذه الأُمّة، ابني رسول الله غيري؟

قالوا: لا.

قال: أ منكم أحد قتل مشركي قريش قبلي؟

قالوا: لا.

قال: أ منكم أحد صلّى إلى القبلتين قبلي؟

قالوا: لا.

قال: أمنكم أحد غسّل رسول الله؟

قالوا: لا.

قال: أ منكم أحد سكن المسجد يمرّ فيه جنبا غيري؟

قالوا: لا.

قال: أ منكم أحد ردّت عليه الشمس بعد غروبها، حتّى صلّى العصر، غيري؟

قالوا: لا.

قال: أ منكم أحد قال رسول الله حين قرب إليه الطير فأعجبه: اللهمّ ائتني بأحبّ الخلق إليك حتّى يأكل معي من هذا الطير، فجئت و أنا لاأعلم ما كان من قوله، وأكلت معه؟

قالوا: لا.

قال: أ منكم أحد كان أقتل للمشركين عند كلّ شديدة نزل برسول الله، منّي؟

قالوا: لا.

قال: أمنكم أحد أعظم عناء برسول الله منّي حين اضطجعتُ على فراشه و وقيته بنفسي و بذلت مهجتي، غيري؟

قالوا: لا.

قال: أ فيكم أحد يأخذ الخمس غيري و غير فاطمة؟

قالوا: لا.

قال: أ فيكم أحد له سهم في الخاصّ و سهم في العامّ، غيري؟

قالوا: لا.

قال: أفيكم أحد يطهّره كتاب الله غيري؟ حتّى سدّ أبواب المهاجرين جميعا و فتح بابي، حتّى قال إليه عمّاه حمزة والعبّاس وقالوا: يا رسول الله سددت أبوابنا وفتحت باب عليّ، فقال: ما أنا فتحت بابه و لاسددت أبوابكم، بل الله فتح بابه و سدّ أبوابكم.

قالوا: لا.

قال:أ منكم أحد تمّم الله نوره من السماء حين قال:﴿وآت ذا القربى حقّه﴾[1]؟

قالوا: اللهمّ لا.

---

[1] ـ الإسراء: ٢٦.

قال: أ فيكم أحد ناجى رسول ا لله صلّى الله عليه وآله ستّ عشر مـرّة حـين نزل جبرئيل بقوله ﴿ يا أيّـها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسـول فقدّمـوا بـين يـدي نجويكم صدقة ﴾[1]؟

قالوا: اللهمّ لا.

قال: أ منكم من ولى غمض رسول ا لله، غيري؟

قالوا: لا.

قال: أ منكم أحد آخر عهدا برسول ا لله حين وضعه في حفرته، غيري؟

قالوا: لا.

بيان:

هذا الخبر رواه غير واحد مـن أربـاب الحديـث بطـرق عديـدة و عبـارات متقاربة.

و في رواية أخطب خوارزم و هـو صـدر الأئمّـة عندهـم، زيـادات يرجـع بعضها إلى ما تقدّم، و فيها قوله:

هل تعلمون أنّـي كنت إذا قاتلت عن يمين رسول ا لله قال: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلاّ أنّـه لا نبيّ بعدي؟ قالوا: اللهمّ نعم.

هذا، مع أنّ كلاّ من فصول هذه الرواية مـرويّ في كتـب القـوم بروايـات متعدّدة، حتّى لايمكن لأحد إنكار فصل منها، ولا قدح فيه بوجه ما.

ثمّ إنّ لنا في الاستدلال بهذا الخبر طرقا من الكلام.

أحدها ـ و هو الأجمل ـ أن نقول: إنّه عليه السلام بيّن ـ بما أورده ـ فضلـه عليهم و تميّزه منهم باستجماعه الفضائل الداخليّة والخارجيّة التي هو متفـرّد بهـا

---

[1] ـ المجادلة: ١٢.

من غير نكير عليه، و من البيّن أنّ صاحب الفضل أولى بالتقدّم على من عداه، و ذلك واضح بما مرّ بيانه.

و ثانيها أن نقول: إنّه عليه السلام نسب الأولويّة إلى نفسه،و ليس بكاذب للإجماع، ولأنّ الكاذب ظالم لايستحقّ الخلافة أصلا، فيكون صادقا، و مع وجود الأولى يكون العدول عنه ظلما و عدوانا.

والقول بأنّ تقديمه لم يكن ممكنا لاستلزامه فساد الدين افتراءٌ لم يعلم له مأخذ يجوز الاعتماد عليه، و سنشبع الكلام فيه إن شاء الله.

و ثالثها: أنّه ادّعى أُخوّة رسول الله، وهو صادق لما مرّ، ولأنّ حديثها من المشهورات التي لايحتمل الخلاف، و من المعلوم أنّه لم يكن أخا له في النسب بل كان سهيما له في الفضائل مساويا له في المفاخر، حتّى لم يجد النبي يوم المواخاة له أخا غير نفسه، كما هو مذكور في أحاديث المواخاة، فعقد الأُخوّة بينه و بين نفسه.

و من الحماقة تأخير شقيق رسول الله و عديله عن منصبه و تقديم غيره من الرعيّة عليه.

و ثالثها[1]: أنّه عليه السلام نسب إلى نفسه أُخوّة ذي الجناحين المعلوم فضله على الصحابة عند الفريقين، ليرشد إلى فضله عليهم، لظهور كونه أفضل منه بمراتب شتّى، فيجب القول بتقدّمه و تأخّر من عداه.

و رابعها: أنّه عليه السلام نسب إلى نفسه زوجيّة فاطمة و هي فضيلة معلومة له، ومن المشهورات أنّ كلاً من الصحابة أقام عنقه لخطبتها والنبيّ صلّى الله عليه وآله زوّجه بها، بعد أن أخبر صادقا بأنّ أمرها إلى الله و هو

---

[1] ـ هكذا في الأصل.

يزوّجها بمن يشاء و يختار، فلو كان في الصحابة من يساويه، لكان ترجيحه له بلامرجّح و هو لايصدر من الحكيم تعالى، فيكون هو أفضل من الكلّ، فلايجوز تقدّم غيره و لاتقديمه عليه.

لايقال: لعلّه قدّمه للأقربيّة.

لأنّا نقول: إن كان فيهم ما يعارضها و هي من الفضائل يعود المحذور و إن لم يكن كان أفضل منهم ويثبت المطلوب، فافهم.

و خامسها: أنّه عليه السلام نسب إلى نفسه الشريف أُبوّة الحسنين اللذين هما سيّدا شباب أهل الجنّة و خير هذه الأُمّة و من المعلومات المتواترة عنه صلّى الله عليه وآله أنّه قال: و أبوهما خيرٌ منهما، فيكون هو أفضل من الكلّ، فلايجوز أن يتقدّم عليه غيره.

و سادسها و سابعها: أنّه افتخر بما هو له بالإجماع و تواتر الآثار في الأصقاع وهو الأشجعيّة المرجّحة لموصوفها على من لم يتّصف بها و لا بما يعارضها، لما مرّ بيانه بدعوى ما يستلزمها، و يستلزم الأكثريّة في الجهاد الموجبة لتفاوت مراتب العباد من أنّه لم يقتل أحد من المشركين مثل قتله، أو لم يبادر أحدٌ إلى قتلهم قبل، فيكون مستحقّا للتقدّم بالوصفين و دلالة ما نزل به الأمين لإرشاد الخافقين.

قال الله تعالى﴿ و فضّل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيما﴾[1] فلايجوز تقدّم الغير عليه.

و ثامنها: أنّه افتخر بتقدّمه في الإسلام، و تقدّمه في عبادة ربّه الحكيم العلاّم، و إندراجه في السابقين الذين شهد الله بأنّهم من المقرّبين.

---

[1] ـ النساء: ٩٥.

و من الثابت أنّه لايفتخر بما لا فخر فيه، ولايتوهّم هذا فيه إلاّ معانده و منافيه، فيكون أفضل ممّن صرف أكثر عمره في عبادة الأوثان.

و أنكر وجود من ينتهي إليه سلسلة عالم الإمكان، فلايجوز تقدّمه عليه.

و تاسعها: أنّه افتخر بوقوع ردّ الشمس له، و كونه من كراماته و علامةً من علامات فضله و شرف مقاماته، إذ لايفتخر مثله بما هو معدود من كرامات غيره، فيكون أعلى منزلة ممّن لم يُعلَم مثل ذا في حقّه، فلايجوز تقدّمه و تقديمه عليه فيما هو شأن من شؤوناته.

و عاشرها: أنّه افتخر بخبر الطائر، و هو من المشهورات عندهم، وفيه ـ على بعض الروايات ـ أنّه قال له بعد حضوره: لقد تمنّيتك مرّتين حتّى لو أبطأتَ عليَّ سألت الله أن يأتي بك.

و في بعضها أنّه جاء مرّتين و ردّه أنس لتوقّع أن يكون المطلوب من قومه، كما اعتذر في الثالثة بعد عتاب النبيّ صلّى الله عليه وآله له، و هو كما نقول، يقتضي أحبّيّته لله، فلايكون تقدّم غيره عليه مرضيّا عند الله.

و حادي عشرها: أنّه أشار بإعادة وقعة القتال و ذكر وقوعه في حال كون النبيّ صلّى الله عليه وآله في شدّة إلى مواقع انهزام الصحابة لا في محلّه و فرارهم عن المحاربة في غير وقته وثباته وحيدا في خدمة الرسول وإعانته، و ذلك من المشهورات التي لاتقبل الإنكار.

و مراده بذلك الإيماء إلى أنّهم صاروا بهزيمتهم و تولّيهم عن الحرب من المغضوبين لله، لقوله سبحانه ﴿ومن يُولّهم يومئذ دُبُره إلاّ متحرّفا لقتال أو

متحيّزا إلى فئة فقد باء بغضب مـن الله﴾[1] فلايكـون لهـم أهليّـة الخلافـة، لقولـه تعالى ﴿ لاتتولّوا قوماً غضب الله عليهم ﴾[2].

و ثانيعشرها: أنّه أشار بذكر فضله ليلة الفراش إلى ثبوت الخلافـة لـه في أوّل الأمر، حيث روي أنّه صلّى اللهعليهوآله إنّما خلّفه لوقاية نفسه ونيابته في أداء ما كان عليه و عنده من الديون والودائع، لقوله مرارا "لايودّي عنّى إلاّ أنـا أو رجل منّي، و عليّ منّي وأنا من علـي و خلافته علـى مـن كـان يجـب عليه حمايته من أهل بيته.

وأنّه عليه السلام تصدّى لكلّ ما فوّض إليه في نهاية المشـقّة والإخـلاص، وتحمّـل مـن القـوم غايـة الأذيـّة حتّـى توجّـه إليـه صلّىاللهعليهوآلـه بمصاحبـة الفاطمات خاضعا متضرّعا، و حتّى نزلت فيه و فيهنّ قبل لحوقه به قوله﴿ الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهـم ﴾[3] الآيـات، فلايجـوز عزلـه بعـد مـا لميثبت عنه صلّىاللهعليهوآله خلعه.

و ثالثعشرها: أنّه أشار باختصاصه بإعطاء الخمس إلى علـوّ درجتـه مـن أخذ الصدقات المختصّة بغيره، و هي من أوساخ الناس بخلاف الخمـس، بدلالـة أنّ الله تعالى من آخذيه، كما تصرّح به الآية، فيكون أشرف ممّن عداه، فلايجوز أن يتقدّم عليه ما سواه.

و رابععشرها: أنّه أخبر بزيادة حظّه التي لايأتي بها سيّد النبيّين إلاّ لمن هو زائد في الدين، فيكون هو في أعظم درجات المتّقين، فلايتقدّم عليه مَن سواه مِن المسلمين.

---

[1] ـ الأنفال: ١٦.

[2] ـ الممتحنة: ١٣.

[3] ـ آل عمران: ١٩١.

و خامسعشرها: أنّه أشار بعد الإخبار بسدّ أبواب غيره و فتح بابه و مروره جنبا فيه، إلى علّة الحكم من الله بسدّ الأبواب و فتح بابه، وأنّها طهارته من الأرجاس بآية من كتاب الله، فيكون معصوما، فلايجوز تقدّم غيره عليه.

و سادسعشرها: أنّه ادّعى نزول إمامته من السماء، حيث ادّعى أنّ الله تمّم فضائله بآية القربى، فلو لم تكن الإمامة له من الله، لم يكن الله متمّما لفضائله بها، فلايجوز التقدّم لغيره لقوله ﴿ لاتقدّموا بين يدي الله و رسوله ﴾[1].

و سابععشرها: أنّه مع الإشارة إلى نهاية جوده، أشار إلى كمال حرصه في استفادة أسرار الدين، إذ لايناجي مثله إلاّ فيها رسول الله خاتم النبيّين.

و قد روى أحمد بإسناده عنه صلّى الله عليه وآله، أنّه في غزاة الطائف دعاه فانتجاه فأطال نجواه، حتّى كره قومٌ من الصحابة ذلك وقالوا فيه ما قالوا، فبلغه صلّى الله عليه وآله فجمعهم ثمّ قال: أمّا إنّي ما انتجيته ولكنّ الله انتجاه.

فليت شعري كيف يرضى القوم بتأخّر خازن أسرار إله العالمين، أم كيف يقدّمون خزنة خدع الشياطين عليه في إمامة المسلمين.

و ثامنعشرها و تاسععشرها: أنّه بيّن بمباشرة تغميضه وغسله وتكفينه ودفنه لرسول الله صلّى الله عليه وآله، أنّه كان أولى الناس به و بالقيام بأُموره التي منها تأدية ما كان عليه تبليغه إلى الرعيّة.

ولعلّه قصد الدلالة على هذا المعنى بما قد نقل عنه مرارا و أفاده من أنّه آخر عهدا به، أو من المعلوم أنّ صاحبَ هذه الخصوصيّة مع ثبوت الأهليّة و كمال الاستعداد أعرفُ بأُمور مَن يختصّ به من غيره، فلايجوز التقدّم عليه فيما

---

[1] ـ الحجرات: ١.

هو أولى وأعرف به من هداية العباد إلى الرشاد، لأنّ الله تعالى يقول ﴿والمؤمنون و المؤمنات بعضهم أولياء بعض﴾[١] و يقول ﴿ أ فمن يهدي إلى الحقّ أحقّ أن يُتّبع أمّن لايهدّي إلاّ أن يُهدى، فما لكم كيف تحكمون ﴾[٢].

وقد صرّح عليه السلام بذلك في بعض ما صحّحه الفريقان، حيث يقول: ولقد علم المستحفظون من آل محمّد صلّىاللهعليهوآله إنّي ما رددت على الله و لا على رسوله قط، و لقد واسيته في المواطن التي تنكص فيه الأبطال و تتأخّر فيها الرجال بجدة أكرمني الله تعالى، ولقد قبض رسول الله صلّىاللهعليهوآله و إنّ رأسه لعلى صدري، ولقد فاضت نفسه في كفّي فأمررته على وجهي، ولقد وليّت غسله و الملائكة أعواني، فملأ يهبط و ملأ يصعد، و مازالت هينمة منهم يصلّون عليه حتّى وارينا في ضريحه، فمن ذا أحقّ به حيّاً و ميّتاً؟ فانفدوا على بصائركم و لتصدق بيّناتكم في جهاد أعدائكم، فو الله الذي لا إله إلاّ هو إنّي لعلى جادّة الحقّ و إنّهم لعلى مزلّة الباطل، أقول ما تسمعون و أستغفرالله لي و لكم.

و لايخفى أنّه صريح فيما ادّعيناه، محقّق لما أثبتناه.

و عشرينها: أنّه ادّعى ما هو نصّ على خلافته و لم يكذّبه أحد، بل أقرّوا به و اعترفوا له من جهة تواتره.

و من البيّن أنّ العمل بالنصّ واجب و مخالفته حرام موجب للنار، فيكون هو الخليفة في غيبته، كهارون من موسى، بنصّ القرآن.

و إذا لم يثبت منه عزله و خلعه بعد ما علم من نصبه و تعيينه، وجب القول باستمرار خلافته، فلايجوز تقدّم غيره عليه.

---

[١] ـ التوبة: ٧١، جاء في الأصل مكان هذه الآية : و المؤمنون بعضهم أولى ببعض.

[٢] ـ يونس: ٣٥.

ثمّ أنّ نصوصيّة هذا الأثر في الخلافة ربّما يبيّن بطريق آخر، بيّناه في الفوائد و إنّما تركناه هنا للاختصار و لما عهدناه أوّلا من الإغماض عن المشهورات إلاّ تبعا، فلاتغفل.

ثمّ إنّ الفضائل التي صرّح الإمام عليه السلام ببعضها وأشار إلى بعضها هنا ثابتة له بإجماع المنصفين من علماء المخالفين.

و دلالة الآثار المستفيضة و المتواترة عن سيّد المرسلين و كلّ واحدة منها يوصل الضالّ المسترشد إلى الهدى كنار على علم، و تُزيل ظُلمته الجهالة عن ساحة قلوب المستبصرين، كمشعلة مشعولة في الظلم، و لكنّ الله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

تنبيه:

كما يدلّ هذا الخبر على بعض أدّلة مذهبنا، يدلّ على بطلان عمدة ما تشبّثوا به لإثبات مذهبهم، لدلالته على أنّه صلّى الله عليه وآله لم يكن راضيا بخلافة من تقدّم عليه، و أنّه إنّما تقدّم حيلة و عذرا، و استقلّ في أمره عدوانا وظلما، وأخذ البيعة من الكارهين له جبرا وقهرا.

و أنّ عليّا و أتباعه إنّما سكتوا بعد ما سكتوا خوفا وضعفا، يدلّ على ذلك أيضا قوله في بعض خطبه المعروفة المسلّمة التي خطب بها بعد قتل عثمان وبيعة الناس معه:

زرعوا الفجور وسقوه الغرور وحصدوا الثبور، لايقاس بآل محمّد من هذه الأُمّة أحد، و لايسوّى بهم من جرت نعمتهم عليه أبدا، هم أساس الدين و عماد اليقين، إليهم يفيء الغالي، و بهم يلحق التالي، ولهم خصائص حقّ الولاية وفيهم الوصيّة والوراثة، الآن إذ رجع الحقّ إلى أهله و نقل إلى منتقله.

فإنّه صريح في خسران من قاس بآل محمّد صلّى الله عليه وآله أحدا.

فكيف بمَن قدّم عليهم ثلاثة أو تقدّم عليهم ممّن زرعوا الفجور و سقوه بالغرور وحصدوا الثبور بما ارتكبوه من القبائح والشرور، والبرهان على قصد هذا المعنى قوله "الآن" الخ.

فإنّه يمنع من حمل زارعي الفجور على من عداهم، مع أنّ دلالة سياق الكلام على هذا المرام كافية لذوي الأفهام، فافهم.

و يدلّ على هذا أيضا قوله "حتّى إذا قبض الله رسوله، رجع القوم على الأعقاب و غالتهم السبل، و اتّكلوا على الولائج و وصلوا غير الرحم و هجروا السبب الذي أُمروا بمودّته و نقلوا البناء عن رص أساسه، فبنوه في غير موضعه، معادن كلّ خطيئة و أبواب كلّ ضارب في عمره، قد ماروا في الحَيْرة وذهلوا في السكرة على سنّة من آل فرعون من منقطع إلى الدنيا راكنٍ أو مفارقٍ للدين مباين".

فإنّه أيضا صريح في ارتداد جميع الناس بعده صلّىاللهعليهوآله، إلاّ من عُلم بالدليل بقاؤه على الدين، أو في ارتداد طائفة معيّن صرّح بأوصافهم و هم الذين هجروا السبب والحبل الممدود بينهم وبين الله الذي أُمروا في حديث التمسّك المتواتر بالتمسّك به.

والقول بأنّ المحكوم عليهم بالارتداد طائفة من المنافقين الذين كان يخطر ببالهم ابداؤه لما وقع منه بالنسبة إلى أسلافهم والمتّكلين على الولائح الهاجزين للسبب الناقلين للبنا، اتباع معاوية ومن رضي بتقدّمه، سماجة مع أنّه يمنع عنها تعاطف الجهل بعد تقدّم الظرف على الكلّ، لأنّه يقتضي وقوع المضامين كلّها في طرف واحد، هذا مع أنّ قوله "و غالتهم السبل" صريح في أنّ هلاكهم بعده صلّىاللهعليهوآله كان من جهات متعدّدة.

و لاريب أنّ اتباع معاوية ـ على هذا القول ـ هلاكهم إنّما كان من جهة متابعته، لاغير.

فتعيّن أن يكون المراد الصحابة، فإنّهم هلكوا أوّلا من جهة متابعة الأوّل، وثانيا من جهة الثاني، وهكذا.

ثمّ إنّ في التقسيم دلالة على أنّه عليه السلام قصد ذمّ الأوائل أيضا، فإنّ المفارق للدين المباين عن الدنيا على طريقة الرهبانيّين من النصارى في هذه الأُمّة في عصره عليه السلام لم يكن سوى الأوّلين، والمنقطع الراكن إليها لم يكن سوى عثمان ومعاوية وأتباعهما.

و إنّما قدّم المنقطع لقرب عهده إلى المخاطبين، ويدلّ على ذلك أيضا قوله في كلّ موضع ـ على تواتر عنه عليه السلام ـ "ما زلتُ مظلوما منذ قبض رسول الله صلّىاللهعليهوآله" إلى غير ذلك من كلماته و تظلّماته و كناياته و تصريحاته و تصريحات أصحاب المصرّحة بكونه عليه السلام كارها لهم ساخطا عليهم، ممّا فصّلناه في كتابنا الموسوم بالدرّة النجفيّة.

و في ذلك كلّه دليل على بطلان إجماعهم الذي يتمسّكون به في اعتقاد الإمامة لأئمّتهم.

و كيف يتصوّر انعقاد الإجماع مع خروج مثل عليّ و أهل بيته و بني هاشم، و مع خروج سلمان وأبيذر ونظائرهما.

هذا، مع أنّ لنا أن نقول لهم: هل كان عليّ عليه السلام فيما نسبه إلى المتقدّمين و المقدّمين من الارتداد و ما يحذو حذوه و يقوم مقامه، محقّا أو مبطلا؟

فإن قالوا: كان محقّا.

نقول لهم: لِمَ تقدّمون من هو متّصف بالارتداد و تقلّدون قوما حكم عليه صاحب الحقّ بترك السداد، لمحض العناد؟

و إن قالوا: كان مبطلا؛ و ليس لهم أن يقولوا ذلك، لأنّه مع الحقّ دائما.

نقول لهم: لِمَ تقدّمون مبطلا يسُبّ أئمّتكم و تقتدون به في الرابعة و تقولون بخلافته و إمامته بعد الثلاثة، و هل هذا إلاّ العمل بالمتناقضين والجمع بين الضدّين؟

لطيفة:

نقل ابن أبي‌الحديد عن مقدّم الحنابلة، الفخر إسماعيل بن علي الحنبليّ، قال: دخل عليه واحد من الحنابلة، فجعل الشيخ يسأله عن حاله و عن قصده، وهو يجاوبه حتّى قال له: يا شيخ لو شاهدت يوم الزيارة يوم الغدير و ما يجرى عند قبر عليّ صلوات الله عليه من الفضائح و الأقوال الشنيعة و سبّ الصحابة جهارا بأصوات مرتفعة من غير مراقبة ولاخيفة.

فقال اسماعيل: وأيّ ذنب لهم، و الله ما جرّاهم على ذلك ولافتح الباب لهم إلاّ صاحب ذلك القبر.

فقال ذلك الشخص: و من هو صاحب القبر.

فقال: عليّ عليه السلام.

قال: يا سيّدي هو الذي علّمهم ذلك.

قال: نعم والله.

قال: يا سيّدي فإن كان محقّا فما لنا نتولّي فلانا و فلانا، وإن كان مبطلا فما لنا نتولاّه، ينبغي أن نبرأ من إمامته أو منهما.

فقام إسماعيل مسرعا، فلبس نعليه وقال: لعن الله إسماعيل الفاعل ابن الفاعل إن كان يعرف جواب هذه المسألة، و دخل حرمه، انتهى[1].

أقول: لقد أنصف الشارح، حيث لم ينكر هذه المقالة، و لم يتعرّض لجوابها، مع تصلّبه في حماية أشياخه، فتأمّل.

تنبيه:

لايقال: الخبر يدلّ على صحّة ما ذهب إليه ابن أبي‌الحديد و غيره من المعتزلة، حيث أنّه عليه السلام يُثبت أنّ له الفضل على من عداه و تُبيّن أولويّته بالأمر بالنسبة إلى ما سواه، و مع ذلك يقول: أنّ سكوته عن منع المتقدّمين إنّما كان للمصلحة الدينيّة، فيكون تقدّمهم و تقديمهم عليه أيضا للمصلحة، فلايكون قبيحا و لايكون على المقدّمين والمتقدّمين منقصة من هذه الجهة.

لأنّا نقول: هذه مغالطة صرفة وسفسطة محضة، فإنّ كون السكوت لمصلحة دينيّة عقيب التقدّم والتقديم وانعقاد الأمر بأخذ البيعة من العوام المصرّين على حفظ البيعة، لايقتضي أن لايكون التقدّم على وجه الغضب ولايدلّ على كونه لمصلحة دينيّة و لا على أنّه كان حسنا.

كيف، و لو كان له حُسْن لم يجز له عليه السلام، مع نهاية تصلّبه في الدين، أن يقبّحه ولا أن يشكو ممّن بادر إليه و يقدح فيه.

و صريح كلامه هنا كسائر ما ورد عنه في خطبه و رسائله من التظلّمات، وهي كثيرة جدّا، يدلّ على شكايته من التقدّم وقدحه فيمن أتى به وبالتقديم.

و من الثابت أنّ تقديم الأوّل لم يكن إلاّ بسعي الثاني، و تقديمه لم يكن إلاّ بوصيّة الأوّل وأخذه البيعة له، وتقديم اثالث لم يكن إلاّ بجعله الأمر شورى

---

[1] ـ شرح نهج‌البلاغة: ج٩ ص٣٠٥ باب١٧٣.

و وصيّته بمتابعة فرقة يكون فيهم عبدالرحمن بن عوف وميله إلى عثمان، لمكان المصاهرة، معلوم للعالمين.

فالخبر إذاً يدلّ صريحا على قدحه في الثلاثة المنتحلين، وعلى أنّ تقدّمهم وتقديمهم لم يكن على الحقّ، بل كان باطلا صرفا مخالفا لأمر ا لله وأمر رسوله سيّد الأنبياء و المرسلين، لاسيّما بعد ملاحظة بعض ما روي صحيحا عن سيّد الوصيّين و أتباعه الفضلاء الماجدين.

ثمّ أنّه يرشد إلى أنّه بعد تقدّمهم واجتماع آراء المفسدين في الأرض على خلافتهم، إنّما سكت من خوف الفتنة واضمحلال الشريعة، لا من جهة الرضا بالأمر.

كيف، و لو كان راضيا عالما بوجود المصلحة فيما آل إليه الأمر، لم يتأخّر عن البيعة إلى زمان وفاة بنت الرسول صلّىا للهعليهوآله و لم ينكر على ما صدر منهم بعد أخذ البيعة لهم منه عليه السلام.

ثمّ اعتذارهم عن تأخيره البيعة بأنّه أخّر لرعاية فاطمة عليها السلام، حيث كانت كارهة لتقدّمهم عليه، مغضبة عليهم بما صدر منهم بالنسبة إليها، ولذا قام بالبيعة بعد ارتحالها، دفع للفاسد بالأفسد.

فإنّ من كانت فاطمة عليها السلام كارهة له مغضبة عليه، جدير بأن يتقدّم إلى النار، لا بأن يقدّم على أُمّة سيّد الأبرار.

و كيف يتقدّم للخلافة من تصدّى لإيذاء من يكون في إيذائه إيذاء الرسول.

وكيف يمكن له دعوى الإمامة مع تكذيبه من شهد القرآن بأنّ قوله مقبول.

ثمّ إنّ قيام عليّ عليه السلام بالبيعة بعدها مع ملاحظة ما نُقِل عنه، دليل واضح على اضطراره في الموافقة، لأنّه كما أقرّ به غير واحد منهم، كان له وجه في حياتها، فلم يقدر المخالفون على نهاية الإبرام معه.

وأمّا بعدها فقد خاف من هتك عرضه وأتى بما أتى، حفظا لماء وجهه، فلايكون فيما فعله دلالة على كون تأخّره عن البيعة مفسدة ولا على أنّ في تقدّمهم إلى الخلافة مصلحة.

و كيف يتخيّل أن يكونْ تقدّمهم مقرونا بالصواب موافقا للمصلحة الدينيّة، ويقدح فيه مثله بعد البيعة كقبلها بإظهار فضله على من تقدّم عليه و بيان كونه مظلوما، وهل يكون لذلك ثمرة غير اثارة الفتنة بين أهل اسلام و فائدة سوى إلقاء الشبهة في خواطر الأنام؟

و سنرجع إلى هذا المطلب لإتمامه غاية الإتمام بإيراد طائفة من الكلام عند اقتضاء المقام، وا لله الهادي و هو وليّ الإلهام.

تحقيق وتمهيد:

اعلم أنّ التمدّح بمحاسن الصفات، كما يجوز لله سبحانه، حيث أنّ اتّصافه بها ثابت في نفس الأمر و هو عالم بكونه متّصفا بها، يجوز لأرباب العصمة ولمن يتخلّق بأخلاقهم أيضا ممّن يتّصف بها ويعلم اتّصافه بها، بدليل يجوز له الاعتماد عليه ويحسّ الإصغاء إليه.

و ليس ذلك بمنهيّ عنه في حقّهم، كما يرشد إليه تمام قوله "فلاتزكّوا أنفسكم، بل ا لله يزكّي من يشاء، هو أعلم بمن اتّقى".

حيث يشعر بأنّ مجوّز التزكية هو العلم بحصول التقوى، فمن لاعلم له به، لايجوز له أن يزكّي نفسه.

و من كان له علم، إمّا بإعلام ا لله له أو بدليل يجوزأن يعتمد عليه، يجوز

له ذلك، بل ربّما يقال: إنّ التمدّح بالكمالات كما يجب على الله لتعريف ذاته و توقّف معرفته الواجبة على تعريفه الذي هو لطف واجب عليه، ربما يجب على من يتّصف بها و هو عالم باتّصافه.

إمّا لأنّه عالم بأنّ الله وفّقه لها و أنعم بها عليه، والتحدّث بالنعمة واجب، لقوله ﴿وأمّا بنعمة ربّك فحدّث﴾[1].

وإمّا لأنّه مطاع يجب اتّباعه من الله، ولايحصل المتابعة الواجبة إلاّ بتمدّحه وذلك كتمدّح يوسف عليه السلام بقوله ﴿ اجعلني على خزائن الأرض إنّي حفيظ عليم﴾[2] حيث لم يتمدّح بهذا المدح العظيم إلاّ بعد علمه بقدرته على تنظيم أُمور الخلائق بإقدار الله تعالى، وبعد العلم بأنّ انتفاع الناس به و متابعتهم له و تمكينهم إيّاه في الحقّ الذي جعله الله له متوقّف على تمدّحه، وبدونه تقع الناس في الضلالة والتهلكة.

و كتمدّح بعض علمائنا بقوله "قال الشيخ الصدوق الفقيه على أظهر الاحتمالين".

فإنّه لم يقل ذلك إلاّ بعد ما علم أنّ إرشاده و استرشاد القوم به و عملهم بفتياه و بكتابه الذي كتبه للعمل به أمرٌ واجبٌ يتوقّف على تعريفهم نفسه و إخبارهم عنها بما هو ثابت لها في الواقع من الفقاهة، و كونه شيخا في الفتوى، وكونه صدوقا في الأحكام بدعاء الإمام عليه السلام.

والحاصل، أنّ التمدّح بالكمال قد يكون من الكمال إذا قصد به التحدّث بنعمة الله أو إقامة حكم من أحكام الله.

---

[1] ـ الضحى: ١١.

[2] ـ يوسف: ٥٥.

إذا تمهّد هذا نقول: إنّ ما صدر عن مولانا الأمير عليه السلام في هذه الواقعة وغيرها من التمدّحات، كتمدّح النبيّ صلّى اللهعليهوآله بقوله " أنا سيّد ولد آدم" و كتمدّح الأئمّة بقولهم "نحن أسماء الله الحسنى" و غير ذلك ممّا لايقدر على عدّه و إحصائه، أداءٌ لما هو الواجب عليهم في مقام التحدّث و في مقام مطالبة الحقّ وبيان الأوّليّة و مدافعة أصحاب اللجاج بنوع من الاحتجاج، و في مقام الإرشاد والإعانة على ما هو وظيفة العباد من الاسترشاد.

و ليس من الافتخار بكمالاته من حيث هي كمالاته الصادرة عنه، حتّى يكون إعجابا ممنوعا عنه، بل هو افتخار بكمالاته من حيث أنّها نعمة وعطيّة موهنة أو اكتسابيّة، بعد القطع بكونها ثابتة له بلطف الله و إعلامه للفوائد المذكورة.

و كيف يتخيّل أن يكون ذلك من الافتخار المذموم، و خطبه و كلماته مشحونة بلزوم التجاوز عن طريق المنافرة و وجوب وضع تيجان المفاخرة.

أم كيف يتصوّر أنّه يأمر بما لايعمل به من الصواب وقد نزل من السماء فيه ـ على ما تواتر ـ أنّ عنده علم الكتاب، و بذلك يضمحلّ ما استشكله بعض القاصرين من المعاندين تبعا لأرباب النفاق و اقتداء برابع الملاعين في البغي والشقاق، من أنّ كلماته عليه السلام في مواقع افتخاره ممّا يدلّ على التيّه و الزهو والفتخار و المنّة، و لا وجه لشيء من ذلك، فإنّ التيّه و الزهو و الافتخار ممّا نهي عنه في الشريعة و البيضاء.

و المنّة إمّا منّة على العباد، و لاينبغي أن يمنّ عليهم بما لم يأت به لأجلهم؛ و إمّا منّة على الله و هو سبحانه يقول ﴿ بل الله يَمُنّ عليكم أن هداكم للإيمان﴾[1].

قال ابن أبي‌الحديد بعد نقل ما نقلناه من الإيراد و قد سبقه إلى ذلك قوم من الصحابة، فإنّه قيل لعمر: ولّ عليّا أمر الجيش، فقال: هو اتيه من ذلك؛ و قال زيد بن ثابت: ما رأينا أزهى من عليّ؛ و قد حمل معاوية كلامه عليه السلام على المنّة، فكتب في جواب مفاخراته مثل ما ذكره هذا المورد، انتهى ملخّصا.

أقول: إنّما نسب إليه ذلك مَن نسبه إمّا لعناده و بغيه، و إمّا لقصور فهمه و انتفاء اتّصافه بالقوّة المميّزة، فلايميّز بين الكبر والاستطالة والافتخار و بين التعفّف و الترفّع و التوقّي عن تحمّل الأوزار و التزهّد في الزهرات الفانية المختصّة بهذه الدار و التحدّث بنعمة الله الواجب على عباده بالليل و النهار، فتأمّل، تعرف ذلك كالشمس في رابعة النهار.

ثمّ قال: و نحن نريد أن ننبّه بإيراد بعض ما ورد فيه من الأخبار على أنّ عظم منزلته عند رسول الله صلّى‌الله‌عليه‌وآله بلغ مبلغا قيل له: لو رقى إلى السماء و عرج في الهواء و فخر على الملائكة والأنبياء تعظّما و تبجّحا، لم يكن به ملوما، بل كان به جديرا.

بل نقول: إنّه لو فخر بنفسه و بالغ في تعديد مناقبه و فضائله بفصاحته التي أتاه الله و اختصّه بها و ساعده على ذلك فصحاء العرب و غيرهم كافّة،

---

[1] ـ الحجرات: ١٧.

لم‌يبلغوا إلى معشار ما نطق به الرسول الصادق الأمين، و هو مع ذلك لم يسلك قطّ مسلك التعظّم والتكبّر في شيء من أقواله وأفعاله.

و كان ألطف البشر خلقا وأكرمهم طبعا وأشدّهم تواضعا و أكثرهم احتمالا وأحسنهم بشرا وأطلقهم وجها، حتّى نسبه مَن نسبه إلى الدعابة و كثرة المزاح، و هما خُلقان منافيان للتكبّر والاستطالة.

و إنّما يذكر أحيانا ما يذكر من هذا تنفّس مهموم و شكوى مكروب، ولايقصد به إذا ذكره إلاّ شكر النعمة و تنبيه الغافل على ما خصّه الله به من الفضيلة، فإنّ ذلك من باب الأمر بالمعروف و على اعتقاد الحقّ و الصواب في أمره، والنهي عن المنكر الذي هو تقديم غيره عليه مع تقدّم فضله، وقد نهى الله سبحانه عن ذلك بقوله ﴿أفمن يهدي إلى الحقّ أحقّ أن يُتّبع أمّن لايهدّي إلاّ أن يُهدى فما لكم كيف تحكمون﴾[1].

قال: و لست أعني بذلك الأخبار العامّة الشايعة التي يحتجّ بها الإماميّة على إمامته، كخبر الغدير والمنزلة و قصّة البراءة و خبر المناجاة وقصّة خيبر و خبر الدار و نحو ذلك، بل نعني بذلك الأخبار الخاصّة التي رواها فيه أئمّة الحديث الذين لايتهمّمون، و جلّهم يقولون بتفضيل غيره عليه، فروايتهم فضائله توجب سكون النفس ما لايوجبه رواية غيرهم[2].

ثمّ شرع في ذكر الأحاديث التي من جملتها: [الحديث الخامس]

---

[1] ـ يونس: ٣٥.

١ـ اختصاص هذه الأخبار بهم غير مسلّم، لأنّ أصحابنا أيضا قد تعرّضوا لروايتها، اللهمّ أن يقال: أنّه أراد أنّ الإماميّة لايستدلّون بها على المطلوب و الجمهور يستدلّون بها على فضيلته، فهي خاصّة بهم، وفيه بعد تأمّل، فتأمّل. (منه)

الحديث الخامس

روى أبونعيم الحافظ بإسناده عنه صلّى الله عليه وآله أنّه قال:

يا عليّ إنّ الله قد زيّنك بزينة لم يزيّن العباد بزينة أحبّ منها، هي زينة الأبرار عند الله الزهد في الدنيا جعلك لاتزرأ من الدنيا شيئا و لاتزرء الدنيا منك شيئا و وهب لك حبّ المساكين، فجعلك ترضى بهم أتباعا ويرضون بك إماما.

قال: و زاد فيه أحمد بن حنبل:

فطوبى لمن أحبّك و صدق فيك، و ويل لمن أبغضك و كذب فيك.

بيان:

لايخفى أنّ مساق الكلام يدلّ على اختصاصه بهذه الفضيلة و مزيّته فيها، وقد اعترف به جماعة من المخالفين، منهم الشارح المعتزليّ.

فيكون أولى بالخلافة والرئاسة العامّة ممّن عداه من الصحابة العادمين لها، أو الناقصين فيها، هذا مع أنّ في التفريع تصريح بسببيّته كمال هذه الخصلة فيه لإمامته لقاطبة المساكين بأمر الله.

و ليس المراد بهم بشهادة العقل الصحيح الصريح إلاّ من اسكنه الإيمان و ما فيه من العقائد عن الطغيان في أمر ا لله حتّى نظر إليهم المترفون وأرباب البطر بالحقارة والمسكنة والمذلّة، كنظر نطرائهم من المشركين إلى أتباع النبيّين الذين قالوا قالوا فيهم ما نراك اتّبعك إلاّ الذين هم أراذلنا بادئ الرأي و عدوّهم من السفلة الأشرار المستوجبين للنار و سيطلبونهم فيها و هم في الجنّة بقولهم ﴿ ما لنا لانرى رجالا كنّا نعدّهم من الأشرار أتّخذناهم سخريّا أم زاغت عنهم الأبصار﴾[1].

و بالجملة ليس المراد بالمسكين هنا من تركته الدنيا و هربت منه مع كونه مائلا إليها حتّى سكن لعجزه و فقدان حيلته عن الطلب، بل المراد به من ترك الدنيا و طلّقها لعلمه بحقارتها و عدم بقائها و انتفاء وفائها و رغبته إلى ا لله و إلى ما وعده للأبرار و اعتماده عليه، حتّى سكن إلى رحمة ا لله و النظر إلى ما له عنده عن الفلق و الاضطرار و التوجّه إلى ما لديه، يشهد بذلك ملاحظة المقام و التأمّل في ما يقتضيه سياق كلام سيّد الأنام .

فإذاً نقول : إنّ من عداه لايكون إلاّ إماما لأرباب البغي والفساد المنحرفين عن طريق الحقّ والرشاد، لانحصار الإمام في الإمامين، بدلالة القرآن المنزل على الفريقين.

ثمّ إنّ بقيّة الخبر على رواية ابن حنبل صريحة في المقصود أيضا، إذ لامرية في ادّعاء عليّ الخلافة بعد الرسول صلّىا للهعليهوآله من غير فصل في غير موضع واحد، فيكون الويل - و هو أسفل واد من الجحيم ـ مقرّا لمن كذّبه فيه، و مستقرّا لمن استقرّ في مقامه، فلاتغفل.

---

[1] - ص: ٦٢و٦٣.

الحديث السادس

روى أبونعيم بإسناده عن أنس عنه صلّى الله عليه وآله، قال:

إنّ ربّ العالمين عهد إليّ في عليّ أنّه راية الهدى و منار الإيمان وإمام أوليائي و نور جميع من أطاعني، إنّ عليّا أميني غداً يوم القيامة و صاحب رايتي، بيَدَي عليٍّ مفاتيح خزائن رحمة ربّي.

بيان:

هذا الخبر رواه أبونعيم بسند آخر عن بريدة الأسلمي عن رسول الله صلّى الله عليه وآله و فيه:

و هو الكلمة التي الزمتها المتّقين، مَن أحبّه فقد أحبّني و مَن أطاعه أطاعني، فبشّره بذلك.

فقلت: قد بشّرته يا ربّ.

فقال: أنا عبدالله و في قبضته فإن يعذّبني فبذنوبي لم يظلم شيئاً، و إن تمّم لي ما وعدني فهو أولى، و قد دعوت له.

فقلت: اللهمّ اجعل قلبه نورا و اجعل رفيقه الإيمان بك.

قال: فقبلت ذلك غير أنـّي مختصّه بشيء من البلاء لم اختصّ به أحـدا مـن أوليائي.

فقلت: يا ربّ أخي و صاحبي.

قال: قد سبق في علمي أنـّه لمبتلى.

أقول: صريح هذا الخطاب يـدلّ علـى أنّ الهدايـة لايكـون إلاّ لمـن تبعـه و اقتدى به و استضاء بنوره، فيكون قاطبة من يقتدي بغيره مقتفين لرايـة الضلالـة سالكين في مسالك الظلمة والجهالة.

و يدلّ أيضا على أنـّه إمام قاطبة الأوليـاء، فيكـون مـن عـداه ممّـن يدعـى الإمامة أئمّة للأعداء، فإنّ الإمامة منحصرة في رجلين بنصّ كتاب الأبـرار، إمـام يدعو إلى الجنّة وإمام يدعو إلى النار.

و معنى قوله "و نور جميـع أوليـائي" معنـى قولـه ﴿ الله وليّ الذيـن آمنـوا يخرجهم من الظلمات إلى النور والذين كفروا أوليائهم الطاغوت يخرجونهم مـن النور إلى الظلمات أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾[1].

ثمّ إنّ جعل عليّ عليه السلام أمينا يوم القيامة و تسليم الراية إليـه وإعطـاء مفاتيح خزائـن الرحمـة كلّهـا لـه، مـع تقـدّم ثلاثـة عليـه في الدنيـا، لايكـون إلاّ لخيانتهم وظلمهم فيما تصدّوا له من غصب الخلافـة و تكذيـب مـن لاكـلام في صدقه.

نقل ابن أبي‌الحديد عن بعض مشايخه المؤتمنـين، أنـّه سئل فقيـل لـه: هـل كانت فاطمة صادقة أو كاذبة؟

فأجاب بأنـّها: صادقة و كيف يتصوّر كذبها و آية التطهير تطهّرها.

---

[1] ـ البقرة: ٢٥٧.

فقيل له: فلِمَ منعت ممّا ادّعته و طولبت بالشهود؟

فأجاب بأنّه: لو صدّقتها اليوم، لجاءت غدا و طالبت منصب الخلافة و لم‌تكن له معذرة.

فتأمّل.

ثمّ إنّ الرواية على السند الأخير، ربما تشير إلى ما وقع فيه من البليّته العظمى، و هي إنكار حقّه قريبا من زمان إثباته، قبل أن يدفن من أوصى به، و فيه مرارا على الوجه المستنكر الذي لايتخيّله عاقل إلاّ يستفتحه مع صدوره من قوم ظاهرهم الإيمان و ملازمة الزهد و مسلك الإحسان.

و أمّا إنكار معاوية المعلن بالفسوق و العصيان و ما يترتّب عليه من هتك حرمته و شهادته بسيف أهل العدوان، فليس من البلاء الشديد الموعود الذي لم يختصّ به أحد من الأولياء، كما لايخفى على الأذكياء.

و ظنّي أنّ هذه الدلالة بيّنة لاينكرها إلاّ الضالّون، ﴿ وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون ﴾[1].

---

[1] ـ الشعراء: ٢٢٧.



الحديث السابع

روى أحمـد في مسـنده والبيهقـي في صحيحـه بإسـنادهما عنـه صلّی‌ا للّه‌علیه‌وآله، أنّـه قال:

من أراد أن ينظر إلى نـوح في عزمـه و إلى آدم في علمـه و إلى ابراهيـم في حلمه وإلى موسى في فطنته وإلى عيسى في زهده، فلينظر إلى عليّ عليه السلام.

بيان:

أقلّ ما يدلّ عليه هذا الخبر هـو أنّـه مختـصّ بمساواة الأنبياء العظام عليه السلام فيما خصّوا به من الفضائل الـتي لايصلـح للإمامـة مـن قصـر فيهـا، مـع وجود الكامل، فلايجوز تقدّم غيره عليه.

وإنّما قلنا: إنّ هذا أقـلّ مـا يستفاد منـه، إذ يجـوز أن نقـول بدلالـة سـائر الآثار: إنّـه أفضل من الكلّ في الكلّ، إذ يصدق على من زاد علمه على زيد أنّـه يعلم ما يعلمه زيد و هكذا، على أنّـا نقول: أنّ الخبر بمجـرّده يـدلّ علـى فضلـه على كلّ واحد، فإنّ جـامع الفضـائل أفضـل مـن المخصـوص بفضيلـة واحـدة، فلاتغفل.

الحديث الثامن

روى أحمد في كتابيه بإسناده عنه صلّى‌الله‌عليه‌وآله أنّه قال: من أحبّ أن يتمسّك بالقضيب الأحمر الذي غرسه الله في جنّة عدن بيمينه، فليتمسّك بولاء عليّ بن أبي طالب.

بيان:

صريح هذا الكلام عند أُولى الأفهام، هو أنّ ولاء غيره ليس بهذه المثابة وأنّه مختصّ بهذه المنقبة.

و من البيّن أنّه لو كان غيره خليفة رسول الله صلّى‌الله‌عليه‌وآله بعده بلافصل، لكان أولى بهذه المرتبة.

لايقال: يحتمل أن يكون ولاؤه من حيث الإيمان مثمرا لهذه الثمرة، فلايدلّ على خلافته.

لأنّا نقول: فعلى هذا يستفاد من الخبر أنّ من عداه ليس بمؤمن، أو ليس بكامل في الإيمان وبه يحصل المطلوب، إذ من الجهالة أن يقال يتقدّم عادم الإيمان أو ناقصه على من كمل فيه الإيمان، فلاتكن من الجاهلين.



الحديث التاسع

روى أحمد في مسنده بإسناده عنه صلّى الله عليه وآله أنّه قال: والذي نفسي بيده، لولا أن تقول طوائف من أُمّتي فيك ما قالت النصارى في ابن مريم، لقلت اليوم فيك مقالا لاتمرّ بملاء من المسلمين إلاّ أخذوا التراب من تحت قدميك للبركة.

بيان:

أي لولا مخافة أن يكون للقائلين بذلك حجّة على ضلالتهم، لقلت فيك جهارا مقالا من المتشابهات التي يمكن لهم التمسّك بها في إثبات مطلوبهم، فلايدلّ الخبر على انتفاء القول فيه مثل ما قيل في ابن مريم، ولا على انتفاء قول النبي صلّى الله عليه وآله فيه ـ مطلقا ـ ما يمكن أن يتوهّم منه ذلك.

فلاينافي ورود بعض الأخبار عنه في حقّه لبعض الخواص الذين يزيدهم التأمّل فيه و التفكّر في ما يصلون إليه من مدلولاته إيمانا، و فيما يكلون تأويله إلى الله و رسوله ممّا لايبلغون إليه من مفهوماته تسليما و إذعانا.

ثمّ إنّ من البيّن أنّ هذه المرتبة، و هي تناهي مناقبه وفضائله و كثرة مفاخره و محامده بحيث لو اطّلع عليها آحاد الناس لقالوا بربوبيّته، مرتبة خاصّة به لم‌يشاركه فيها أحد من خصمائه.

فلايجوز أن يقدّم أحدٌ أحداً أو يتقدّم واحد من الأُمّة عليه، إلاّ لسفاهته و عداوته أو لجهالته بعلوّ شأنه.

تنبيه:

قد نسب الإقرار بثبوت هذه المرتبه إلى الشافعي جماعة من الخالفين، منهم الميبدي شارح الهداية في شرحه للأبيات المنسوبة إلى الأمير عليه السلام، افتخارا بأنّه من الموالين، و استدلالا بأنّ تقديمه للثلاثة على عليّ لاينافي تمسّكه بالولاية المأمور به عن الله و عن سيّد المرسلين.

ثمّ إنّهم استدلّوا على إقراره بما نسب إليه من قوله:

لو أنّ المرتضى أبدى محلّه   لخرّ الناس طرّا سجّدا له

كفى في فضل مولانا عليّ   وقوع الشكّ فيه أنّه الله

ومات الشافعيّ وليس يدري   عليّ ربّه أم ربّه الله

أقول: قد عرفت مرارا ـ و سيأتي مفصّلا ـ أنّ تقديم الأعداء، بل و تقديم من ليس له رتبة التقديم ينافي بالضرورة، لتحقّق الولاية التي أمر بها النبيّ الكريم بأمر الله الملك العليّ العظيم.

و ممّا ينبغي أن يعلم في هذا المقام، هو أنّ في صدور هذه الأبيات من الشافعي، بعد ما علم من مذهبه، لدليلا واضحا على أنّه كافر مفرط أو مشرك مفرط متردّد بين الفريقين، لا إلى هؤلاء و لاإلى هؤلاء، فيجب أن يعدّ من الأعداء لا ان يحسب من أرباب المودّة و الولاء.

ثمّ إنّ الخبر المذكور رواه جماعة أُخرى من الجمهور، و منهم الميبدي في شرحه المسطور، وصريح روايتهم على ما هو في كتبهم مذكور هكذا:

لولا أن أشفق أن تقول فيك طوائف من أُمّتي ما قالت النصارى للمسيح ابن مريم، لقلت فيك قولا لاتمرّ بملاء إلاّ أخذوا من تراب رجليك و من فضل طهورك يستشفون به، و لكن حسبك أن تكون منّي و أنا منك، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لانبيّ بعدي، إنّك تبرّ قسمي، وإنّك تقاتل على سنّتي، و إنّك في الآخرة على الحوض من خليفتي، وإنّك أوّل من يرد إليّ الحوض، وإنّك أوّل من يكسى معي، و إنّ شيعتك على منابر من نور مبيضّة وجوههم يكونون في الجنّة جيراني، وإنّ حربك حربي و سلمك سلمي، و إنّ سريرتك سريرتي و علانيتك علانيتي، انتهى.

و فيه من الأسرار ما لايخفى على الأذكياء، و الفضل ما تشهد به الأعداء.

حكاية:

نقل عن رجلين تعاركا في الإمامة، ثمّ تراضيا بحكومته أوّل من لقياه بالباب، فطلعا على يهوديّ فتحاكما إليه، فقال: أنا يهوديّ، تحاكما إلى غيري، فقالا: لابدّ من ذلك، فإنّا قد تراضينا بأوّل من نلقاه، قل ما شئت تطع، فقال: أمّا أنت أيّها السنّيّ فقدّمت من اختلف فيه، هل هو كافر أو مسلم؟ فويل لك لو كان كافرا، وأمّا أنت أيّها الشيعيّ فقدّمت من اختلف فيه، هل هو ربّ أو إمام؟ فطوبى لك في اعتقادك بتقدّمه.

بس اين نكته در حق نمائى او كه كردند شک در خدائى او



الحديث العاشر

روى أحمد في كتابيه عنه صلّىا للهعليهوآله أنّه قال:

أنا أوّل من يدعى به يوم القيامة، فأقوم عن يمين العرش في ظلّه، ثمّ أكسي حلّة، ثمّ يدعى بالنبيّين بعضهم على أثر بعض، فيقومون عن يمين العرش ويكسون حللا، ثمّ يدعى بعليّ بن أبي طالب لقرابته منّي و منزلته عندي، و يدفع إليه لواء الحمد، آدم و من دونه تحت ذلك اللواء، ثمّ يقال لعليّ، فيسير به حتّى يقف بيني و بين ابراهيم الخليل، ثمّ يكسي حلّة و ينادي منادٍ من العرش: نعم الأب أبوك ابراهيم ونعم الأخ أخوك عليّ، ابشر يا عليّ، فإنّك تدعى إذا دعيتُ و تكسي إذا كسيتُ وتحيا إذا حييتُ.

بيان:

ما قدّمناه من الخبر على رواية الميبدي و غيره، و سائر الأخبار الدالّة على تقدّمه على الأنبياء و المرسلين، بل آخر هذه الرواية كما تشهد به عقول العالمين، تشهد بوقوع نوع من التحريف فيها، لصراحة الكلّ في أنّ دعوة النبيّ والوصيّ و إكسائهما قبل دعوة الأنبياء و إكسائهم.

اللهمّ إلاّ أن يقال: إنّ الإتيان بثمّ في قوله "ثـمّ بعلـيّ" و فيمـا بعـده، ليـس لإفادة الترتيب و التراخي الزمانيّ بين الدعوتين و الإكسائين، فتأمّـل.

و بعد اللتيا و التي، فليـت شـعري أيـن الثلاثـة المتقدّمـين عليـه في الخلافـة يومئذ، وهلاّ ذكر لهم في هذه الرواية وأمثالها، المسلّمة عند القوم منقبته وفضيلة، فلعلّ القوم يدّعون أنـّهم تقدّموا علـى رسـول الله صلّى الله عليه وآلـه، فدخلـوا الجنّة عراة حرصا على تدارك ما يحتاج إليه الرعيّة في الجنّة، فاشتغلوا بذلـك عـن حضور عرصة القيامة.

و الحاصل إنّهم لنهاية حدّهم في تمهيد أمور الشرعيّة حرّمـوا أنفسـهم عـن حضور الموقف واكتساء الحلّة، كمـا حرّمـوا أنفسـهم عـن حضـور بجهـة النبي صلّى الله عليه وآله و صارو ما فيه من الأجر بالمنازعة إلى التقيد لنصـب الخليفـة و كفى ما في ذلك لهم من المنقبة، فافهم.

الحديث الحادي عشر

روى أبونعيم في الحلية بإسناده عن أنس عنه صلّى‌الله‌عليه‌وآله أنّه قال:

يا أنس أوّل من يدخل عليك من هذا الباب إمام المتّقين و سيّد المسلين و يعسوب المؤمنين و خاتم الوصيّين و قائد الغرّ المحجّلين.

قال أنسُ: فقلت: اللهمّ اجعله رجلا من الأنصار و كتمت دعوتي، فجاء عليّ عليه السلام.

فقال صلّى‌الله‌عليه‌وآله: من جاء يا أنس؟

فقلت: عليّ عليه السلام.

فقام صلّى‌الله‌عليه‌وآله إليه مستبشرا، فاعتنقه ثمّ جعل يمسح العرق من وجهه.

فقال: يا رسول الله، لقد رأيت اليوم تصنع شيئا ما صنعته بي قبل.

قال: و ما يمنعني وأنت تؤدّي عنّي و تسمعهم صوتي و تبيّن لهم ما اختلفوا فيه بعدي.

بيان:

لايخفى تكرّر هذه الألقاب له عليه السلام في رواياتهم، وفيها دلالة على المقصود، فإنّ الجمع المعرّف بقيد العموم، لاسيّما في المقام الخطابيّ، و عند عدم ما يدلّ على العهد، فيكون هو عليه السلام إماماً لكلّ متّقي و سيّداً لكلّ مسلمٍ و يعسوباً لكلّ مؤمنٍ و هكذا.

فيدخل الثلاثة المتقدّمون فيمن هو سيّدهم وإمامهم، على تقدير ثبوت التقوى والإسلام والإيمان لهم، فكيف يجوز تقدّمهم عليه.

ثمّ إنّ آخر الخبر لصراحته في المطلوب، لايحتاج إلى البيان، فلانطيل الكتاب بالتعرّض، لإيضاحه.

و سيجيء لنا الكلام في وصايته و استلزامها لخلافته عليه السلام، فلاتكن من الغافلين.

الحديث الثاني عشر

روى أبونعيم في الحلية بإسناده عنه صلّىاللهعليهوآله أنّه قال:

من سرّه أن يحيى حياتي ويموت مماتي و يسكن جنّة عدنٍ التي غرسها ربّي، فليوال عليّا عليه السلام من بعدي وليوال وليّه و ليقتد بالأئمّة من بعده، فإنّهم عترتي خلقوا من طينتي و رزقوا فهما و علما، فويل للمكذّبين لهم من أمّتي، القاطعين فيهم صلتي، لا أنالهم الله شفاعتي.

بيان:

قوله "من بعدي" إمّا متعلّق بالمذكور، أي يجب القول بولايته بعدي على المؤمنين، إذ لا معنى لتخصيص وجوب المحبة بما بعده، مع أنّه مستحقّ للمحبّة دائما.

و إمّا متعلّق بالمحذوف، أي فليوال عليّا المنصوب للخلافة بعدي.

لايقال: يجوز أن يكون معنى الخبر: فليواله موالاه بعد موالاني، بقرينة "و ليوال وليّه".

لأنّا نقول: هذا مع بعده، لدلالة الأخبار على أنّ طاعته و محبّته و مودّته في مرتبة طاعته و مودّته، ولدلالة بقيّة الخبر على أنّ المراد بموالاته اتّخاذه وليّا

يقتدى به في أوامره و نواهيه و لايأبى عن ذلك قوله "وليوال وليّه" إذ يجوز أن يكون المراد منه وجوب اتّخاذ من ينصبه للولاية وليّا، فيكون قوله "و ليقتد بالأئمّة" تفسيرا له يصرّح بالمطلوب أيضا، و من يجب مودّته بعد مودّة الرسول من غير فصل، يجب أن يكون مرتبته بعد مرتبته بلافصل.

و على أيّ وجه، فالخبر نصّ صريح في إمامته و خلافته بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله من غير فصل، و في إمامة الأئمّة المعروفين من بعده، و هو مطابق لما ثبت في أخبارهم من انحصار الخلافة بعده في أرباب العدد الميمون.

فقد روى مسلم والبخاري والثعلبي والحميدي بطرق عديدة عنه صلّى الله عليه وآله، بعبارات مختلفة نصّ بعضها و مال الباقي، أنّه قال: سيكون بعدي اثنىعشر خليفة، عدّتهم عدّة نقباء بني اسرائيل.

و روى أحمد في مسنده عن مسروق، قال: كنّا جُلُوسا في المسجد مع عبدالله بن مسعود، فأتاه رجل فقال: يا بن مسعود، هل حدّثكم نبيّكم كم يكون من بعده خليفة؟ قال: نعم، و ما سألني أحدُ عنها قبلك، سمعته يقول: يكون من بعدي من الخلفاء عدّة نقباء بني اسرائيل، اثنىعشر خليفة.

و رووا عنه صلّى الله عليه وآله أيضا، أنّه قال: آمنوا بليلة القدر، فإنّها تكون لعليّ و ولده الأحدعشر من بعدي.

و روى صدرالأئمّة عندهم و السدي، و هو من قدماء مفسّريهم والبغوي بإسنادهم إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله، ما يطابق هذه الأخبار، و من المعلوم أنّ القول بإمامة هذا العدد مخصوص بالإماميّة، فيكون مذهبهم حقّا و تكون الفرقة الناجية منحصرة فيهم.

هذا، مع أنّ في رواية موفّق بن أحمد المكّي، وهو من عظمائهم، عن أبي سليمان، وهي رواية المعراج، التصريح بعددهم وأسمائهم أيضا.

و فيها: لو أنّ عبدا مــن عبـادي عبدنـي حتّـى ينقطـع، ثـمّ أتـاني جـاحدا لولايتهم، ما غفرت له.

و من البيّن أنّ جحود الولاية لامعنى له إلاّ جحود الخلافة، ولو كان المراد من الولاية معنى المحبّة، لكان الواجب أن يقـال: ثـمّ أتـاني مبغضـا؛ و لـو كـان ذلك، لكان كافيا في الدلالة أيضا، فتأمـّل، تعرف حقيقة الحال.

و في روايـة أُخـرى عـن البغـويّ عـن ابـن عمـر عنــه صلّىا للّه‌عليه‌وآلــه، التصريح بأسمائهم والألقاب المشهورة لهم، وهي مذكورة، مع ما اطلعنا عليـه في هذا الباب، في كتابنا الكبير المسمّى بالدرّة النجفيّة، من أراد مزيد الاطلاع علـى تفاصيل الأدلّة والقول فيها والردّ على من خالفها، فليراجعه، فإنّه كـنز لايصـدر من يراجعه إلاّ غنيّا إن شاء ا للّه.



الحديث الثالث عشر

روى الحافظ أبونعيم في الحلية بإسناده عنه صلّى الله عليه وآله أنّه قال: ادعوا لي سيّد العرب عليّا، فقالت عائشة: أ لست سيّد العرب، قال: أنا سيّد ولد آدم وعليّ سيّد العرب، فلمّا جاء أرسل إلى الأنصار فأتوه، فقال لهم: يا معشر الأنصار ألا أدلّكم على ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا أبدا، قالوا: نعم يا رسول الله.

قال: هذا عليّ، فاحبّوه بحبّي وأكرموه بكرامتي، فإنّ جبرئيل أمرني بالذي قلت لكم عن الله عزّ وجلّ.

بيان:

الآثار الدالّة على فضله على البريّة أجمعين، من الأنبياء والمرسلين، يدلّ على أنّه سيّد ولد آدم، كأخيه المبعوث رحمة للعالمين.

فهذا الخبر على تقدير عدم وقوع التحريف فيه، إمّا وارد على سبيل المدارة مع عايشة وأمثالها، وإمّا محمول على أنّ المراد بالعرب جميع الأبرار من الأنبياء الكبار والمتّقين الأخيار، بناء على ما روي: أنّهم يبعثون يوم القيامة على لغة العرب دون غيرها من اللغات المخصوصة بأهل النار.

فيكون هو سيّدهم ومطاعهم و أميرهم في الدنيا والآخرة، بدليل ما نقل عن الرسول المختار: عليّ خير البشر، مَن أبى فقد كفر.

وحينئذ نقول: إنّما حكم صلّىاللهعليهوآله بكون عليّ سيّد الأبرار مع أنّه سيّد الكلّ، إيماء إلى أنّهم ينتفعون به دون غيرهم ممّن قدّم أو تقدّم عليه على وتيرة قوله "هديً للمتّقين".

وإنّما لم يحكم بكونه سيّداً للأبرار كما حكم له لوجهين، أحدهما دفع توهّم اتّحاد الأبرارين و الإيماء إلى عموم سيادته بالنسبة إليه، لكونه من أُمّته و كونه من الأبرار بيّن لايحتاج إلى بيان.

و ثانيهما للإشارة إلى شرف من يطيعه و يقول بسيادته و كونه من أهل الجنّة يقينا، بعيدا عن النار قطعا، دون من يقرّ بنبوّته و سيادته مطلقا، فإنّ فيهم من ينكر الولاية و هو خالد في النار.

و بالجملة، فالخبر نصّ صريح في إمامته و خلافته بعد النبيّ من غير فصل.

أمّا أوّلا، فلأنّ تقديم غيره لايجامع سيادته للكلّ.

و أمّا ثانيا، فلأنّ من يصون التمسّك به عن الضلال معصوم لامحالة، فيجب تقدّمه.

و أمّا ثالثا، فلأنّ الخبر وارد في مساق الأمر، فيكون التمسّك به دائما واجبا، فلايجوز التمسّك بغيره و تقدّمه عليه.

و أمّا رابعا، فلأنّ من يجب حبّه و إكرامه على طريقة حبّ النبيّ وإكرامه، لايجوز التقدّم والتقديم عليه.

و حمل قوله "فأحبّوه بحبّي" الخ، على أنّ المراد إيجاب محبّة بسبب حبّ النبيّ صلّى الله عليه وآله إيّاه وإيجاب إكرامه بسبب إكرامه له، مع أنّه كاف في المطلوب، يأبى عنه التفريع بالفاء، كما لايخفى على الذوق السليم.

وقوله "فإنّ جبرئيل" الخ، يدلّ على أنّ عصمته و لزوم مودّته واتّباعه من الأمور المنزلة على النبيّ صلّى الله عليه وآله، لا من الأمور الثابتة له بسبب ميله إليه وحبّه له بمقتضى مجرّد القرابة، كيف و قد نزل فيه أنّه لاينطق عن الهوى، فلايتوهّم ذلك فيه إلاّ من هو متّصف بالضلالة والعمى، فافهم.

تنبيه:

يمكن أن يستدلّ بهذا الخبر على حقّية مذهب الإماميّة، فإنّ التمسّك به عليه السلام لايتمّ إلاّ بالتمسّك بولده الحافظين للشريعة بعده، المنصوص عليهم بعد نصّ الرسول بنصوصه المشهورة التي تقدّم بعضها و نصّ كلّ سابق على لاحقه، إذ ترك التمسّك بهم يستلزم مخالفته و ترك وصيّته فيهم.

هذا، مع أنّ التمسّك به فقط لايوجب التحفّظ عن الضلال بالضرورة وإنّما يوجبه التمسّك به وبهم، لأنّه في قوّة التمسّك به.

و يدلّ أيضا على ذلك ما روي متواترا عندهم من قوله صلّى الله عليه وآله: إنّي تارك فيكم الثقلين، ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا أبدا، كتاب الله و عترتي أهل بيتي، ألا وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض.

فإنّه صريح في أنّ في كلّ زمان إلى يوم القيامة يكون عالم إلهيّ من العترة الطاهرة سببا لهداية العباد والزهّاد من الرعية إلى الرشاد.

وأنّه لايتمسّك به أحد إلاّ يكون مأموما من الضلالة والانحراف عن طريق السداد.

وأنّه يجب على كلّ أحد أن يلازمه و لايفارقه، حيث أنّ مفارقته تستلزم مفارقة الحبل الممدود بين الله و بين عباده و هو الثقل الأكبر، يعني كتاب الله العزيز الذي لايأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه.

وقد قال الله تعالى ﴿و اعتصموا بحبل الله جميعا و لاتفرّقوا﴾[1]، وإنّ مَن فارقه قد هجر السبب المتّصل بينه و بين القادر القهّار، واستحقّ لقهره أليم العقاب و عذاب النار، كما أشار إليه إمام الأبرار فيما قدّمناه من خطبته المشهورة بين المهاجرين والأنصار.

و لايخفى أنّ القول به من خواصّ الفرقة الإماميّة، فلاتكون الناجية غيرهم و لايصلح للإمامة إلاّ أئمّتهم.

لايقال: وجوب التمسّك بالعترة وبعليّ عليه السلام لايدلّ على وجوب التمسّك بالمعدودين المعلومين منهم، إنّما يدلّ على ذلك النصوص الخاصّة المصرّحة بأسمائهم و وجوب التمسّك بهم، وليس الكلام فيها.

لأنّا نقول: إذا ثبت وجوب التمسّك به وبالعترة، وعلم بالضرورة بل وبالبرهان العقلي والدليل النقلي أنّ سبب الحاجة إليه وإليهم هو أنّ القرآن، مع اشتماله على الأحكام الغير المتناهية ونزوله لرفع الاختلاف في الدين والعمل بما هو الحقّ النازل إلى الرسول الأمين، قاصر بنفسه عن إفادة المقصود، لاحتوائه على المحكمات والمتشابهات والعمومات والإطلاقات المخصوصات والمقيّدات و الناسخات و المنسوخات وغير ذلك، ممّا لاعلم به إلاّ لمهبط الوحي وأهل بيته المعصومين بآية التطهير، العارفين بما نزل في بيت الرسالة، المقصودين بالعترة الطاهرة.

و أنّه لايجوز استخراج الأحكام المذكورة منه بالرأي والاستحسان و القياس وغير ذلك من الطرق المنهيّ عنها في آثار الفريقين.

---

[1] ـ آل عمران: ١٠٣.

و أنّـه بذلك يجب التمسّك في استنباط المسائل الدينيّة والأحكـام الشـرعيّة به وبهم، فإنّهم يرشدون إلى ما يطابق الحقّ وما ينافيه، بناء على أنّ أهـل البيـت أدرى بما فيه.

و عُلِمَ أيضا أنّ الحاجة إليهم لاتنقضـي بانقضـاء برهـة مـن الزمـان، لعـدم تناهي سوانح الأحكام و سـنوحها في كـلّ عصـر و أوان، و بقـاء التكليـف إلى آخر الزمان علم وجوب وجود العترة واستمرار بقـائهم في كـلّ عصـر إلى يـوم القيامة، وعدم جواز خلوّ وقت من الأوقات من وجودهم، إذ لا معنـى لإيجـاب التمسّك بالعترة ووجوبه من الحكيم العليـم دائمـا، مـع عـدم واحـد ممّـن يجـوز التمسّك به منهم في عصر من الأعصار.

و هذا هو أصل مذهب الإماميّة الذي يدلّ عليه حديث التمسّك.

و أمّـا أنّ الأئمّة الحافظين للشريعة عدّتهم منحصرة في العدد المعلـوم، وأنّ أرباب العدد منحصرون فيمن يقولون بـه، فإنّمـا يعلـم بعـد ملاحظـة مـا تقـدّم وغيره من الأخبار ومراجعة ما يشتمل عليه كتب السير والآثار، من أنّ الصلحاء المعلومين الممتازين من العترة الطاهرة، الذين قـد نـصّ كـلّ سـابق علـى لاحقـه وأوصى كلّ ماص إلى من بقي بعده بعد انتهاء زمانه مع أهليّة كلّ منهم للرياسة العامّة و الإمامة الخاصّة إلى آخر زمان أب الحجة، أحدعشر.

و أنّـه ارتحل من الدنيا و قداختلف في بقاء خلفٍ له بعد الوفاق على عـدم صالح من أهل البيت يقـوم في مقامـه، بملاحظـة النـصّ المذكـور و دلالتـه علـى وجوب وجود الحجة دائما، فيكون قول من يقول بوجـوده و غيبتـه خوفـا مـن الأعداء و انتظارا لحصول ما جرى عليه القضاء، حقّا.

لاسيّما بعد ملاحظة ما ورد عندنا متواترا من النصوص المصرّحة بوجوده وبقائه وغيبته إلى قيام الساعة، والتأمّل فيما تواتر عندهم من أنّ من مات و لم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة.

بل نقول: إنّ هذا الخبر بعينه كافٍ في ثبوت ما هم عليه، فإنّ الإمام الذي لابدّ من معرفته ويكون الجاهل به عند موتهِ موتَه على طريق الجاهليّة، لايمكن أن يكون من الفراعنة السابقين ولا أن يكون من الجبابرة اللاحقين، فتنحصر الإمامة في الفئة المعلومين، لانحصار الأهليّة فيهم بالإجماع.

و يكون قائمهم موجودا لامتناع إيجاب معرفة من لم يوجد، و يكون هو ثاني عشرهم، للعلم بانتقال أحدعشر منهم.

و لايخفى أنّ ما ورد عندنا و عندهم من أنّ ثانيعشرهم قائمهم، يدلّ على بقائه إلى قيام الساعة، وعدم قيام غيره في مقامه أيضا.

فلايكون عدد الأئمّة زائدا على ما يقولونه، كما لايكون ناقصا عمّا يعتقدونه.

فإن قلت: القول بوجود الحجّة ولزوم وجوده ينافي القول بغيبته، إذ لافائدة تترتّب على وجود غائب لايرى أبدا.

قلنا: لاتنافي بين الأمرين، إذ ليس غيبته من الله بل من الرعيّة، فيجب عليهم تمكينه في أمره، كما وجب على الله إيجاده ونصبه، وقدفعل ما وجب عليه ولوكره الكافرون.

على أنّا نقول: إنّ ترتّب الفائدة لايتوقّف على الحضور، فإنّ الشمس ينتفع منها بغير حجابٍ ولوكانت محتجبة تحت السحاب، كما نقل عن الأئمّة الأطياب.

و بقيّة تنصيل هذا المطلب على ما ينبغي و يليق، مذكورة في كتابنا الكبير، من أراده يراجع إليه إن شاء الله تعالى.



الحديث الرابع عشر

روى البخاري و مسلم بإسنادهما عن صفيّة بنت شيبة، قالت: قالت عائشة: خرج النبيّ صلّى الله عليه وآله غداة وعليه مرط مرجل من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي، فأدخله ثمّ جاء الحسين فدخل معه، ثمّ جاءت فاطمة فأدخلها، ثمّ جاء عليّ فأدخله، ثمّ قال: ﴿ إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيرا ﴾[1].

بيان:

هذه الرواية من المتواترات عندهم في المعنى، إذ ليس لهم كتاب يعون عليه إلاّ و هي فيه بعينها أو بعبارة قريبة منها بطرق عديدة.

و لايخفى دلالتها و دلالة ما فيها على عصمة عليّ وأهل بيته، كما لايخفى دلالته على عصمة النبيّ صلّى الله عليه وآله، فيكون هو و من نصّ عليه أولى بالتقدّم، فتقدّم غيره عليه باطل، ناش عن الحسد والطغيان، وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في كتابنا الكبير، والله المستعان.

---

[1] ـ الأحزاب: ٣٣.



الحديث الخامس عشر

روى جماعة من علماء المذاهب الأربعة عن عليّ عليه السلام، أنـّه قال: أنا من رسول الله صلّى الله عليه وآله كالعضد من المنكب وكالذراع من العضد وكالكفّ من الذراع، ربّاني صغيرا وأخاني كبيرا ولقد علمت أنـّي كان لي منه مجلس سرّ لايطّلع عليه غيري، و أنـّه أوصى لي دون أصحابه وأهل بيته ولاقولنّ ما لم أقله لأحد قبل هذا اليوم، سألته مرّة أن يدعو لي بالمغفرة.

فقال: أفعل، ثمّ قام فصلّى، فلمّا رفع يده في الدعاء استمعت إليه فإذاً هو قائل: اللهمّ بحقّ عليّ عندك اغفر لعليّ.

فقلت: يا رسول الله ما هذا، فقال: أوَ أحد أكرم منك عليه فاستشفع به إليه.

بيان:

سيأتيك الكلام في الوصيّة وأنـّها تستلزم الخلافة، فانتظره.

وأمـّا بقيّة الخبر، فلاريب في اشتمالها على الأسرار الغريبة والمراتب العجيبة، ودلالتها على المطلوب وزيادة، فلاتغفل.

فإن قلت: إذا كان مرتبة عليّ عليه السلام عند الله هذه، وكان هو بدلالة الآيات البيّنات معصوما، فما وجه استغفار النبيّ له، وأيّ ذنب يتصوّر له حتّى يحتاج إلى طلب المغفرة.

قلنا، بعد الإغماض عن الجواب المشهور المبني على أنّ حسنات الأبرار سيّئات المقرّبين: أنّ الله تعالى قلّد أوليائه أُمور أتباعهم، وأراد منهم صلاح أمرهم، ومقتضى ذلك أن يعاتبهم على ما صدر أو يصدر منهم، على ما هو دأب السلاطين و معاملة الملوك مع أُمرائهم، فلذلك يبادرون إلى الاستغفار ويلحّون في طلب المغفرة عن العزيز الجبّار.

و قد ورد في تفسير قوله تعالى ﴿ليغفرك الله ما تقدّم من ذنبك و ما تأخّر﴾[1]، إنّ الله تعالى حمّل نبيّه ذنوب أُمّته، فمنّ عليه بمغفرتهم والتجاوز عنهم، و أنّ الأئمّة تقلّدوا معاصي شيعتهم ترحّما، فتعرضوا للانابة والتضرّع والتوبة لهم تفضّلا.

و لايخفى أنّ هذا وجه وجيه لتوجيه ما ورد عنهم من الاعتراف بالخطايا والذنوب الكبار في الأدعية المشتملة على التوبة والتضرّع والاستغفار، بعد قيام الحجّة العقليّة والنقليّة على لزوم عصمة الأنبياء والأئمّة الأطهار، فتأمّل.

---

[1] ـ الفتح: ٢.

الحديث السادس عشر

روى أحمد في كتابه وأكثر المحدّثين في كتبهم: أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله بعث خالد بن الوليد في سريّة وبعث عليّا عليه السلام في سريّة أُخرى، وكلاهما إلى اليمين.

و قال: إن جمعتما فعليّ على الناس وإن افترقتما فكلّ واحد منكما على جنده، فاجتمعا وأغارا وأسرّا نساء وأخذا أموالا وقتلا ناسا، وأخذ عليّ عليه السلام جارية فاختصّها لنفسه، فقال خالد لأربعة منهم بريدة الأسلمي: استبقوا إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله فاذكروا له كذا وكذا، من أُمور عدّدها على عليّ عليه السلام، فسبقوا إليه فجاء واحد من جانبه وقال: إنّ عليّا عليه السلام فعل كذا، فأعرض عنه فجاء الآخر من الجانب الآخر فقال: إنّ عليّا فعل كذا، فأعرض عنه فجاء البريدة فقال: يا رسول الله إنّ عليّا عليه السلام فعل كذا وأخذ جارية لنفسه، فغضب [صلّى الله عليه وآله] حتّى احمرّ وجهه وقال: دعوا لي عليّا يكرّرها، إنّ عليّا منّي وأنا من عليّ، وإنّ حظّه في الخمس أكثر ممّا أخذ و هو وليّ كلّ مؤمن من بعدي.

بيان:

هذا الخبر يدلّ على المطلوب من وجهين، و يصـرّح بـه بعـد الانصـاف و رفع العصبيّة من البين، بل نقول: إنّ معنى قوله "مـن بعـدي" مـن بعـد ولايـتي، فيدلّ الخبر على إمامته و ولايته في زمان وجود مزيّن مسند الرسالة، كدلالة آيـة الزكاة و حديث المنزلة وغيرهما على ذلك.

غاية الأمر، أن يكون إماما صامتا في عصره صلوات الله عليه، فلاتغفل.

الحديث السابع عشر

روى احمد في كتاب الفضائل: أنّه لمّا كان ليلة البدر، قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: من تسقي لنا ماء، فاحجم الناس، فقام عليّ واحتضن قربة، ثمّ أتى بئرا بعيدة القعر مظلمة، فانحدر فيها، فأوحى الله إلى جبرئيل وميكائيل وإسرافيل: أن تاهبّوا لنصر محمّد وأخيه و حزبه ، فهبطوا من السماء لهم لغط يذهر من يسمعه، فلمّا جاؤا البئر سلّموا عليه من عند آخرهم إكراما وإجلالا له، فقال له النبي صلّى الله عليه وآله: يا عليّ لتؤتين يوم القيامة بناقة من نوق الجنّة وتركبها و ركبتك مع ركبتي و فخذك مع فخذي، حتّى تدخل الجنّة.

بيان:

ينبغي أن يسئل عن مشركي هذه الأُمّة، أين شركائكم الذين كنتم تعبدونهم من قبله، فإنّهم مع الانصاف يرجعون عمّا هم عليه من العقائد الواهية، فلاتغفل.



الحديث الثامن عشر

روى أحمد في كتاب الفضائل:أنّ النبيّ صلّىا للّهعليهوآله خطب يوم الجمعة فقال: أيّها الناس قدّموا قريشا ولاتقدّموها، وتعلّموا منها و لاتعلّموها، قوّة رجل من قريش تعدل قوّة رجلين من غيرهم، أيّها الناس اوصيكم بحبّ ذي قرباها أخي و ابن عمّي عليّ ابن أبي طالب، لايحبّه إلاّ مؤمن و لايبغضه إلاّ منافق، من أحبّه فقدأحبّني و من أبغضه فقد أبغضني و من أبغضني عذّبه ا للّه في النار.

بيان:

إيلاء الوصيّة في حقّه بعد توصيفه بالأُخوّة والقرابة القريبة لبيان فضل قريش، ينادي بأعلى صوت بأنّه أفضل ممّن صحّ انتسابه إليهم و هم ممّن يجب تقديمهم و تقدّمهم على من عداهم، فلايجوز تقدّم غيره عليه وإن ثبت أنّه منهم.

هذا، مع أنّ في الكلام تصريح بالمقصود من ذي القربى في قوله ﴿و آت ذاالقربى حقّه﴾[1].

[1] ـ الإسراء: ٢٦٠

و دلالة على أنّ المراد بإيتاء حقّه تقديمه و التعلّم منه، و إشارة إلى أنّ تقدّم الجبت والطاغوت و تقديمهم عليه والقول بأنّهم أولى بمنصب الهداية من الذين آمنوا لاسبب له إلاّ البغض والنفاق.

وتأخّرهم عن مرتبة الخلافة لاوجه له إلاّ البغي والحسد والشقاق.

و إيماء إلى أنّهم بما فعلوا يستحقّون لعنة الله، و من لعنه الله فلن تجد له نصيرا.

يصرّح بما ذكرناه جمعياً سياق قوله سبحانه﴿ أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما﴾[1] فإنّ المعنى على ما يشهد به العقل الصريح و يدلّ عليه الخبر الصحيح هو أنّهم إنّما يحسدون على الناس الكمّل و هم عليّ والأئمّة من ولده.

و يؤخّرونهم عن مرتبتهم الخاصّة بهم بسبب ما آتيناهم من الكتاب والحكمة والملك العظيم، الذي لازوال له.

و إنّما عبّر عنهم بآل ابراهيم بعد التعبير عنهم بالناس، للدلالة على استحقاقهم الإعطاء، لشرف أصلهم ونسبهم بعد الدلالة على استحقاقهم بشرف حسبهم، فتأمّل فيه، تهتدي إلى رموز الخطاب، والله المعين الهادي إلى صوب الصواب.

---

[1] ـ النساء: ٥٤.

الحديث التاسع عشر

روى احمد في كتابيه و صاحب الفردوس في فردوسه بإسنادهما عنه صلّى‌اللّه‌عليه‌وآله، أنّه قال: كنت أنا و عليّ من نور واحد بين يدي اللّه عزّ وجلّ قبل أن يخلق آدم بأربعة عشر ألف عام، فلمّا خلق اللّه آدم، قسّم ذلك النور فيه و جعله جزئين، فجزء أنا و جزء عليّ.

و في رواية الفردوس: حتّى صرنا في عبدالمطّلب، فكان لي النبوّة ولعليّ الوصاية.

بيان:

لايخفى صراحة الخبر على الروايتين في المقصود.

أمّا على رواية الفردوس فللتصريح بالوصاية، وسيجيء الكلام فيها.

وأمّا على رواية أحمد، فللأفضليّة المقتضية لامتناع تقدّم الغير، لقبح تقدّم المفضول على الفاضل.



الحديث العشرون

روى أحمد في كتاب الفضائل عنه صلّى الله عليه وآله أنّه قال:

الصدّيقون ثلاثة، حبيب النجّار الذي جاء من أقصى المدينة يسعى، ومؤمن آل فرعون الذي كان يكتم إيمانه، وعليّ بن أبي طالب، وهوأفضلهم.

بيان:

روى هذه الرواية جماعة، و قد ورد في بعضها أنّه الصدّيق الأكبر والفاروق الأعظم، و من كلماته المشهورة منه عليه السلام: أنا الصدّيق الأكبر والفاروق الأعظم، لايدّعي ذلك أحد غيري إلاّ كان كاذبا.

و حينئذ نقول: ليت شعري أين كان صدّيقهم يومئذ، و بأيّ سبب سمّي به و سمّى أخوه بالفاروق.

هل سمّيا بذلك لما رضيا بغصب الخلافة والتفريق بين الحقّ و أهله؟

أو تسمّيا بذلك لما كذّبا فاطمة و حالا بينها و بين حقّها؟

أو سمّوهما قومهما بعد ما قدّموهما بالإجماع أو الاختيار؟

﴿إن هي إلاّ أسماء سمّيتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان﴾[1].

---

[1] ـ النجم: ٢٣.



الحديث الحادي والعشرون

روى أحمد في الفضائل بإسناده عن النبي صلّىا للهعليهوآله أنّه قال:

اعطيتُ في عليّ خمسا هنّ أحبّ إليّ من الدنيا و ما فيها.

أمّا الواحدة: فهو أنّه كأب بين يدي ا لله عزّوجلّ حتّى يفرغ من حساب الخلائق.

وأمّا الثانية: فلواء الحمد بيده، آدم و من ولده تحته.

وأمّا الثالثة: فواقف على عقر حوضي، يسقي مَن عرف من أُمّتي.

وأمّا الرابعة: فساتر عورتي ومسلّمي إلى ربّي.

وأمّا الخامسة: فإنّي لست أخشى أن يعود كافرا بعد إيمان، ولازانيا بعد إحصان.

بيان:

انظر إلى فرط محبّة الرسول و نهاية لطف ا لله بالنسبة إليه حيث أنّه يغفر لمن تغفر ببركة ماء وجهه، ويسقى من يسقي بعد معرفته له و اعترافه بإمامته وأنّه يجعل خيار بني آدم وكرامهم يستظلّون بظلّ لوائه الذي أعطى لاستغراقه في حمد ربّه، فكأنّه بما وهب له ظلّ ا لله حين لا ظلّ إلاّ ظلّ كرامته و أنّه

جعله الأمين على تأدية ما يجب لرسوله وآخر الناس عهدا بسيّد أنبيائه و جعله معصوما بتوفيقه وعنايته حتّى لايخاف عليه من الكفر ولا من الفسوق التي يعرض بواسطة الزنا بعجوزة الدنيا بعد الزهد فيها، فهل يستأهل للإمامة غيره؟ أم هل يؤخّر عن الخلافة مثله؟ هيهات هيهات ليس هذا من الإيمان و لا من العمل بسنّة رسول الله إلى الإنس والجانّ، أعاذنا الله من الزيغ والانحراف وعصمنا من سلوك مسلك الاعتساف، إنّه على ما يشاء قدير.

الحديث الثاني والعشرون

روى الفقيه الشافعي أبوالحسن ابن المغازلي في مناقبه بإسناده عنه صلّى‌الله‌عليه‌وآله، أنّه قال:

من ناصب عليّا في الخلافة بعدي فهو كافر، و قد حارب الله و رسوله، و من شكّ في عليّ فهو كافر.

بيان:

لايخفى صراحته في المطلوب و دلالته على كفر المخالفين المؤخّرين لعليّ عليه السلام، بل على كفر من كان له شكّ في تقدّمه عليه السلام، و هو ظاهر في مذهب من يقول بخروجهم عن رتقبة الإسلام ودخولهم في سلك المحاربين لله و لرسوله، و وجوب إجراء أحكامهم عليهم.

و التحقيق: أنّهم خارجون بما هم عليه من الإيمان، داخلون في الكفر المقابل له المقتضي لدخول النار قطعا.

و أمّا دخولهم في الكفر المقابل للإسلام:

فإن علم منهم أنّهم جاحدون لحقّه منكرون لخلافته و أمارته و ولايته على وجه الحسد والعناد، مدلّسون في إظهار محبّته و مودّته خوفا عن تكفير أهل

الرشاد من العباد، كأكثر علمائهم وأتباعهم المطّلعين على بواطن أسرار خلفائهم، فممّا لامرية فيه، كما لامرية في خلودهم في النار بعد الرحيل إلى مقرّ الأشرار، فيجب الحكم بنجاستهم، بل ويجوز إجراء قاطبة أحكام المحاربين عليهم عند القدرة.

و إن علم أنّهم دخلوا فيما دخلوا فيه لجهالة أو شبهة، فالظاهر دخولهم في الإسلام وأنّه ينفعهم في الدنيا بإجراء أحكام المسلمين عليهم؛ و لاينفعهم في الآخرة أصلا إن صدر منهم التقصير في إزالتهما، وإن لم يصدر منهم التقصير، فالظاهر من الأخبار والمناسب لرحمة ا لله العفوّ الغفّار والملائم لمزيد كرم أهل بيت الرسالة والمروّة، نجاتهم من النار ودخولهم في الجنة ولو بعد حينٍ.

و إن جهل حالهم و لم يعلم جهة دخولهم فيما دخلوا فيه، مع إظهارهم المحبّة والمودّة، فلاريب أنّ الاحتياط يقتضي التوقف في أمرهم و ترك إجراء أحكام المحاربين عليهم في الدنيا، لأنّ الأصل عدم الجحود، مع أنّ المسألة نظريّة والشبه كثيرة، فيمكن جهالتها أو إنكارها عن شبهه، وأمّا في الآخرة، فالأمر إلى العليم الخبير بما في الضمير، و هو ليس بظلاّم للعبيد.

يرشد إلى صحّة ما ذكرناه لفظ الخبر أيضا، حيث قدّم قوله "و قد حارب ا لله و رسوله" على قوله "و من شكّ" فلاتغفل.

و قد بسطنا الكلام في هذا المقام في كتابنا الكبير المسمّى بالفوائد المرتضويّة، فلانطيل هنا بإطالة البيان، وا لله المستعان.

الحديث الثالث والعشرون

روى الفقيه ـ أيضا ـ بإسناده إلى عبدالله‌بن مسعود عنه صلّى‌الله‌عليه‌وآله:

قال: أنا دعوة أبي إبراهيم.

قال ابن مسعود: قلتُ: يارسول الله، كيف صرت دعوة أبيك إبراهيم عليه السلام.

قال: أوحى الله إلى إبراهيم: إنّي جاعلك للناس إماما، فاستخفّ إبراهيم الفرح، فقال: يا ربّ و من ذرّيتي أئمّة مثلي، فأوحى الله: يا إبراهيم، إنّي لااعطيك عهدا لا أفي به، قال: يا ربّ ما العهد الذي لاتفي به، قال: لااعطيك لظالم من ذرّيتك عهدا، قال إبراهيم عندها: واجنبني ونبيّ أن نعبد الأصنام، ربّ إنّهنّ أضللن كثيرا من الناس.

قال النبي صلّى‌الله‌عليه‌وآله: و انتهت دعوة أبي إليّ وإلى عليّ، لم يسجد أحدنا لصنم، فاتّخذني نبيّا و عليّا وصيّا.

بيان:

فيه دلالة على أنّ المراد بالوصاية المفوّضة إلى عليّ عليه السلام الإمامة، لأنّها هي الدعوة المستجابة لأبيه إبراهيم عليه السلام، وسنعود إلى القول فيها واستلزامها للإمامة على جميع التقادير.

ثمّ نقول: إنّ الخبر كما هو نصّ في ثبوت الإمامة له عليه السلام، صريح في بطلان خلافة المتقدّمين عليه، لأنّ الله سبحانه قد أجاب خليله ـ و هو أصدق القائلين ـ بأنّه ﴿ لاينال عهدي الظالمين ﴾[1].

و من المعلوم أنّ هذا الخطاب يبطل إمامة كلّ ظالم صدر منه الظلم أو يصدر منه، كما صرّح به القاصي، فكيف يجوز لهم التقدّم عليه مع انغمارهم في أكثر عمرهم في عبادة الأصنام واللعب بالأزلام، فتأمّل فيه، فإنّه ممّا لايهتدي إليه إلاّ ذووا الأفهام.

---

[1] ـ البقرة: ١٢٤.

الحديث الرابع والعشرون

روى أبونعيم في الحلية بإسناده عنه صلّىا للهعليهوآله، أنّه قال:

أخصمك يا عليّ بالنبوّة، فلانبوّة بعدي، وتخصم الناس بسبع لايجاحد فيها أحد من قريش.

أنت أوّلهم إيمانا با لله.

و أوفاهم بعهدا لله.

و أقومهم بأمرا لله.

و أقسمهم بالسويّة.

و أعدلهم في الرعيّة.

و أبصرهم بالقضيّة.

و أعظمهم عندا لله مزيّة.

بيان:

لايخفى صراحته في المقصود، لاسيّما بعد ملاحظة ما سيأتي و ما تقدّم في البيانات، فلانطيل بإعادة الكلام فيه.



الحديث الخامس والعشرون

روى الثعلبي في تفسيره، أنّه لمّا نزلت سورة الفتح يوم حنين، قال النبيّ صلّىاﷲعليهوآله:

قد جاء وعداﷲ و ليس أحد أحقّ منك بمقامي، لقدمك في الإسلام و قربك منّي و عندك سيّدة نساء العالمين، و قبل ذلك ما كان من بلاء أبيطالب رحمه اﷲ عندي حين نزل القرآن، فأنا حريص على أن اراعي ذلك لولده.

بيان:

فيه بعد التصريح بأحقيّته للقيام في مقام سيّد الأنام، من جهة الفضائل الخارجيّة والداخليّة التي هي التقدّم في الإسلام، الدالّ على كمال معرفة اﷲ و معرفة رسوله عليه السلام، الدلالة، على شرف نسبه و نظافة أصله عن خبث الكفر، فإنّ النبيّ صلّىاﷲعليهوآله أجلّ مرتبة وأعلى شأنا من أن يترحّم على كافر أو يريد رعايته و يميل إلى محبّته، لاسيّما بعد وفاته.

وعليّا عليه السلام أرفع مكانا من أن يتخيّل في شأنه الميل إلى ذلك أيضا، كيف و هو من أجلّ المؤمنين وا لله سبحانه يقول ﴿ لاتجد قوما يؤمنون بـا لله و اليوم الآخر يوادّون مَن حادّ ا لله و رسوله و لو كانوا آباء هم ﴾[١] الآية.

بل و فيه الدلالة على كمال حقّه في الإسلام و على أهله، يرشد إلى ذلك أيضا ما روي أنّ جبرئيل جاء بعد وفاته و قال: الآن لابدّ من مهاجرتك فلم يبق في مكّة ناصر لك؛ و قد بسطنا القول في ذلك في كتابنا الكبير بما لامزيد عليه.

[١] ـ المجادلة: ٢٢.

الحديث السادس والعشرون

روى أحمد في مسنده، أنّ فاطمة قالت لأبيها: إنّك زوّجتني فقيرا لامال له.

فقال: زوّجتك أقدمهم سلما وأعظمهم حلما وأكثرهم علما، ألا تعلمين أنّ الله اطّلع اطلاعة إلى الأرض، فاختار منها أباك ثمّ اطلع اطلاعة إليها فاختار منها بعلك.

بيان:

الخبر أوّلا كغيره من الأخبار يدلّ على أفضليّته من جميع الأخيار، فلايجوز لعاقل أن يقدّم عليه قوما من الأشرار.

و ثانيا نقول: إنّه يدلّ على أعلميّته حتّى في علم الشجاعة، على وفق ما اقتضته الأخبار المتواترة والآثار المنقولة المتظافرة، ويدلّ عليه إجماع العلماء و المؤرّخين في جميع الأعصار و الأمصار، فلايجوز أن يقدّم عليه طائفة من الفجّار.

قال القاضي، وهو من أشدّ المتعصّبين في مسألة الإمامة عند كلامه في تفسيره قوله تعالى﴿ إنّ الله اصطفاه عليكم و زاده بسطة في العلم و الجسم﴾[1]

---

[1] ـ البقرة: ٢٤٧.

ما محصّله: أنّ مناط إرجاع الخلافة العلم والشجاعة، فلايؤثّر الله أحدا بها بعد كمال غيره فيهما، فكأنّه غفل عن نقصان خلفائه في الأمرين أو ذهل عن الإجماع المنعقد على كمالهما في الأئمّة المصطفين، ﴿ يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله يتمّ نوره و لو كره الكافرون ﴾[1].

[1] ـ الصف: ۸.

الحديث السابع والعشرون

روى الثعلبي في تفسيره وأبونعيم في الحلية بإسنادهما، أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله لمّا صلّى بالأنبياء ليلة الأسرى، بعث الله إليه ملكا فقال: سل الرسل على ما أُرسلتم، فقالوا: على ولايتك و ولاية عليّ بن أبي طالب.

بيان:

لايخفى أنّ الخبر يدلّ على أنّ ولايته وإمامته كإمامته النبيّ ورسالته كانت من الميثاق المأخوذ من النبيّين، و أنّ قاطبة الرسل و كافّة الأُمم كانت نجاتهم و سعادتهم بكونهم من أشياع أميرالمؤنين، فكيف يتقدّم عليه من اشتهر كفره بين العالمين.

الحديث الثامن والعشرون

روى صاحب المناقب بإسناده عنه صلّى‌اللّه‌عليه‌وآله، أنّه قال:

إذا كان يوم القيامة، ضرب لي قبّة من ذهب حمراء، و ضرب لإبراهيم قبّة حمراء من ذهب، و ضرب لعليّ فيما بينهما قبّة من ذهب حمراء، فما ظنّك بحبيب بين خليلين.

بيان:

انظر إلى هذه المرتبة، و اسأل عن أعداء الله و منكري رسالة رسوله، اين يضرب للثلاثة الملعونين قبائهم و إلى مَ في هذا اليوم إيابهم.

الحديث التاسع والعشرون

روى أحمد في مسنده عن ابن عباس عن رسول الله صلّى الله عليه وآله، أنّه قال:

النظر إلى وجهك عبادة، أنت سيّد في الدنيا وسيّد في الآخرة، من أحبّك أحبّني و حبيبك حبيب الله و حبيبي، و عدوّك عدوّالله و عدوّي، الويل لمن أبغضك.

بيان:

لايخفى صراحة في المطلوب ودلالته على أنّ المؤخّرين له من أعدائه، فلايجوز لهم إدراج أنفسهم في أحبّائه، فتأمّل تعرف.



الحديث الثلاثون

روى ابن المغازلي الشافعي في المناقب، قال: أتى عمر رجلان فسألاه عن طلاق العبد فانتهى إلى حلقة فيها رجل أصلع، فقال: يا أصلع كم طلاق العبد؟ فقال: باصبعه هكذا، وحوّل السبابة والتي تليها فالتفت إليهما وقال: اثنتان، فقال أحدهما: سبحان الله، جئناك و أنت أميرالمؤمنين، فسألناك فجئت إلى رجل والله ما حكمك، قال: ويلك، تدري من هذا؟ قال: عليّ بن أبي‌طالب وقد سمعت رسول الله صلّى‌الله‌عليه‌وآله يقول: لو أنّ السموات والأرض وضعتا في كفّة وإيمان عليّ في كفّة، لرجح إيمان عليّ عليه السلام[1].

بيان:

يفهم من كلام الرجل أنّه كان عارفا بقبح تقدّم المفضول و احتياجه إلى من لايعتنى به لتناهي فضله، كما هو بيّن، لإخفاء فيه.

فلو كنتُ في مقامه لقلتُ له: ما أشنع إقرارك له بهذه المزيّة و ما أقبح تقدّمك عليه في هذه المرتبة ولكن اليوم اعتذر من فعاله بأنّها إنّما صدرت منه لقلّة حياءه.

---

[1] ـ المناقب لابن المغازلي: ٢٨٩.

وكيف يكون له حياء و هو من جنود العقل الذي يعبد به الرحمن و يكتسب به الجنان و يحصل به الإيمان، و لاعقل له و لامعرفة و لاإيمان، و الحمد لله الملك العليّ المنّان.

ثمّ أقول: انتهى ما أورده ابن أبيالحديد من الأخبار في مقام بيان اندفاع الإشكال و غيره بحذف المكرّرات مع تقديم وتأخير اقتضاه الحال وإنّما نسب ما ذكره من الآثار إلى من سبق اسمه من الرجال مع أنـّا قد وجدنا أكثرها في غير كتب هذه الجماعة أيضا قصدا للاختصار واكتفاء بما فيه الغنية في أداء المقصود، فلاتغفل.

تنبيه:

إيّاك وأن تزعم في الشارح المذكور أنـّه من الشيعة القائلين بإمامة الأئمّة الكرام، المقدّمين للعترة الطاهرة على من عداهم من الأنام، فإنّ ذلك من بعض الظنّ الذي يترتّب عليه الاثم يوم القيام، بل يجب أن يعلم أنـّه ممّن يُعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبك و هو ألدّ الخصام[1].

حيث أنـّه بعد ما يعترف بما تقدّم من الأخبار العامّة الواردة عنه صلّىاللهعليهوآله في غير موضع واحد، و أكثرها ـ كما عرفت ـ نصّ صريح في خلافته عليه السلام، و يقرّ أيضا بالأخبار الخاصّة الواردة عنه في مواضع مخصوصة، وكلّها نصوص جليّة دالّة علىتعيّن الخلافة والإمامة بعده له عليه السلام، و بعد ما يعترف بأنّ الإمامة من الأُمور المتعلّقة بالدين وأنّ تعيين الإمام

١ـ إنّما عكسنا في التوصيف للإيماء إلى أنّ ما وصفه بالعموم بمعنى الشيوع والاشتهار بين الفريقين موصوف بالخصوص أيضا، لوروده في موضع مخصوص، و أنّ ما وصفه بالخصوص بمعنى اختصاص نقله و روايته أو الاستدلال به بالجمهور، موصوف بالعموم أيضا، حيث أنـّه ورد في كلّ موضع أو في الأكثر، فتدبّر.(منه)

واجب لإصلاح أُمور المسلمين، كما يدلّ عليه كلام أوّل الخلفاء الملعونين، في خطبة خطبها للشماتة على عبادا لله المخلصين، على ما يشعر به خطابه الخارج من طريقة المتأدّبين:

أمّا بعد، فمن كان يعبد محمّدا فإنّ محمّدا قد مات، و من كان يعبد ربّ محمّد، فإنّه حيّ لايموت، لابدّ لهذا الأمر ممّن يقوم به إلى آخر كلامه يقول بأنّ النصّ و الوصيّة بالخلافة له عليه السلام غير موجود، نعم هو مستحقّ للخلافة لمكان الأفضليّة ولكن قدّم غيره عليه لمكان المصلحة في تأخّره وتقدّم ذلك، ولامنقصة فيه يصرّح بما ذكرنا مقالاته في شرحه المذكور في غير موضع.

فقال عند شرح قوله عليه السلام "قمت بالأمر حين فشلوا ونطقت حين تتعتعوا إلى قوله عليه السلام فنظرت في أمري فإذا طاعتي قد سبقت بيعتي":

فإن قلت: هذا تصريح بمذهب الإماميّة من أنّ تقدّم غيره عليه كفر منهم و طغيان و عصيان لله و لرسوله، لأنّه صرّح بأنّ البيعة أخذ منه بعد سبق وجوب طاعته عليهم، و هو صادق فيما يقول، و من البيّن أنّ أخذ البيعة منه مع سبق وجوب طاعته عدوان ظلم.

قلنا: ليس إلامر كذلك، بل هو تصريح بمذهب أصحابنا من البغداديّين، لأنّهم يقولون أنّه الأفضل والأحقّ بالإمامة، و أنّه لولا مايعلمه ا لله و رسوله من أنّ الأصلح للمكلّفين تقديم المفضول عليه، لكان من تقدّم عليه هالكا، فرسول ا لله صلّىا للهعليهوآله أخبره أنّ الإمامة حقّه وأنّه أولى بها من الناس أجمعين، و أعلمه أنّ في تقدّم غيره و صبره على التأخّر عنها مصلحة للدين، راجعة إلى المكلّفين، و أنّه يجب عليه أن يُمسِكَ عن طلبها ويغضي عنها لمن هو دون مرتبته، فامتثل ما أمر به الرسول صلّىا للهعليهوآله و لم يخرجه تقدّم من تقدّم عليه من كونه الأفضل و الأولى، و قد صرّح شيخنا أبوالقاسم البلخي

بهذا وصرّح تلامذته وقالوا: لو نازع عقيب وفاة رسول الله وسل سيفه لحكمنا بهلاك كلّ من خالفه و تقدّم عليه، و حكمنا بهلاك من نازعه حين أظهر نفسه، و لكونه مالك الأمر و صاحب الخلافة، إذا طلبها وجب علينا القول بتفسيق من نازعه فيها، و إذا أمسك عنها وجب علينا القول بعدالة من أغضى له عينها، و حكمه في ذلك حكم الرسول، لأنّه قد ثبت عنه في الآثار الصحيحة أنّه قال: عليّ مع الحقّ والحقّ معه يدور حيث ما دار، و قال غير مرّة: حربك حربي وسلمك سلمي، و هذا المذهب عندي هو أعدل المذاهب و به أقول، انتهى.

وأنا أقول: انظر في شأن هذا المتعسّف الغريق في لجّة الضلال، كيف ينكر وجود النصّ في حقّه، بعد ما نقلنا عنه من الآثار، و بعد ما ملأ الكراريس من كتابه ممّا ورد في شأنه من سيّد الأبرار، وكيف يجحد صدور المنازعة والمخاصمة منه، و هو ينقل حديث إحضار النار لإحراق باب الدار، مع أنّ فيه الحسنين وأُمّهما وأباهما وغيرهم من الأخيار.

ثمّ ينقل امتداد المخاصمات التي صدرت منه و من فاطمة وابنيها وطائفة من الكبار، بعد ما آل الأمر إليه و صار ما صار، إلى مدّة مديدة مضت من بيعة الأشرار.

ثمّ تعجّب من غريب أمره وحاله و تأمّل في شناعة مقاله حيث أنّه يقول عند شرحه لقوله عليه السلام في جواب مَن قال: إنّك يا بن أبي‌طالب لحريص على هذا الأمر، "بل و الله أنتم أحرص و إنّي لأخصّ و أقرب و إنّما طلبت حقّا لي و أنتم تحولون بيني و بينه":

و اعلم أنّه قد تواترت الأخبار عنه عليه السلام بنحو من هذا القول، نحو:

قوله "ما زلت مظلوما منذ قبض رسول الله صلّىا للهعليهوآله".

و قوله "اللهمّ أذل قريشا فإنّها منعتني حقّي و غصبتني أمري".

و قوله "و خرّت قريشا منّي الحوازي، فإنّهم منعتني حقّي و غصبتني أمري".

و قوله "فخرّت قريشا عنّي الحوازي فإنّهم ظلموني حقّي و اغتصبوني سلطان ابن اُمّي".

و قوله "قد سمع صارخا ينادي أنا مظلوم هلمّ فلنصرخ معاً، فإنّي ما زلتُ مظلوما".

و قوله "و إنّه ليعلم أنّ محلّي منها محلّ القطب من الرحى".

و قوله " أرى تراثي نهبا".

و قوله "اصغيا بانائنا وحملا الناس على رقابنا".

و قوله "إنّ لنا حقّا إن نعطه نأخذه، وإن نمنعه نركب أعجاز الإبل، و إن طال السُرى".

و قوله "ما زلتُ مستأثرا علَيَّ مدفوعا عمّا استحقّه و استوجبه".

ثمّ يعتذر عن ذلك كلّه و يقول: و أصحابنا يحملون ذلك كلّه على ادّعائه الأمر بالأفضليّة، و هو الحقّ والصواب.

فإنّ حمله على الاستحقاق بالنصّ تكفيرا وتفسيقا لوجوه المهاجرين والأنصار.

ولكنّ الإماميّة والزيديّة حملوا هذه الأقوال على ظواهرها وارتكبوا بها مركبا صعبا، و لعمري أنّ هذه ألفاظ موهمة مغلبة على الظنّ، ما يقوله القوم، لكن تفحّص الأحوال يبطل ذلك الظنّ و يدرء ذلك الوهم، فوجب أن يجري مجرى المتشابهات الموهمة ما لايجوز على الباري، فإنّها لايعمل بها ولايعول

على ظواهرها، لأنّا لّما تصفّحنا أدلّة العقول، اقتضت العدول عن ظاهر اللفظ، و أن يحمل على التأويلات المذكورة في الكتب.

ثمّ أنّه يقول بعد توجيه قوله "حتّى إذا قبض ا لله رسوله رجع قومٌ على الأعقاب" بوجه بعيد سبقت الإشارة إليه:

و اعلم أنّا نحمل كلام أميرالمؤمنين عليه السلام على ما يقتضيه سودده الجليل و منصبه العظيم و دينه القويم، من الاغضا عمّا سلف ممّن سلف، فقد كان صاحبهم بالمعروف برهة من الدهر، فإمّا أن يكون ما كانوا فيه حقّهم أو حقّه، فتركه لهم رفعا لنفسه عن المنازعة أو لما رآه من المصلحة.

و على كلّ تقدير، فالواجب علينا أن نطبق بين آخر أفعاله و أقواله بالنسبة إليهم و بين أوّلها، فإنّ بعد تأويل ما ناوله من كلامه، فليس بأبعد من تأويل أهل التوحيد و العدل، الآيات المتشابهة في القرآن، و لم يمنع بعدها من الخوض في تأويلها، محافظة على الأُصول المقرّرة، فكذلك ههنا.

ثمّ إنّه يقول عند قوله عليه السلام "و فيهم الوصيّة والوراثة":

أمّا الوصيّة[١] فلاريب عندنا أنّ عليّاً عليه السلام كان وصيّ رسول ا لله، و إن خالف في ذلك من هو عندنا منسوب إلى العناد، و لسنا نعني بالوصيّة النصّ والخلافة، ولكن أُمور أُخرى.

[١] ـ لايخفى أنّ الأحاديث الصريحة في كونه عليه السلام وصيّا، كثيرة مغنية عن الاحتجاج بهذه الخطبة على وصايته، فكأنّه بنى على أحد احتمالي العبارة وأغمض عن الآخر، و هو أنّ النبيّ صلّى ا لله عليه وآله وصّى في حقّهم و في رعايتهم و في التمسّك بهم، بناء على أنّ المقصوده تحقيق المسألة و بيان أنّها من المسلّمات، لا بيان أنّ الحديث حجّة و دليل عليها، فلاتغفل.(منه)

و أمّا الوراثة فالإماميّة يحملونها على ميراث المال و الخلافة، و نحن نحملها على وراثة العلم.

و أمّا قوله "الآن رجع الحقّ إلى أهله" فنحن نؤّله على غير ما تذكره الإماميّة و نقول: إنّه كان أولى بالحقّ وأحقّ بالأمر لا على وجه النصّ، بل على وجه الأفضليّة، فإنّه أفضل البشر بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وأحقّ بالخلافة من جميع المسلمين، لكنّه ترك حقّه لما علمه من المصلحة، و ما تعرس فيه هو والمسلمون من اضطراب الإسلام وانتشار الكلمة لحسد العرب، انتهى بعض مقالاته الدالّة على سوء حاله.

و نحن نقول بحول الله و قوّته : إنّ جميع ما أورده هذا الخبيث، انحرافٌ عن طريق الانصاف، و تمسّك بحبل الجهالة الناشية من الاعتساف، لأنّا نقول بعد الإغماض عن النصوص الباهرة المتقدّمة وغيرها ممّا لاتحصى: أ ليس ادّعاؤه الأمر بالأفضليّة والأحقيّة على هذا الوجه المشتمل على المنازعات والمخاصمات والتشنيعات البليغة، منازعة مع من قدّم أو تقدّم عليه بدونها و مخاصمة مع من تصرّف في الأمر مع عدمها.

فلِمَ لاتحكمون بكفر من قدّم أو تقدّم عليه، مع أنّكم تحكمون بكفر من خاصم معه النبيّ صلّىاللهعليهوآله بهذا النوع من الخصومة،و بأيّ سبب يفرّقون بينه و بين النبيّ صلّىاللهعليهوآله بعد الحكم بأنّ حكمهما واحدٌ و بأنّه [عليهالسلام] مع الحقّ و الحقّ معه.

ثمّ من أين علمتم إمساكه عن المنازعة وطلب الحقّ وكلماته المشهورة المتواترة مشحونة بهما، بحيث لايمكن لجاهل فضلا عن عالم إنكار وقوعهما.

و هل المنازعة منحصرة في سلّ السيوف؟ و ما يقع باللسان لايعدّ منها؟ مع أنّ جراحات السنان لها التئام ولايلتئم ما جرح اللسان.

ثمّ أنّ حكمه إذا كان حكم النبيّ صلّىا للهعليهوآله، فلِمَ تقولون إنّ نصّ النبيّ صلّىا للهعليهوآله لو كان، كان موجبا لتكفيرهم وتفسيقهم؟ و مع ذلك لاتكفّرونهم و لاتفسّقونهم[١]، مع أنّ النصوص الواردة منه المصرّحة بأنّ الخلافة له دونهم، و أنّهم غاصبون لحقّه ظالمون عليه كثيرةٌ متواترةٌ.

ثمّ أنّ اعتذاركم عن ارتكاب التأويلات الركيكة البادرة الغير النافعة، كما عرفت بوجاهة الصحابة مع أنّه غير معقول، إذ من الخطا أن يقال بأنّ مثله عليه السلام مع ارتفاع شأنه و علوّ مكانه و غاية بلاغته يأتي باللغز والمعمّى وبالألفاظ الموهمة بل المغلبة على الظنّ خلاف ما قصد بها، فاسدٌ أيضا، إذ لاطريق إلى العلم بوجاهة الصحابة و كونهم مستأهلين للحماية إلاّ بعض ما شبهتموه على الأوهام الذي سنذكره في الخاتمة.

و نرد عليه و أيّ وجاهة بقيت لهم، بعد هتك حرمة الرسول و أهل بيته الذين أمر ا لله بمودّتهم و أوجب التمسّك بهم، فهل وجب حمايتهم؟ لكونهم من أتباع أُسامة و كونه أميرا عليهم، أو لتخلّفهم عن جيشه، بعد قوله صلّىا للهعليهوآله "لعن ا لله من تخلّف عن جيش أُسامة" أو ثبتت لهم بمخالفة كبار الصحابة و مواجتهم لهم بالأقوال الشنيعة المنقولة بعد واقعة السقيفة؟ أم

---

[١] ـ قال ابن أبيالحديد في شرح قوله عليه السلام "يهلك فيّ رجلان، محبّ مطر و باهت مفتر" و قوله "يهلك فيّ اثنان، محبّ غال و مبغض قال": إنّ الأفاضل من المهاجرين و الأنصار الذين ولّوا الإمامة قبله، فلو أنكر إمامتهم و سخط فعلهم فضلان يشهر عليهم السيف أو يدعو إلى نفسه، لقلنا إنّهم من الهالكين، كما لو غضب عليهم رسول ا لله صلّىا للهعليهوآله، لما ثبت من تساويهما، انتهى؛ و فيه تصريح بأنّ منازعته معهم باللسان كافية في كفرهم و تكفيرهم و لا حاجة إلى المعارضة بالسيف، فافهم.(منه)

لزمت بتأخر عليّ عن البيعة إلى مدّة مديدة؟ مع قوله ـ على ما رواه هذا الخبيث عنه ـ "لن يسرع أحد قبلي إلى دعوة حقّ و صلة رحم و عائدة كرم" الحديث.

أم وجب بنسبتهم الهذيان[١] إلى النبي صلّى الله عليه وآله و القيام بالمنازعة بين يديه في حال وفاته؟ مع أنّ الله تعالى يمدحه بآية ﴿و ما ينطق عن الهوى﴾[٢] و يأمر بترك رفع الصوت عنده.

أم وجبت بغصبهم حقّ فاطمة و تكذيبها و منعها عن إرثها الثابت[٣] لها بمحكم كتاب الله؟ مع أنّ آية التطهير و غيرها تطهّرها عن القول الباطل.

---

[١] ـ من العجيب أنّ ابن حجر العسقلاني في شرح صحيح، نقل عن النواوي: أنّ العلماء اتّفقوا على أنّ قول عمر "إنّ الرجل ليهذي أو ليهجر، حسبنا كتاب الله" إنّما كان عن قوّة فهمه و دقيق نظره، لأنّه خشي أن يكتب أُمور يعجز الأُمّة عنها، فليستحقّوا العقوبة بكونها منصوصة، فمنعه و أراد أن لاينسدّ باب الاجتهاد، انتهى ملخّصا؛ فتأمّل فيه فإنّه يرشدك إلى عماهم عن الحقّ حتّى جوّزوا الاجتهاد في حضور النبيّ صلّى الله عليه وآله، و هو مخالف للكتاب و السنّة والإجماع، و جوّزوا بل حكموا بأعطفيّة عمر ممّن بعث رحمة للعالمين على الأُمّة، و حكموا بأنّ رأي عمر أصوب من رأي من لاينطق عن الهوى، و لم‌يشعروا بأنّ مخالفة النبيّ صلّى الله عليه وآله إذا كان بعد مماته سببا للعقوبة يكون في حيلته أولى بالسببيّة، فكأنّه قال: إنّ عمر رضي بمخالفة النبيّ صلّى الله عليه وآله في حال حياته بأن يعاقب بالنار لئلاّ يستحقّ غيره العقوبة، فتأمّل.(منه)

[٢] ـ النجم:٣.

[٣] ـ إشارة بالوصف إلى بطلان الخبر الذي تمسّك به في منعها بمخالفته القرآن، فإنّ كلّ ما يخالفه باطل بالضرورة، لايقال: لا مخالفة بين الخاصّ و العامّ، إذ يجوز العمل بهما بتخصيص العامّ به؛ لأنّا نقول: أوّلا أنّ أحد آيتي الميراث و هو قوله ﴿للرجال نصيب ممّا ترك الوالدان والأقربون﴾ الآية، و إن كان عامّا ضاهرا في دخول النبيّ صلّى الله عليه وآله و أولاده قابلا للتخصيص، إلاّ أنّه لايقبل التخصيص إلاّ بقويّ يقاومه و هو منتف فيما نحن فيه، فإنّ المنقول لا ناقل له إلاّ المدّعى أو هو و أعوانه الذين لا علم بعد إليهم لو سلّم عدم العلم

بفسقهم و عدم كونهم متّهمين في شهادتهم بسماع الخبر، و من المعلوم أنّه لو كان العترة الطاهرة أولى بالامتثال بمدلوله و فرض جهل باب مدينة العلم و أهل بيت الرسالة الذين هم أدرى بما فيه مع امتناعه من أهل الإيمان، يستلزم نسبة التقصير إلى المبلّغ في إنذار عشيرته الأقربين، و الآية الأُخرى و هي قوله ﴿يوصيكم الله في أولادكم﴾ الآية، نصّ في دخوله صلّى اللهعليهوآله، ظاهرة في كون من عداه مرادا، لأنّ المخاطب مشافهة فيها هو النبيّ صلّىاللهعليهوآله قطعا و من عداه، فإنّما يدخل بمعونة الآية الأُخرى و النصّ و رعاية حقيقة الجمعيّة بملاحظة قاعدة التغليب، فيكون معناها: أنّ حكم الميراث في ولدك و ولد أُمّتك كذا، فحينئذ كلّ ما يدلّ على خروجه صلّىاللهعليهوآله من الحكم مخالف لها مردود لايمكن صدوره من الحكيم تعالى.

و ثانيا أنّ المراد بمخالفته للقرآن مخالفته لما يدلّ على انتقال الميراث من الأنبياء إلى أولادهم و هو قوله ﴿و ورث سليمان داود﴾ إذ لايخفى أنّ الميراث حقيقة في المال و في حكمه الذين يبقى من المورّث و ينقسم بين الورثة، فيجب حمله عليها لا على العلم والخلافة مجازا.

أمّا أوّلا، فلعدم القرينة فإنّ المنقول لايصلح قرينة لما عرفت و ترك ذكر من عدا سليمان لايمنع من إرادة الحقيقة، إذ يجوز أن يكون تخصيصه بالذكر لئلاّ يتوهّم أنّه لم يشاركهم في الأموال لاختصاصه بمرتبة الخلافة واستغنائه بفضيلة العلم والحكمة وعلوّ الشأن و ليعلم أنّ الفوز بمرتبة القرب الإلهي لاينافي التصرّف في الحقوق الدنيويّة التي أمر الله بالتصرّف فيها، و ليعلم أنه ليس من الركون المنهيّ عنه الذي ينافي رتبة النبوّة و ينبئ عن دنائة النزلة.

و أمّا ثانيا، فلأنّ صريح قوله تعالى ﴿ففهّمناها سليمان﴾ الآية يدلّ على أنّه قد اوتي الحكمة والنبوّة في زمان أبيه لا بعده وراثة عنه.

و ثالثا، أنّ المراد مخالفته لما يدلّ من القرآن على جواز انتقال الميراث من الأنبياء إلى أولادهم و هو قوله ﴿فهب لي من لدنك وليّا يرثني﴾ الآية إذ لو لم يجز لم يطلب و لو سلّم جواز جهله لم يجز تعزيره عليه و الحمل على وراثة العلم والخلافة باطل هنا قطعا، إذ لايجوز لنبيّ الله أن يحسد الناس خصوصا بني أعمامه على ما أتاهم الله من فضله، فكيف يجوز أن يقول إنّي خفت من ابناء عمّي أن يتصرّفوا في الخلافة و يفوزوا بالعلم و الولاية و القول بأنّه خاف من تصرّفهم في الأمر غصبا و من إضلالهم الأُمّة عن الهدى باطل إذ الخوف من هذه الجهة

أو لزمت بوضع الخبر المانع عن الإرث؟ الذي لو كان، كان عليّ و أهل بيته أعلم به و أحقّ بالعمل بمضمونه.

أو وجبت لردّ شهادة عليّ الذي هو مع الحقّ والحقّ معه؟

أو بردّ شهادة سيّدي شباب أهل الجنّة بنصّ الرسول المختار؟

أو بردّ شهادة أُمّ أيمن التي شهدت بصدقها كلام سيّد الأبرار؟

أو بإحراق بيت النبوّة؟

أو بإسقاط جنين بنت مَن ختم به الرسالة؟

أو بحرق كتاب فاطمة و إيذائها؟ حتّى ماتت مغضبة عليهم و النبيّ يقول: من آذاها فقد آذاني.

أو بقولهم لعليّ حين أمروه بالبيعة؟ فقال لهم: إن لم تبايع نضرب عنقك أو نضرب الذي فيه عيناك، و إذا نقتلك حتّى رفع رأسه و قال: اللهمّ اشهد، و توجّه إلى قبر النبيّ صلّى اللهعليهوآله باكيا وقال: يابن أُمّ، إنّ القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني، كما رواه هذا الخبيث عن أكابر علمائهم.

أو بمحاربة عليّ و سلّ السيف عليه؟

لايستلزم طلب الولد على هذا الوجه من الميالغة، بل كان يكفي أن يطلب نصب من يرشد إلى الهدى بعده و يقيم دين الله و يحاميه مع أنّه لا ضرورة في الطلب، لأنّ الأرض لله يورثها من يشاء من عباده و هو لايعطّل عباده و لايخلي الأرض من حجّة أبدا، فيجب أن يكون مراده إنّي أخاف من أبناء عمّي أن يتصرّفوا في مالي فيصرفوه في المعصية وأكون لهم في ذلك كالمعون و أيضا الوليّ الذي يرث العلم و الخلافة مرضيّ فلاينبغي له أن يقول بعد وصفه بما وصفه و اجعله رضيّا، سلّمنا أنّ الحمل هليه جائز، لكن نقول: لا ريب في عدم جوازه إلاّ بالقرينة المانعة عن الحقيقة، لأنّه مجاز كما عرفت و لا قرينة هنا لما عرفت، فتأمّل.(منه)

أو بأمرهم بضرب عنقه بعد التسليم؟ ثمّ التكلّم في الصلاة قبله للمنع عنه خوفا عن الفتنة.

أو بضرب عمّار؟

أو بإخراج أبيذرّ؟

أو بترك إجراء الحدّ على خالد بن الوليد بعد ثبوته عليه؟ مع أنّ الله أوجب إقامته على الإمام.

أو بتحريم ما حلّله الله؟

أو بتحليل ما حرّمه؟

أو لغير ذلك من الفجور التي لايمكن إحصاؤها؟

ثمّ، إنّ القول "بأنّا نحمل كلام أميرالمؤمنين على ما يقتضيه سُودَدَهُ الجميل" إلى آخره، معدود من التملّقات التي يتعرّض لها من وجب قتله أو ضربه بما صدر منه من القبيح، للتخلّص عن العقوبة، فإنّه يقول: أمّا أنا فقد فعلت ما يوجب العقوبة.

و أمّا أنت فلرفعة شأنك و عظم مكانك، فلاينبغي لك أن تعاقبني، بل ينبغي لك أن تراعيني لطول صحبتي ولاتواجهني بما فعلته، بل تمسك عنّي آخرا كما أمسكت عنّي أوّلا.

و نحن نقول: إنّ مثل هذا الكلام إذا لم يكن على وجه الخدعة، فإنّما تنفع إذا لم تكن العقوبة ممّا يمتنع تركها.

و أمّا فيما نحن فيه فلانفع له أصلا، إذ نقول أوّلا: إنّه صدر خدعة وأميرالمؤمنين لاينخدع بمثله، ونقول ثانيا: إنّ أميرالمؤمنين يعلم أنّ ولايته ركن من الإيمان والتبريّ من أعدائه من تمام الولاية و هو منصوب من الله لتبليغ ما

يجب تبليغه، فلايجوز له أن يسكت عمّا قاله بهذه المزخرفات، فإنّ سكوته يوجب ضلال للعباد.

و أمّا إمساكه أوّلا، فإن كان المراد في زمان الرسول، فإنّما كان لعدم صدور شيء منهم بَعْدُ، و إن كان المراد في زمانه، فمن المعلوم أنّه لم يمسك، بل تكلّم على حسب قدرته إلى زمان وفاته و حينئذ نقول: يجب علينا أن لانطبق بين فعله و قوله في زمان الرسول و فعله و قوله بعده، لحصول الفرق و ظهور النفاق و العداوة، فلاينفعنا هذه المزخرفات، كما لم يكن تنفع فيه لو كان حاضرا، فتأمّل.

ثمّ أنّ القول بأنّ تأويل كلماته كتأويل المتشابهات الموهمة ما لايجوز على الباري في نهاية الوقاحة والشناعة.

أمّا أوّلا، فلأنّ تمثيل ما ورد في الثلاثة الملعونين بما ورد في إله العالمين غير معقول من أهل الإسلام.

وأمّا ثانيا، فلأنّ ما ورد فيه تعالى، إنّما يؤّل لامتناع إبقائه على الظاهر عقلا و نقلا، و من المعلوم أنّه لاامتناع في إبقاء ما ورد فيهم على الظاهر، بل نقول: إنّ لإبقائه على الظاهر أدلّة كثيرة لايخفى على المتفحّصين من أرباب الانصاف، فتأمّل.

ثمّ إنّ نسبة حمل الوراثة على وراثة المال إلى الإماميّة افتراءٌ عليهم، فإنّ المعروف من مذهبهم أنّ الميراث إنّما هو للولد عند وجوده لا لغيره، و قولهم بأنّ سلاح النبيّ صلّى الله عليه وآله و بعض ما يختصّ به ممّا يتعلّق بالخليفة بعده و أنّ وجدانه علامة من يوجد عنده ليس من جهة الإرث، بل من جهة الوصيّة.

و أمّا نسبة حملها على وراثة الخلافة فهي لازم لتأويلكم من حيث لاتشعرون به فإنّ وارث العلم الذي ورد فيه أنّه باب مدينة العلم يقول على

منبره: سلوني قبل أن تفقدوني،و يقول: سلوني عمّا دون العرش، و يقول: بل اندمجت على مكنون على لو بحت به لاضطربتم اضطراب الأرشيّة في الطوى البعيدة؛ أولى بالخلافة ممّن يقول: اقيلوني، و من يقول: كلّ الناس أفقه من عمر، و من يقول: لو لا عليّ لهلك عمر.

ثمّ إنّ حديث المصلحة ممّا لاصلاح لهم في التعرّض له، لأنّا نقول بعد ثبوت صدور المنازعة والمخاصمة عنه عليه السلام: لايجوز القول بأنّ التقديم والتقدّم كان لمصلحة إلاّ أن يقال: إنّه كان جاهلا بها ، وذلك باطل.

أمّا أوّلا، فلأنّ من الممتنع أن يقال: أنّ غيره يعلم ما لايعلمه، مع ما ثبت أنّه كان مخزن أسرار النبوّة.

وأمّا ثانيا، فلإقراهم بأنّه صلّىا للهعليهوآله أعلمه بالمصلحة، وحينئذ نقول: كيف يتصوّر من أزهد الزهّاد الحريص على متابعة النبيّ صلّىا للهعليهوآله و رعاية الدين و مصلحة العباد أن يخالفه ولايصبر على تأخّره، ويظهر غيظه على المقدّمين والمتقدّمين الذين لم يرتكبوا إلاّ ما فيه صلاح الدين ولايمنعه ورعه العظيم عن مطالبة حقّ له في غير محلّه.

ثمّ أنّ القول بأنّه صلّىا للهعليهوآله أعلم الأُمّة جميعا بأنّ مصلحة الدين الراجعة إلى المكلّفين في تقدّم غيره، مع أنّه باطل لفقد الدليل الدالّ عليه، إذ لو كان لتواتر نقله لعموم البلوى، و لونقل لارتفع الخلاف من البين، ينافي القول بأنّه إلى زمان الارتحال كان يؤكّد الأمر له حتّى قال: ائتوني بدواة وقرطاس أكتب لكم ما يعصمكم من الضلالة، وأراد أن يصرّح باسمه في الكتاب[1]، لأنّه يبقى و قد يُنسى الخطاب، كما صرّح به هذا الشارح الخبيث.

---

[1] ـ ممّا يدلّ على أنّ هذا هو المراد، هو أنّ الثابت بالخبر المتواتر كون التمسّك بالعترة سببا لانتفاء الضلال، فيجب أن يكون المقصود التنصيص على وجوب متابعتهم والتصريح بلزوم

و روي عن الثاني أنّه قال: فهمت إرادته فمنعته، و هو اطّلع على أنّي فهمت القصد فسكت.

والقول بأنّه أعلمه أو أعلم قوما بأعيانهم بذلك سرّا و وصّاه بالصبر خفية إشفاقا على الدين ممّا تأبى عنه عقول العالمين، لما مرّ، ولأنّا نقول حينئذ: أنّه لم‌أعلم بتقدّمه وفضله جهارا بحيث اطّلع عليه قاطبة الرعيّة وأعلمه أو أعلمه وأعلم قوما غيره بكون المصلحة في تأخّره و لم يشفق على فساد عقائد المؤمنين و انحرافهم عن الثلاثة المنتحلين، فلعلّه عليه السلام علم أنّ الانحراف عنهم والتبرّي منهم ليس من الضلال في الدين، وهذا هو مقصودنا إن اعترفوا به، و لايعترفون بالحقّ أبد الآبدين.

فتعيّن انتفاء صدور الأعلام بها عن سيّد الأنام والحمد لله الحكيم العلاّم.

ثمّ إنّ العاقل كيف يتصوّر أن يأمر الله بتقديم عليّ ويأمر بذلك نبيّه إلى وقت وفاته و يريد نبيّه كتابة الوصيّة توكيدا لما قدّمه من الأدلّة الباهرة على

تقديم رئيسهم و مقدّمهم على وجه لايقبل التبديل و التحريف، فتأمّل فيه، فإنّه ينفعك مع الانصاف.

ثمّ من العجيب أنّ بعضهم تغافل أو غفل عن الرواية المنقولة عن الثاني، و هي مذكورة في تاريخ بغداد، فقال: أراد أن يذكر اسم أبي‌بكر، لأنّه قد كان يعلم خلافته.

أقول: ليت شعري من أين علم أنّه أراد هذا و لعلّه استفاده من عزله عن تبليغ البراءة أم من تأخيره عن صلاة الجماعة أم من جعل أُسامة أميرا عليه أم من فراره بالراية حين ولاّه.

و ما قيل من أنّه صلّى الله عليه وآله أسرّ إلى حفصة أنّ أبابكر و أباك يليان أمر الأُمّة؛ فهذا دليل على تعيّن المراد، فمردود، بأنّ الإسرار كغيره من الإسرار دليل على أنّه لم‌يرد ذلك، وعلى أنّ المراد بالإخبار الإعلام بأنّهم يتجاوزون عن أمره و أمر أبيه ظلما و عدوانا.

ثمّ إنّ عمر لو علم أنّ مراده ذلك و هو أعرف بمراده من هذا القائل، لسارع إلى فعله لا إلى منعه، فتأمّل.(منه)

إمامته و يقدّم أو يتقدّم طائفة عليه في آن وفات النبيّ صلّىا للهعليهوآله من غير مهلة للمصلحة.

و أيّ مصلحة يمكن أن يقال أنّها كانت مجهولة لله و لرسوله و صارت معلومة لقوم معيّن في لحظة واحدة، أو كانت معلومة لهما و أهملا بيانها مع نهاية الحاجة إلى العلم بها و ترتّب المفاسد الدينيّة على الجهل بها.

قال بعض الأعلام عند مروره على ما كتبه هذا الشارح في هذا المقام: ما ذكره هذا الزايع عن الصواب غير موجّه، لأنّه إذا سبق وجوب طاعته ببيعة يوم الغدير أو ببيعة يوم قال لهم: سلّموا بأمرة المؤمنين على الأمير، أو بغيرها، كيف يجوز أخذ البيعة منه و لو كان الأمر كما زعم من أنّ بيعته كانت مصلحة للدين لسبق الكلّ في بيعة أبيبكر، و لمّا كان يتخلّف عنه طرفة عين و لمّا كان الأمر يبلغ إلى الأمر بإحراق البيت و التهديد و الوعيد ولمّا كان يتظلّم مرارا على رؤوس الأشهاد، لأنّه كان أزهد الزهّاد وأشدّ حبّا لمصلحة الدين.

أقول: لايقال: إنّه إنّما تظلّم لإظهار حقيّته على الكارهين تحريصا لهم على الميل بما هو الأولى و الأليق في شريعة النبيّ الأمين، لاالقدح في من تصدّى للخلافة وقدّم أو تقدّم عليه لأمارة المؤمنين.

لأنّا نقول: إنّ شكاياته بأسرها وتظلّماته برمتها يرجع إلى أنّ المتقدّمين والمقدّمين عليه جميعا قد غصبوا حقّه وعاندوه وتعدّوا عليه من غير عرض، و سبب سوى العناد والحسد، يظهر ذلك من ملاحظة ما قدّمنا وفصّلناه في كتابنا الكبير، و لو كان الأمر على ما ذكرته لميكن يليق به مثل هذه الكلمات القادحة في السابقين المفسدة لعقائد المؤمنين، لاسيّما بعد انتشار الأدلّة المرشدة إلى بطلان طريقة المنتحلين.

ثمّ أنّ لنا أن نسأل عن القوم و نقول لهم أن الثلاثة و أتباعهم المنافقين، هل تقدّموا أو قدّموا عليه لصلاح أنفسهم و كراهتهم له و رغبتهم في الاستبداد بالأمر و استقلالهم في الرئاسة والتصرّف في دماء المسلمين و أموالهم؟

أو قدّموا لكراهة الرعيّة تقدّمه عليهم ولخوف الفتنة والارتداد فيهم؟

فإن قالوا بالأوّل، فهو غاية مطلوبنا و نهاية مقصودنا، إذ ليس الغرض من هذه الإطالة إلاّ بيان كفرهم وارتدادهم بعد سيّد الأنام.

و إن قالوا بالثاني، فنحن نطالبهم بالدليل ونقول من أين علم في آن وفاة النبيّ صلّى اللهعليهوآله أنّ الرعيّة كارهون لتقدّمه.

و هل قدّموه يوما أو يوميم أو صبروا عليه شهرا أو شهرين حتّى ظهر لهم اختلال الأمر بتقدّمه فأخّروه و رجعوا عنه إلى غيره؟

و ليس لهم أن يقولوا: عُلِمَ ذلك بإخبار الرسول الصادق الأمين.

إذ نقول بعد ما بيّنا بطلان ذلك بجميع شقوقه: إنّ هذا الخبيث في شرحه روى عن قاطبة المحدّثين عنه صلّى اللهعليهوآله أنّه قال: يا عليّ، إنّ الله كتب عليك جهاد المفتونين، كما كتب علَيَّ جهاد المشركين.

قال: فقلت: يا رسول الله ما هذه الفتنة التي كتب علَيَّ فيها الجهاد.

قال:قوم يشهدون أن لا الله إلاّ الله و أنّي رسول الله و هم مخالفون للسنّة.

فقلت: يا رسول الله فعلى مَ أُقاتلهم و هم يشهدون كما أشهد.

قال: على الإحداث في الدين و مخالفة الأمر.

فقلت: يا رسول الله إنّك وعدتني الشهادة فأسأل الله أن يعجّلها لي بين يديك.

قال: فمَن يقاتل الناكثين و القاسطين و المارقين؟ أمّا إنّي وعدتك الشهادة و ستشهد بضرب على هذه، فتخضب هذه، فكيف صبرك إذاً؟

فقلت: يا رسول الله، ليس ذا موطن صبر، هذا موطن شكر.

قال: أجل، أصبت، فاعد للخصومة، فإنّك مخاصم.

فقلت: يا رسول الله، لو بيّنت لي قليلا.

فقال: إنّ أُمّتي ستفتتن بعدي فتأوّل القرآن و تعمل بالرأي و تستحلّ الخمر بالنبيذ و السحت بالهدية والربا بالبيع، و تحرف الكتاب عن مواضعه، و تغلب كلمة الضلال، فكن جليس بيتك حتّى تقلدها، فإذا قلّدتها جاشت عليك الصدور وقلبّت لك الأُمور فقاتل حينئذ على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله، فليست حالهم الثانية بدون حالهم الأُولى، انتهى ما فيه الحاجة.

و فيه دلالة واضحة على ارتداد المقدّمين والمتقدّمين عليه و افتنانهم بزهرة الحياة الدنيا بعده من غير فصل، و على أنّ تقدّمهم و تقديمهم ليس بمقرون لصلاح الدين ولالصلاح المسلمين، بل هو مقرون بفساد أمر الشريعة واختلال نظام العالمين، غاية الأمر هي اقتران سكونه بعد مبادرتهم إلى غصب حقّه بأمره لمصلحة هي إمّا حفظ نفسه و شيعته عن الهلاك لكثرة المنافقين و قلّة الأعوان من المؤمنين أو ظهور ما كان في أصلاب الأشقياء من أشياعه المتّقين أو قصد كمال ظهور نوره بتصرّف اصداده من الكافرين، أو إرادة انتشار محامده و ما ورد في فضله، بعد سكون تلاطم الأعراض على السنة الجاحدين، فيكون فيما صدر منه من الصبر و أُمر به مع نهاية بطشه و قدرته رحمةٌ خاصّة للخواص المهتدين، لا فضيلة للمتقدّمين الغاصبين لحقّه، حتّى يكون وسيلة لإكرامهم في شريعة خاتم النبيّين.

لايقال: ما نقلته من الحديث يرشد إلى وجوب الجهاد مع المفتونين، فلِمَ قعد عليه السلام عنه.

لأنّا نقول: إنّ البيان الأخير بيّن وقت الجهاد كما بيّن زمان الافتنان، فالافتنان بعده بلافصل بدليل قوله" أُمّتي ستفتتن بعدي فكن جليس بيتك " والجهاد بعد تقليد الأمر بدليل "فإذا قلدتها" الخ.

على أنّا نقول: إنّ الجهاد الواجب أوّلا أعمّ من المقاتلة بالسيف التي أمر بها أخيرا، و قد فعله و بذل جهده فيه على حسب ما رآه من المصلحة حتّى قلّد الخلافة و ضاق عليه الأمر فأتى بما أُمر به ورأى فيه الصلاح، فتأمّل تعرف.

ثمّ نقول: إنّ الحقّ هو أنّ الكراهة لمتكن إلاّ منهم و إنّ المصلحة المرعيّة لميكن إلاّ صلاحهم، يدلّ على ذلك أنّ كبار المدينة وأشرافها كأبيذر و سلمان ونظائرهما وقاطبة بني هاشم وطائفة من الأنصار كانوا موافقين له عليه السلام، قائلين بتقدّمه على الكلّ، متأخّرين عن بيعة من عداه، مخاصمين له إلى مدّة متمادية، كما يشهد به كتب الأخبار و ما تحويه دفاتر أهل السير والآثار، على ما فصّلناه في الكتاب الكبير في بيان بطلان الإجماع.

و الجهّال من الأنصار و غيرهم من المستضعفين الذين هم أتباع كلّ ناعق، لمينقل عن أحد منهم أنّه امتنع عن إمامة إمام الهدى ولا أنّه كره ذلك و أبى، بل قد يثبت أنّهم إنّما دخلوا في بيعة الأوّل كرها أو طوعا بجهالة و غفلة يرشد إلى ذلك وإلى نهاية حمقهم الباعث لهم على عدو لهم عنه عليه السلام اعتذارهم عنه عليه السلام بعد ظهور الأحقيّة، و ذكره لبعض ما ورد فيه بأنّا لو سمعنا ذلك منك قبل البيعة لمنكن نبايع أبابكر وإنّما بايعناه لغفلتنا عمّا ذكرته ولزعمنا إنّك تارك لهذا الأمر بعد الرسول صلّىاللهعليهوآله، و أمّا بعد البيعة فلايجوز لنا نقضها والعدول عنها، نقل ذلك هذا الخبيث في مواضع من كتابه.

و أمّا أهل البادية و سائر البلدان، فمن المعلوم أنّهم في كلّ عصر و زمان ينقادون لوصيّة صاحب الدولة ولايعملون بغيرها وأنّهم إنّما تبعوا الثلاثة لظنّهم أنّ الوصيّة بالخلافة إنّما صدرت فيهم، ولذا لم يتّبعهم مَن علم بصدور الوصيّة في حقّه عليه السلام، كما لك ابن بويرة فإنّه لعلمه بالوصيّة أبى من تسليم الزكاة إلى غير من أوصى إليه، حتّى اتّهم بالارتداد، وقتل خدعة و نكح امرئته و اجبر قومه على الطاعة، مع قوله بشهادة أن لا إله إلاّ الله، محمّد رسول الله، نقل كلّ ذلك هذا الخبيث.

و مع هذا تسمعه يقول في توجيه الآثار ما يقول.

و أمّا حديث الوصيّة، فبعد الإقرار بثبوتها فلاينبغي إنكار تعلّقها بالخلافة، لأنّا نقول: إنّ سنّة الله جرت من قبل بأن يكون الأوصياء هم الخلفاء، وكذا وصيّ نبيّنا صلّى الله عليه وآله، لقوله ﴿ فلن تجد لسنّة الله تبديلا ﴾[1] ولقوله ﴿فبهداهم اقتده ﴾[2] و قوله ستكون في هذه الأُمّة ما كان في بني إسرائيل، حذوا النعل بالنعل.

و أيضا كيف يجوّز عاقل أن يترك خاتم الأنبياء الوصيّة بالأهمّ ـ و هو الخلافة ـ مع علمه بعدم العود و عدم مجيء نبيّ بعده، مع كمال احتياج الأمّة إلى الخليفة، و يوصي بغير الأهمّ.

و أيضا أمر الخلافة ممّا لاريب في وجوبه و في إندراجه في الدين و مدخليّته في ملّة خاتم النبيّين، فيكون لامحالة ممّا أنزله الله على العباد بوسيلة من بعثه للإرشاد إلى الواجبات والمندوبات، لقوله ﴿ أليوم أكملت لكم دينكم ﴾[3] و

---

[1] ـ فاطر: ٤٣.

[2] ـ الأنعام: ٩٠.

[3] ـ المائدة: ٣.

كيف لاينزله والإخبار به نعمة منه سبحانه عليهم و بدونه يقع النقص في نعمائه و هو يقول ﴿ و أتممت عليكم نعمتي ﴾ فلو لم يكن النبيّ صلّىاللهعليهوآله موصيا به لكان مقصّرا في تبليغ رسالته، بل يقول: لو لم يكن صلّىاللهعليهوآله مجهرا ببيانه لكان مقصّرا في تبليغ ما أمر تبليغه، فيكون ما ادعتيا نصوصيّته في المطلوب نصّا لعدم ما هو أظهر دلالة منه.

و توهّم أنّ النصّ هو أن يقول: يا قوم عليّ خليفتي عليكم بعد وفاتي بغير فصل بحيث لايجوز لكم تأخيره ولاتبديله و لاالتأخّر عنه لحظة ولاالتعلّم من غيره ولامخالفته فيما يأمر به، إلى غير ذلك من العبارات المؤكّدة، و أنّه لم يقع لا من الله و لا من رسوله، فاسدٌ لأنّ أكثر ما تقدّم و كثيرا ممّا لم يذكر مفيد لهذا المعنى في نظر العقلاء، و المخاطب لله و لرسوله لايكون من سواهم، فتأمّل.

قيل: والعجب أنّ عليّا عليه السلام على مذهبهم لايمكن أن يكون وصيّا على متروكات النبيّ صلّىاللهعليهوآله، لأنّهم يعتقدون أنّ ما تركه النبيّ صلّىاللهعليهوآله صدقة والمتوليّ عليها هو الخليفة، فما أدري أنّه عليه السلام فيمَ كان وصيّته التي كان يباهي بها و شعراء الصحابة والتابعين كانوا يعدّونها من فضائله في نظمهم و نثرهم، انتهى، فتأمّل.

تنبيه آخر:

لاينبغي لك أن تستبعد من علماء الجمهور تعرّضهم لما ورد فيه من الآثار.

أمّا أوّلا، فلأنّ من فضل الله على من يشاء من عباده نشر مناقبه على لسان أحبّائه و أعدائه، و لو كان على وجه الإلجاء، لاسيّما إذا كان في انتشار محامده له غرض لايتمّ إلاّ به، فإنّه عند ذلك يجب عليه صرف قلوبهم إلى بيان مناقبه و نشر ما هو عليه، لإكمال غرضه، مع ما هم فيه و عليه من المعاندة و المخالفة، و فيه دليل على نهاية الكمال و غاية الجلال.

و أمّا ثانيا، فلأنّ فضائله المأثورة بلغت في الكثرة والانتشار مبلغا لم‌يمكنهم إخفاؤها بحيث لايطّلع عليها أحد و ما قدروا على إخفائه فقد أخفوه على قدر ما أطاقوه.

و أمّا ثالثا، فلأنّ كلّ من تصدّى للرواية لم‌يكن ممّن يفهم دقائق الكلام ودلالته على المرام، حتّى يفهم منافاة ما يرويه لمذهبه الذي يزعم أنّه حقّ و يدّعيه، فيجوز أن يعمل بقوله "رحم ا لله امرءً سمع مقالتي" فوعاها فادّاها كما سمعها، فرُبّ حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه وأن يروي ما ذكر من الروايات، لقصور فهمه معتقدا أنّ ما يرويه به يدلّ على فضيلته لا على فضله أو انحصار الحقّ فيه واعتقاد ثبوت الفضيلة لأحد لاينافي تجوّز فضل غيره وتقدّمه عليه.

و أمّا رابعا، فلأنّ كلّ من يعلم من الأخبار فضله، لايجب أن يعرف قبح تقديم المفضول، لتوقّف فهم ذلك على كمال العقل الذي هو فاقدة، فيجوز أن يروي هذا الأخبار مع قوله بتقدّم الغير، لاعتقاده جواز تقدّم المفضول.

و أمّا خامسا، فلأنّ كلّ من يعرف من الآثار مزيّته في الفضائل و يعتقد مع ذلك قبح تقديم المفضول، لايجب أن يقول بتقدّم الغير عليه بلامرجّح، إذ يجوز أن يعتقد أنّه تقدّم عليه لمصلحة دينيّة و إن كانت منتفية في نفس الأمر.

و أمّا سادسا، فلأنّ كلّ من يعرف من الآثار مزيّته في الكمالات، لايجب أن يعتقد أنّه أفضل، ألا ترى إلى مكابرة قوم منهم شارح الجديد للتجريد، فإنّه بعد تسليم أنّه أكمل في صفات الكمال و سمات الجمال، يقول: إنّ هذا لاينافي أفضليّة غيره بمعنى كثرة الثواب، فيجوز أن يروي هذه الروايات و يعتقد أنّه عليه السلام كامل في جميع الصفات و يعتقد مع ذلك أنّ غيره أفضل منه عند ا لله ولايمنع من روايته بهذا الاعتقاد بطلان معتقده في نفس الأمر، فلاتغفل.

الحديث الحادي والثلاثون

روى ابن مردويه في مناقبه عن أنس، قال: بينا أنا عند النبيّ صلّىا للهعليهوآله، إذ قال: يطلع الآن، فقلت: فداك أبي وأُمّي، من ذا، قال: سيّد المسلمين و أميرالمؤمنين وخيرالوصيّين وأولى الناس بالنبيّين، قال: فطلع عليّ عليه السلام، ثمّ قال صلّىا للهعليهوآله له: أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى.

بيان:

المقصود ـ بالإصالة ـ من الخبر، قوله صلّىا للهعليهوآله "و أولى الناس بالنبيّين" فإنّه نصّ صريح في أنّ من عداه لايليق لخلافة الأنبياء و أنّه مخصوص بهذه المنزلة الرفيعة، فلايجوز تقدّم غيره عليه.

و إنّما قلنا: إنّ هذا هو المقصود، لأنّ الكلام في سيادته للمتّقين والمسلمين و وصايته لخاتم النبيّين قد مضى، وحديث المنزلة من المشهورات التي لاغرض في البحث عنها في هذا الكتاب، مع أنّا قد تعرّضنا له تبعا لتعرّضه في حديث يوم الشورى و حكاية كونه أميرالمؤمنين مع كونها من المشهورات التي لانقصدها بالذات.

نقول: إنّها من المتواترات التي لايمكن لأحد إنكارها، و لاإنكار دلالتها على ثبوت الوصف له في حياته، كما يشعر به رواية السعودي و عبّاد الأسلمي عن بريدة عنه صلّى اللهعليهوآله، أنّه أمر الأوّلين بالسلام على عليّ بأمرة المؤمنين، فقالا: وأنت حيّ، قال: وأنا حيّ.

و رواية ابن مردويه بإسناده عن سالم، قال: كنت مع عليّ عليه السلام في أرض له و هو يحرثها، حتّى جاء أبوبكر و عمر، فقالا: السلام عليك يا أميرالمؤمنين.

فقيل: كنتم تقولون في حياة رسول الله ذلك، فقال عمر: هو أمَرَنا.

و رواية ابن مردويه عن عبدالله بن عباس، قال: دخل عليّ يوما فجلس بين رسول الله و عائشة، فقالت: ما لَكَ مجلس غير فخذي، فضرب رسول الله على ظهرها، فقال: لاتؤذيني في أخي، فإنّه سيّد المسلمين و أميرالمؤمنين وقائد الغرّ المحجّلين، يعقد على الصراط، فيدخل أوليائه الجنّة و يدخل أعدائه النار.

و غير ذلك من الأخبار الصحيحة التي لايمكن جمعها، لاسيّما في أمثال هذه المختصرات.

تنبيهان:

أحدهما: قال بعض الأعلام: لايخفى أنّ عمر لم‌يرض بغصب الخلافة فقط، بل غصب الاسم الذي سمّاه الله تعالى به، كما يرشد إليه حديث دحية الكلبي.

قال الزعفرانيّ في شرح المصابيح: إنّ أوّل من سمّي بأميرالمؤمنين عمر، و ذلك أنّ لبيد بن ربيعة و عديّ بن حاتم لمّا قدما المدينة فأتيا المسجد فوجدا فيه عمرو بن العاص، فقالا: استأذن لنا على أميرالمؤمنين، فقال: و الله أصبتما، لأنّه أمير و نحن المؤمنون، فدخل عمرو و قال: السلام عليك يا أميرالمؤمنين، فقال عمر: ما هذا، فقال: أنت الأمير و نحن المؤمنون، فاستحسنه.

و في شرح البخاري: أوّل من سمّي بأميرالمؤمنين عمر؛ و لم يذكر القصّة.

الثاني: ما ورد في بعض الأخبار عن مولانا الصادق عليه السلام، أنّ بريدة كان غائبا بالشام، فقدم بعد مبايعة أبيبكر، فقال: يا أبابكر هل نسيت تسليمنا على عليّ صلّىا للهعليه بأمرة المؤمنين، فقال: يا بريدة أنت غبت و شهدنا، وأنّ ا لله يحدث الأمر بعد الأمر، و لم يكن ا لله ليجمع لأهل هذا البيت النبوّة والخلافة.

أقول: تأمّل أيّها اللبيب في جوابه، و تفكّر في أُسلوب خطابه، و تعجّب من حماقة أصحابه، هلا سألوه عن الأمر الحادث هل حدث في زمانه و لايمكنه أن يقول نعم، لعدم الدليل، و لّما ثبت أنّه عند الموت ـ أيضا ـ كان يريد كتابة اسمه و عمر منعه على الوجه المستنكر، حتّى مات صلّىا للهعليهوآله مغضبا عليه أو حدث بعده و لايمكنه أن يقول نعم، لانقطاع الوحي بعده و انتفاء النسخ بعد زمانه.

و هلاّ سألوه عن وجه التلقيب في زمانه، هل كان على الغفلة و لايمكنهم أن يقولوا نعم إذ لاغفلة لله و لرسوله أو كان قصدا، فكيف جمع الأمران في أهلالبيت أوّلا وفرّق بينهما أخيرا.

وليس لهم بعد ذا إلاّ أن يقولوا: إنّما لقّب بهذا أوّلا ليطمئنّ قلبه و يبذل جهده في أعلاء كلمة الحقّ، ثمّ لّما انقضى الغرض و ال الأمر إلى وفاته و ارجع الأمارة إلى غيره عزل، و في هذا نسبة الاستهزاء الذي هو عمل الجاهلين إلى ا لله و رسوله.

و هلاّ سألوه عن جهة اجتماع الأمرين في أهل بيت داود و عدم اجتماعهما في أهل بيت خاتم الأنبياء، فليس له إلاّ القول بأنّ لداود و أهل بيته فضل على خاتم الرسل و أهل بيته، و لايقول بذلك إلاّ شقيّ معاند، فتأمّل.



الحديث الثاني والثلاثون

روى أبوالمكارم في الأربعين و الراغب في مفرداته و غيرهما عنه صلّى الله‌عليه‌وآله أنّه قال: حقّ عليّ على هذه الأُمّة كحقّ الوالد على الولد.

بيان:

لايخفى دلالته على وجوب اتّباعه و كونه مقدّما على الكلّ، و أنّ كلّ مَن قدّم أو تقدّم عليه معدود عند الله و عند رسوله من أرباب العقوق، و قد سمّى الله سبحانه العاقّ جبّارا شقيّا.

تنبيه:

لايخفى أنّ أوّل خلفائهم معدود من العاقين عند الله على جميع التقادير، فإنّه كما ثبت عندهم، كتب إلى أبيه أنّ الناس بايعوني و قدّموني للخلافة لكبر سنّي، فكتب إليه إن كان الخلافة بالفضل والقرابة، فعليّ أولى منك و إن كان للكبر فأنا أولى منك، فلِمَ تقدّمت علَيَّ، اترك الحقّ لأهله فإنّ الله لبالمرصاد، انتهى ملخّصا، ولايخفى ما فيه من الملاحة.

الحديث الثالث والثلاثون

روى ابن مردويه بإسناده عن عقبة بن عامر قال: أتيت النبيّ صلّى الله عليه وآله ظهيرة فقال لي: ما جاء بك يا جهنيّ في هذا الوقت، قال: قلت: أمر عرض لي، فقال صلّى الله عليه وآله: و ما ذاك يا جهنيّ، قال: قلت: يا رسول الله ما تقول في هذا القوم، منهم من يقول خير هذه الأُمّة من بعدك أبوبكر و منهم من يقول عمر، فإن حدث بك حدثٌ فمن الذي يجب علينا اتّباعه، فقال: اتّبعوا من اختاره الله من بعدي و اشتقّ له اسما من أسمائه و من زوّجه ابنتي من عنده، و من وكّل به الملائكة يقاتلون معه عدوّه، قلت: و من هو يا رسول الله، قال: عليّ بن أبي‌طالب عليه السلام.

بيان:

لايخفى أنّ الخبر بعد صراحته في المقصود يدلّ على أنّ الجهنيّ كان معتقده لزوم اتّباع من هو خير و وجوب تقديم من هو أفضل والنبيّ صلّى الله عليه وآله قرّره على هذا الاعتقاد و لم‌يمنعه من ذلك بل قال له ما يؤكّد هذا المعنى، كما يظهر بالتأمّل.

ثمّ إنّ كون الاسم من الله، من الأُمور التي لايجوز لهم التوقّف فيه اصلا، لتعدّد رواياته التي من جملتها ما رواه صاحب كتاب بشائر المصطفى عن يزيد بن قعبت، قال: كنت جالسا مع العبّاس و فريق من بني عبدالعزّى بازاء بيت الله الحرام، إذاً قبلت فاطمة بنت أسد و كانت حاملا لتسعة أشهر و قد أخذها الطلق، فقالت:يا ربّ إنّي مؤمنة بك و بما جاء من عندك من رسل و كُتُب، و إنّي مصدّقة بكلام جدّي الخليل و أنّه بنى البيت العتيق، فبحقّ الذي بنى هذا البيت و المولود الذي في بطني إلاّ ما يسّرت عليَّ ولادتي.

قال الراوي: فرأيت البيت انشقّ عن ظهره و دخلت فيه فاطمة و عاد البيت إلى حاله، فرمنا أن ينفتح قفل الباب لنا فلمينفتح، فعلمنا أنّ ذلك من أمر الله، ثمّ خرجت في اليوم الرابع و على يدها أميرالمؤمنين، ثمّ قالت: إنّي فضّلت على من تقدّمني من النساء، لأنّ آسية عبدت الله سرّا في موضع لايحبّ الله أن يعبد فيه إلاّ اضطرارا، و أنّ مريم هزّت النخلة اليابسة بيدها حتّى أكلت منها رطبا جنيّا، و إنّي دخلت بيت الله و أكلت ثمار الجنّة، فلمّا أردت أن أخرج، هتف بي هاتف: يا فاطمة سمّيه عليّا، فهو عليّ و الله العليّ الأعلى، يقول: شققت اسمه من اسمي وأدّبته بأدبي و أوقفته على غامض علمي، و هو الذي يكسر الأصنام في بيتي و يؤذّن فوق ظهر بيتي و يقدّسني و يحمدني، فطوبى لمن أحبّه وأطاعه، و ويل لمن أبغضه و عصاه.

قالت: فولدت عليّاً و لرسول الله صلّى الله عليه وآله ثلاثون سنة، فأحبّه رسول الله حبّا شديداً وقال: اجعلي مهده بقرب فراشي، و كان يلي أكثر تربيته، و كان يطهّره في وقت غسله، و يوجره اللبن عند شربه، و يحرّك مهده عند نومه، و يناعيه في يقظته، و يحمله على صدره و رقبته، و يقول: هذا أخي

و وليّي و ناصري و صفيّي و ذخري و كهفي و صهري و زوج كريمتي وأميـني على وصيّتي و خليفتي؛ انتهى ما فيه الحاجة.

و فيه بعد الدلالة على ما ذكر، دليل على طهارة أصله و نجابته، فجدير أن يقال فيه: في المهد ينطق عن سعادة جدّه اثر النجابة ساطع البرهان.

و قد اعترف بأكثر ما يحويه لســان علمـاء الجمهـور، و لكـن نقـول: إنّـه لاتعمى الأبصار و لكن تعمى القلوب التي في الصدور.



الحديث الرابع و الثلاثون

روى الخوارزمي في مناقبه عن ابن مسعود عنه صلّى‌الله‌عليه‌وآله، أنّه قال: لّما خلق الله آدم و نفخ فيه من روحه، أوحى إليه: عبدي و عزّتي و جلالي، لولا عبدان أُريد أن أخلقهما في دارالدنيا ما خلقتك، قال: إلهي فيكونان منّي، قال: نعم، قال: يا آدم ارفع رأسك و انظر، فرفع رأسه فإذاً مكتوب على العرش: لاإله إلاّ الله، محمّد نبيّ الرحمة و عليّ مقيم الحجّة، من عرف حقّ عليّ زكى و طاب و من أنكر حقّه لعن وخاب، اقسمت بعزّتي وجلالي أن أُدخل النار مَن عصاه و إن أطاعني و أُدخل الجنّة من أطاعه و إن عصاني.

بيان:

دلالة هذا الخبر على شرفه و فضله على العالمين و وجوب اتّباعه على البريّة أجمعين بيّنةٌ لايحتاج إلى الإطالة.



الحديث الخامس و الثلاثون

روى الديلمي في فردوسه بإسناده عنه صلّى‌الله‌عليه‌وآله أنّه قال: يا عليّ أنت بمنزلة الكعبة تؤتى ولاتأتي، فإن أتاك هؤلاء فسلّموا لك الأمر فاقبله منهم، و إن لم يأتوك فلاتأتهم.

بيان:

يدلّ الخبر على وجوب الإتيان إليه و لزوم الطواف حوله للانتفاع به، كوجوب الإتيان إلى مكّة و لزوم الطواف حولها، فمن تسامح في ذلك و ترك الإتيان إليه، أو قدّم الإتيان إلى غيره، يكون فاسقا أو كافرا، فلاتغفل.

و قوله "فلاتأتهم" أي لاتطعهم و لاتك راضيا بفعالهم متوقّعا لمنافعهم، إذ لامنفعة لهم و لافائدة يستفاد منهم، فلاينافي ذلك ما نقل أنّه عليه السلام أتاهم مرارا لطلب حقّه و إتمام الحجّة عليهم، فإنّ ذلك من باب الأمر بالمعروف و النبيّ صلّى‌الله‌عليه‌وآله لاينهى عنه، فلاتغفل.



الحديث السادس و الثلاثون

روى الثعلبي عن ابن عبّاس أنّه لّما نزلت ﴿ إنّما أنت منذر و لكلّ قوم هاد ﴾[1] وضع النبيّ صلّى الله عليه وآله يده على صدره و قال: أنا المنذر و أومى بيده إلى منكب عليّ و قال: أنت الهادي، يهتدي بك المهتدون بعدي.

بيان:

لايخفى صراحته في أنّ المقتفي لغيره و المتقدّم عليه غريق في بحر الضلالة، فلايكون مقرّه و مقرّ من تبعه إلاّ النار.

---

[1] ـ الرعد: ٧.



الحديث السابع و الثلاثون

روى ابن مردويه في مناقبه عن رافع، أنّه دخل على أُمّ سلمة زوج النبيّ صلّیا للهعليهوآله فأخبرها بيوم الجمل، فقالت: إلى أين طار قلبك إذ طارت القلوب مطائرها، قال: كنت يا أُمّ المؤمنين مع عليّ عليه السلام، قالت: أحسنت و أصبت، أمّا إنّي سمعت رسول ا لله صلّیا للهعليهوآله يقول: يرد عليّ على الحوض و أشياعه، و الحقّ معهم لايفارقونه.

بيان:

هذا الحديث مذكور في كتبهم و رواياتهم بعبارات مختلفة وألفاظ متقاربة متفاوتة، و قد اعترف رواة الأخبار جميعاً بأنّه قال ذلك في مواضع متعدّدة و وقائع كثيرة، فهو متواتر في المعنى لو لميكن متواترا في لفظه، و هو حجّة بالغة عليهم، لأنّ الإنسان مأمور باتّباع الحقّ، فإذا كان معه بحيث لايفارقه و لميزل و لايزال يدور معه، وجب اتّباعه و الائتمام به دون من لميعلم كونه مع الحقّ أو علم ضلالة.

و قد بيّنا مرارا و حققّنا بما لامزيد عليه في الفوائد المرتضويّة أنّه تخلف عن البيعة و لم يرض بإمامة الأوّل، و كان كارها لما صدر منه حتّى انتهى الأمر إلى

الإكراه و أحضر عمر النار ليحرق الدار و فيها عليّ و سائر أهل‌البيت و جماعة من بني‌هاشم، و مع ذلك لم يأت بالبيعة إلى ستّة أشهر، و بعد ذلك لم يبايع على سبيل الرضا و لم يرض بخلافة الخليفتين، و ما أمضى و لم يسكت بالمرّة أيضا، كما تشهد به مكالماته مع عثمان و مكاتباته إلى معاوية ومخاطباته مع الأُمّة في خطبه و سائر كلماته إلى زمان وفاته، نعم قد سكن بعض ما كان منه بتطاول المدّة و تبليغ ما يجب تبليغه إلى من يجب التبليغ إليه، صبرا على ما قضى، و تحمّلا لما مضى، و حماية لنفسه وأهل بيته و أشياعه، فيجب متابعته في ذلك والتبرّي ممّن خالفه مع رعاية التقيّة، إذ لو كان خلافة من خالفه حقّا لكان هو على الباطل و ذلك باطل بالإجماع والأخبار المفيدة لحقّيته قطعا، فيكون الحقّ هو التبرّي من الثلاثة وأتباعهم، كما هو طريقة أشياعه و محبّيه، ولذلك ورد فيهم [الحديث الثامن و الثلاثون].

الحديث الثامن والثلاثون

روى الخطيب الخوارزمي بسنده إلى سلمان الفارسي عنه صلّى الله‌عليه‌وآله، أنّه قال لعليّ: تختم تكن من المقرّبين، قال: يا رسول الله و ما المقرّبون، قال: جبرئيل و ميكائيل و إسرافيل، قال: فبم أتختّم؟ قال: بالعقيق الأحمر، فإنّه أوّل حجر أقرّ لله بالوحدانيّة و لي بالنبوّة و لك بالوصيّة و لولدك بالإمامة و لمحبّيك بالجنّة ولشيعتك بالفردوس.

بيان:

يدلّ هذا الخبر على مساواة الأقارير الأخيرة للإقرار الأوّل، كما يدلّ على تمام المطلوب من غير ريب، إذ الوصيّة هنا قطعا وصيّة بالخلافة والإمامة، و إنّما عبّر عنهما بها للدلالة على عدم الواسطة بينه و بينه رأسا، بخلاف الأئمّة الباقين، فإنّهم أئمّة وأوصياء له بالواسطة، و يدلّ أيضا على الفرق بين الشيعة و المحبّ، و على فضل الأوّل على الثاني، كما بيّنه، و قد يستعمل الشيعة فيما هو أعمّ، كما في [الحديث التاسع والثلاثون].



الحديث التاسع والثلاثون

روى ابن المغازلي الشافعي بإسناده عن علي عليه السلام، قال: حدثني رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: أتاني جبرئيل آنفا فقال: تختموا بالعقيق، فإنه أول حجر شهد لله بالوحدانية و لي بالنبوة و لعلي بالوصية و لولده بالإمامة ولشيعته بالجنة.

بيان:

لابد فيه من تعميم الشيعة، لأن المحبين أيضا من أهل الجنة بلاريب، و إن كانت الشيعة بالمعنى الأخص أخص و أفضل، و هم المقصودون في [الحديث الأربعون].



الحديث الأربعون

روى ابن المغازلي ـ أيضا ـ عن أنس عنه صلّى الله عليه وآله، قال: يدخل الجنّة من أُمّتي سبعون ألفا لاحساب عليهم، ثمّ التفت إلى عليّ صلّى الله عليه فقال: هم من شيعتك.

بيان:

كلمة التبعيض يرشد إلى ما قلناه من جواز استعمال الشيعة في الأعمّ و أنّ الأخصّ طائفة منهم، كما أنّ المحبّين فرقة منهم، و قد أشار النبيّ صلّى الله عليه وآله إلى فضلهم ـ أيضا ـ بقوله "يا عليّ إنّ شيعتك يخرجون من قبورهم يوم القيامة على أمانهم من العيوب والذنوب و وجوههم كالقمر ليلة البدر، و قدخرجَتْ منهم الشدائد و سهلتْ عليهم الموارد، و اعطوا الأمان والأمن، فارتفعت عنهم الأحزان، يخاف الناس و لايخافون، و يحزن الناس ولايحزنون، شراك نعالهم يتلألأ في عرصة القيامة و هم على نوق بيضٍ لها أجنحة قد ذللت من غير مهانة، أعناقها من ذهب أحمر ألين من الحرير، لكرامتهم على الله عزّ وجلّ".

و حينئذ، فما روي عن الرضا عليه السلام و محصّله: أنّ المتمسّكين بالتشيّع، المظهرين له، الموسومين بالشيعة من الإماميّة، ليسوا بأجمعهم عند الله و لا عند رسوله وأهل بيته من شيعة عليّ صلّى الله عليه، و إنّما شيعته نظائر أبي ذر و سلمان و أصحابهما و إنّ مَن عداهم من المجترئين على المعاصي، فهم أحبّاؤه المعترفين بتقدّمه، و لهم عند الله منزلة عظيمة؛ بيانٌ للشيعة بالمعنى الأخصّ، و هم الكاملون في التشيّع المتابعون في الأفعال والأقوال، و إيماء إلى أنّ المحبّين لاينبغي لهم، و إن كثر فضائلهم، أن يتسمّوا بهذا الاسم، تشريفا له و تواضعا منهم و حذراً عمّا يستلزمه التسمّي به من التزكية المنهيّ عنها.

و أمّا التسمّي بالمحبّة فلابأس به و إن كان من التزكية أيضا، بدلالة ما ورد في المحبّين و ما روي في وفور لطف الله بالنسبة إليهم و ما روي من أنّ المحبّة لاتضرّ معها معصيعة، لأنّ أصل المحبّة من الوجدانيّات التي يمكن الاطلاع عليها و العلم بها يقينا، فمَن علمها في نفسه يجوز أن يفتخر بها ولايجوز أن يدّعي رسوخها، بل يجب أن يكون دائما متحذّرا عن الانخلاع عنها والموت على ما ينافيها و يزيل حكمها، ملتمسا من الله سبحانه أن يبقيه عليها و لايزيغ قلبه بعد هدايته إليها ، تعرف ذلك كلّه ممّا حقّقناه فيما سلف، فلانطيل الكلام بالإعادة فتأمّل تعرف.

تنبيه:

قال بعض المتعصّبين من أهل الخلاف، الملازمين لمسلك الانحراف: اعلم أنّ أصحابنا قد لقّبوا أنفسهم بأهل السنّة والجماعة لملازمتهم سنّة نبيّهم صلّى الله عليه وآله في جميع الأوقات، و مواظبتهم على القيام بالجمعة والجماعات، وهو يقول صلّى الله عليه وآله: المقيم على سنّتي معي في حظيرة

القدس؛ و أمّا الروافض فقد لقّبوا أنفسهم بالشيعة و هو اسم مستحدث كحدوث مذهبهم، لاأثر له في الآثار و لاوجه له فيما ورد من الأخبار.

و نحن نقول بعد الإغماض عن أنّهم ـ و لله الحمد ـ لاجمعة لهم و لاجماعة، لانتفاء شروطهما المستفادة عن الأئمّة الأطهار، و اكتفائهم فيهما بإمامة الفسّاق و الفجّار، مع أنّ اللائق بها مَن يتخلّق بأخلاق سيّد الأبرار، و مَن يشبه بمحامد صفاته بسادة الكبار، الذين هم أُمناء القادر المختار؛ و عن أنّهم ملازمين لترك سنن النبيّ الأمين، كما يشعر بذلك ترك تختمهم باليمين، و إسقاطهم البسملة والجهر بها، و تبعيض السورة والاقتصار على أقلّ آياتها، و ترك متعة النساء و متعة الحجّ و الإصرار على حرمتهما، و غير ذلك، ممّا يرشد إليه الفخض عن الآثار و طول ملازمة كتب الأخبار:

أمّا مذهب الإماميّة، فقد ثبت بالأخبار المتواترة أنّه ممّا دعى إليه سيّد الأنام بأمر الله العليّ العلاّم، و أنّه ممّا كان عليه كبار هذه الأُمّة، كأبي‌ذر وسلمان وعمّار وغيرهم من الفضلاء الأبرار، نصّ على ذلك جماعة من علماء الجمهور، منهم أحمد بن حنبل على ما نقل عنه شارح النهج في بعض ما نقل عنه من الآثار.

و أمّا اسمهم، فقد شرّفهم الله به في كتابه الكريم، حيث قال: ﴿و إنّ من شيعته لإبراهيم﴾[1] و قد مضى عنهم ما دلّ على أنّ إبراهيم و غيره من الأنبياء بعثوا على ولايته، فلامحال يكونون من مواليه وأتباعه وأشياعه.

ثمّ إنّ النبيّ الأمين قد شرّفهم بهذا الاسم الميمون و يبشّرهم بأنّ من مضى من الدنيا عليه من الأهوال مأمون، و لعمري أنّ المتفحّص عن الآثار والباحث

---

[1] ـ الصافات: ٨٣.

عن متون الأخبار، لايخفى عليه أنّ هذا الاسم كأصل مذهبهم من المتواترات عن النبيّ صلّى الله عليه وآله، حتّى أنّ ابن أبي الحديد، بعد الاطّلاع على فضل الشيعة و كثرة ذكره في الأخبار في مقام المدح و الثناء، حسد على صاحبه و طمع فيه حسداً على الإماميّة و لم يرض بكونهم موسومين بهذا الاسم، فتعرّض لغضبه عنهم، كما تعرّض شيخه العنود لغضب الاسم المسعود عن الأمير المحمود، و لم يعلم أنّ الحسود لايسود، فغضب عنهم ما خصّهم الله به و قال: و الحقّ أنّ المقصود من الشيعة في الأخبار المتضافرة طائفةٌ من أهل السنّة و هم المعروفون بالاعتزال، فإنّ محبّتهم لآل الرسول بيّنة و متابعتهم لهم فيما ثبت عنهم واضحة، انتهى حملة كلامة.

و فيه أنّ انتحال الاسم و الصفة وبذل الجهد في إثبات اسم الشيعة و صفة المحبّة لايكون بمجرّد القول،بل يحتاج إلى العمل، فمن يؤخّر عليّا عن رتبته الثابتة له و يقول بتقدّم الفحشاء والمنكر والبغي عليه، كيف يجوز له أن يدّعي المحبّة حتّى يمكنه ادّعاء التشيّع و مرتبه الثاني ـ كما عرفت ـ أعلى من مرتبه الأوّل.

روي أنّ رجلا في حضرة عليّ عليه السلام قال: يا عليّ أنا أُحبّك و أتولّى عثمان، فقال له عليه السلام: أمّا الآن فأنت أعور، فإمّا أن تعمى و إمّا أن تبصر.

و لعمري ما ودّك من تولّى ضدك ولا أحبّك من صوّب غاصبك، و لاأكرمك مكرم من هضمك، و عظّمك معظّم من ظلمك، و لاأطاع الله فيك مفضّل أعاديك، و لا اهتدى إليك مضلّل مواليك، النهار فاضح و المنار واضح، ولنعم ما قيل: تودّ عدوّي ثمّ تزعم إنّني صديقك أنّ الرأي منك لعازب، ذكر ذلك محي الدين في فتوحاته و لايمكن القدح فيه لوروده على قواعد العقل و الدين، و انطباقه على ما يستفاد من خطاب سيّد المرسلين، حيث إنّك لاتجد

خبرا فيه تصريح أو إيماء منه صلّى‌الله‌عليه‌وآله إلى خلافته وإمامته و ولايتـه إلاّ و تجد فيه قوله "من أحبّه أحبّني و مـن أبغضـه أبغضـني" و هـذا، كمـا أشـرنا إليـه سابقا، كالتصريح بأنّ مقدّمه من المحبّين و مؤخّره ـ كالمتقدّم عليه ـ من الملاحدة المبغضين، والحمد لله ربّ العالمين.

خاتمة:

اعلم أنّ ادلّتنا فرقـة المحقّـة الناجيـة عصمنـا ا لله مـن الزيـغ والزلـل بمـنّه و جوده، بحمد ا لله على الانه من طرق الخصم بالغة إلى حدّ لايمكن بسهولة عدّها و لااحصاؤها، و لايجوز لعاقل منصف إنكارها و لاردّها، لخلوّها من التهمة، و صدورها عن قوم يقولون بتأخيره عليه السلام في أيّام تسلّط الفراعنـة المقدّمـين للجبت والطاغوت و ميل قلوبهم إلى كتمان فضائل أهل‌بيت العصمة، و إظهـار فضائل المنتحلين للخلافة الغاصبين لها.

و لكن المنتسبين إلى السـنّة والجماعـة لانعمـارهم في التقليـد و الشـبهات الناشية منه، و ظنّ تحقّق الإجماع على خلافة الثلاثة، بعد ظنّ حجّيته مطلقـا، و حبّ متابعة الآباء و الأُمّهـات و الأسـلاف، و حـبّ اتّبـاع الملـوك و المنـاصب المشروطة باتّباع الخلفاء الثلاثة، و حبّ التوسعة وكراهة التضيّق الـلازم لمذهـب الشيعة، لظهور أنّ أكـثر المحرّمـات الثابتـة عنـد أهـل البيـت محلّلـة عنـد الفقهـاء الأربعة، عموا عن الحقّ و صمّوا عن استماعة والإصغاء إليه، حتّى أنّ جماعة من علمائهم منهم الابي تعرّضوا لردّ مذهب الإماميّـة بعـد عجزهـم عـن القـدح في أفضليّة الأمير عليه السلام المستفادة من الآثار المتواترة عن البشير النذير، و قالوا: إنّ الإماميّة يشترطون في الخلافة أُمورا يدلّ الدليل على خلافها، فإنّهم يشترطون العصمة فيها و هي ليست بشرط للإجماع على خلافة المشائخ و لاعصمة فيهم، و يشترطون الأعلميّة و هي غير لازم، لأنـّهم في أكثر المســائل كـانوا يراجعـون

إلى عليّ عليه السلام و إلى غيره أيضا بالإجماع، و يشترطون النصّ و هو منتقض أيضا لخلافة الثلاثة، فإنّها إنّما انعقدت بالإجماع أو الاختيار.

و طائفة أُخرى منهم اقتدوا بأسلافهم في التعرّض لهذه النقوض والردود المردودة و لم ينتبهوا لشناعتها، ثمّ تصدّوا لتحريف الكلمات و تأويل الآيات الواضحات والنصوص الباهرات، بعد عجزهم عن الطعن فيها على وجه ركيك تنفر عنه طباع أهل الذوق والمعرفة، لما روي عنه صلّىاللهعليهوآله: حبّك للشيء يعمي و يصمّ، فقالوا: لمّا كان علي عليه السلام خليفة لرسول الله في المرتبة الرابعة في علم الله و علم رسوله، أمكن تنزيل ما ورد فيه من النصوص القابلة، للتأويل على أنّها بيان لكونه إماما بعد الثلاثة، و استدلّوا على صحّة هذا التأويل بأنّه لو لميكن المراد ما ذكر لمينعقد الإجماع على خلافة غيره، و لميقعد عليّ عن مطالبة حقّه مع نهاية شجاعته، و لم يتقدّم عليه من أعوان الرسول في اعلاء كلمته، و لم يقدّم غيره عليه مَن بالغ في بريّته الإسلام و بذل جهده في تقوية سيّد الأنام.

و نحن نقول بعون الله و حسن توفيقه:

أمّا نقوضهم، فسخافتها أبين من أن يحتاج إلى بيان.

و أمّا تأويلهم، فمع أنّه في نهاية البعد عن الأفهام، و أنّ حمل الأخبار عليه يوجب أن يقال بصحّة التعمية والألغاز عن سيّد العالمين في مقام بيان الحقّ المحتاج إليه الخلق كلّهم أجمعين، مدفوعٌ بأنّه يلزم على هذا أن يكون تظلّمات الأمير و شكاياته عن تقديم الثلاثة و تقدّمهم، و هي أكثر من أن تحصى، واقعة في غير موقعها.

و لايقول بذلك عاقل منصف راسخ في الدين، لاسيّما بعد ما سمع حديث "الحقّ معه و هو مع الحقّ" عن سيّد المرسلين، و بروايات عديدة منها ما رواه

ابن مردويه في مناقبه عن عائشة أنّ النبيّ صلّىا للهعليهوآله قال عند موته: ادعوا لي حبيبي، فدعوت أبابكر، فنظر رسول ا لله صلّىا للهعليهوآله ثمّ وضع رأسه، ثمّ قال: ادعوا لي حبيبي، فقلت: ويلكم ادعوا له عليّا، فو ا لله ما يريد غيره، فلمّا رأه فرّج الثوب الذي كان عليه، ثمّ أدخله فيه، فلم يزل يحتضنه حتّى قبض و يده عليه.

و هو مطابق لما رواه جماعة أُخرى من علمائهم، منهم الطبري في كتاب الدلالة، والدار القطني في صحيحه، والسمعاني في فضائله، و موفّق بن أحمد خطيب خوارزم في مناقبه عن عبدا لله بن عباس و عن أبيسعيد الخذري و عن عبدا لله بن حارث و عن عائشة، إذ يقول كيف يجوّز العاقل أن يترك النبيّ صلّىا للهعليهوآله في وقت رحلته من الدنيا الخليفة الأوّل و يعرض عنه و يدعوا إليه الخليفة الرابع و يحتضنه حتّى يقبض عليه.

و أمّا حديث إجماعهم، فبعد الإغماض عمّا يرد على حجبيّه نقول: إنّه ـ بحمد ا لله و له المنّة علينا كما عرفت مرارا ـ لم ينعقد[1] في عصر من الأعصار، و

---

[1] ـ ممّا يدلّ على عدمه ما رواه البخاري و مسلم بإسنادهما عن عمر، أنّه قال للعبّاس و عليّ عليه السلام: فلمّا توفّى رسول ا لله جئت أنت تطلب ميراثك من ابن عمّك و يطلب هذا ميراث امرئته من أبيها و قال أبوبكر: قال رسول ا لله صلّىا للهعليهوآله: نحن معاشر الأنبياء لانورّث، فرأيتماه كاذبا آثما غادرا خائنا، و ا لله يعلم أنّه لصادق بارّ تابع للحقّ، ثمّ توفّى أبوبكر، فقلت: أنا وليّ رسول ا لله و وليّ أبيبكر فرأيتماني كاذبا آثما غادرا خائبا، و ا لله يعلم إنّي لصادق بارّ تابع للحقّ، الحديث.

و هو مذكور في البخاري في باب غزوة خيبر و باب الخمس و كتاب الفرائض، و فيه مع الدلالة على المطلوب، دلالة على كذبه في الحلفين، حيث إنّ الذي يدور الحقّ معه حيثما دار، لايقول إلاّ حقّا، بل دلالة على كفره و عناده حيث أساء الأدب في التعبير عمّن بالغ

لذا عدل محقّقوهم عن التمسّك به و قالوا بحجّية الاختيار، و قد قال الله لنبيّه المختار ﴿ ليس لك من الأمر شيء ﴾[١] و قال ﴿ إنّ الأمر كلّه لله ﴾[٢] و قال ﴿لاتقدّموا بين يدي الله و رسوله ﴾[٣] و قال ﴿ و ربّك يخلق ما يشاء و يختار ما كان لهم الخيرة ﴾[٤] ﴿[و ما كان لمؤمن و لا مؤمنة إذا قضى الله و رسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة] من أمرهم ﴾[٥] و قال ﴿ الله يزكّي من يشاء ﴾[٦] و قال ﴿أ هم يقسمون رحمة ربّك ﴾[٧] و قال ﴿ نرفع درجات من نشاء ﴾[٨] إلى غير ذلك من الآيات المصرّحة بأنّ الخيرة والأمر كلّه لله.

فيكون اختيار تعين الإمام بيده، سواء قلنا بأنّه من الأُمور الدينيّة ـ كما اعترف به أكثرهم ـ أو قلنا بأنّه من الأُمور الدنيويّة، كما ذهب إليه شرذمة منهم.

وكيف يفوّض الله فيه الأمر إلى غيره و هو الذي ما أهمل في شيء من الأمور الدنيويّة والأُخرويّة، بل بيّن صغيرها و كبيرها، و كيف يهمل في بيان محلّ الإمامة و هو واجب عليه لانتظام الشريعة وإتمام الغرض المقصود من البعثة،

الله في تعظيمه عند التعبير عنه و عمّن بالغ رسول الله صلّى الله عليه وآله في تكريمه و تعظيمه، فلاتكن من الغافلين.(منه)

[١] ـ آل عمران: ١٢٨.

[٢] ـ آل عمران: ١٥٤.

[٣] ـ الحجرات: ١.

[٤] ـ القصص: ٦٨.

[٥] ـ الأحزاب: ٣٦.

[٦] ـ النساء: ٤٩.

[٧] ـ الزخرف: ٣٢.

[٨] ـ الأنعام: ٨٣.

والتقصير في تأدية الواجب مع القدرة عليها غير ملائم للحكمة، بل دليل على السفه، تعالى الله عمّا يقول الظالمون علوّا كبيرا.

و قد سئل عن بعض أئمّتنا صلوات الله عليهم جهة بطلان الاختيار من الأُمّة في أمر الإمامة؟ فقال: لأنّا نظرنا في القرآن فرأينا أنّ الله يخبر عن كليمه المختار أنّه اختار سبعين رجلا للميقات، فظهر خيانتهم و فسادهم في الدين، حتّى أهلكهم الله جميعا[1].

فإذا كان خيرة الكليم و هو معصوم باطلا، فكيف بخيرة غيره، و هو كلام رزين متين لايأبى عنه إلاّ من انحرف عن الدين.

و أمّا تمسّكهم بقعوده عن مطالبة حقّه، فهو لم يقعد عن ذلك اختياراً، بل إنّما قعد بعد ما طالب حقّه مرارا، حتّى خاف من القتل و المهابة، و بعد ما بالغ مَن معه في مطالبة حقّه وحضروا يوم الجمعة في المسجد وهو على المنبر، فأخبروه بما سمعوا من النبيّ صلّىاللهعليهوآله في حقّه و افحموه حتّى عجز عن الجواب، فقام إليه عمر و قال: انزل يا لكع إذا كنتَ لاتقوم بحجّة فلِمَ أقمتَ نفسك في هذا المقام؟ والله لقدهممت أن أخلعها منك و أجعلها في سالم مولى حذيفة، ثمّ أخذ بيده و انطلق إلى منزله، و بقوا ثلاثة أيّام لايدخلون المسجد، فلمّا كان الثالث جاءهم خالد و سالم و معاذ و معهم الفان، فخرجوا شاهرين سيوفهم، يقدّمهم عمر و هو يهدّد عليّا، وأصحابه بالسيف وهم يعارضونه بسيف اللسان، فعند ذلك قام سلمان وقال: الله أكبر، لقد سمعت رسول الله صلّىاللهعليهوآله يقول: بينما أخي و ابن عمّي جالس في المسجد في نفر من أصحابه إذ ثيب عليه كلاب أهل النار، يريدون قتله و قتل من معه؛ فلستُ

[1] ـ بحارالأنوار: ج٢٣ ص٦٨ حديث٣ و ج٥٢ ص٨٥ حديث١.

أشكّ إلاّ أنّكم هم، فهمّ به عمر، فوثب عليّ صلّىا للهعليه وأخذ بمجامع ثوبه، ثمّ جلد به الأرض و قال: وا لله يابن صهّاك لولا كتاب من ا لله سبق وعهد من رسول ا لله تقدّم لاريتك أيّنا أقلّ جندا و أضعف ناصرا، ثمّ التفت إلى أصحابه فقال: انصرفوا، فوا لله ما دخلت هذا المسجد إلاّ كما دخله أخواي موسى و هارون، إذ قال له أصحابه: اذهب أنت و ربّك فقاتلا إنّا ههنا قاعدون، وا لله لاأدخلنّ إلاّ لزيارة رسول ا لله صلّىا للهعليهوآله أو لقضيّة أقضيها، فإنّه لايجوز لحجّة أقامها رسول ا لله أن يترك الناس في حيرة[1].

و يدلّ على ذلك أيضا، بعض ما مرّ وكثير ممّا فصّلناه في كتابنا الكبير، غاية الأمر أنّه تقاعد عن المقابلة بالسيف بأمر النبيّ صلّىا للهعليهوآله وللمصالح المتقدّمة ولعجزه عن المقاتلة، لقلّة الأعوان و رعاية المصلحة.

و ليس عجزه[2] أعجب من عجز النبيّ صلّىا للهعليهوآله حين انهزم إلى الغار و استصحب رئيس الأشرار ليأمن عن غاية الفجّار.

و لاأعجب من عجزه حين نزل عليه سورة الجحد.

و لاأعجب من عجز الأنبياء الماضين، كما هو في الأخبار مذكور و في السير مسطور، فلاتغفل.

و أمّا تقديم الصحابة و تقدّمهم عليه، مع أنّهم من أهل الإيمان الممدوحين بآية الرضوان، فليس الكلام إلاّ فيه، إذ من المعلوم البيّن في الكتاب المجيد و في أخبار من هو في خصائص الرسالة وحيد، وجودُ طوائفٍ من المنافقين في عصره

---

[1] ـ بحارالأنوار: ج٢٨ ص٢٠١.

[2] ـ بل نقول: إنّ تأخيره لطلب الحقّ الذي هو قيام الكلّ بطاعته، ليس بأعجب من تأخير ا لله سبحانه طلب حقّه عن فرعون وأشباهه من المتمرّدين عن طاعته و عبادته مدّة متمادية، فلايدلّ ذلك على عجزه، كما لايدلّ على حقّيّة مَن تصرّف في حقّه، فلاتغفل.(منه)

صلّى‌اللّه‌عليه‌وآله و في معسكره يوم نزول الآية، فهي لاتشملهم قطعا وتشمل عليّا و أتباعه المعروفين، كأبي‌ذر وسلمان ونظائرهما يقينا، فعلى من يدّعي شمولها للخلفاء و خروجهم من المنافقين البيان، و لنا المنع[1] على ما يزعمونه من الدليل والبرهان، على أنّا نقول: آثارهم المشهورة و وقائعهم المسطورة من غصب حقّ فاطمة، و خرق كتابها، و الأمر بإحضار عليّ بأعنف عنف، و إحضار النار لإحراق الدار و فيه بنت الرسول المختار، و إيذاء الحسنين، و غير ذلك من الفضائح المسلّمة التي يدّعون أنّها مغتفرة لهم، يدلّ على سوء حالهم و كونهم من المنافقين الكاتمين لعداوة أهل‌بيت الرسالة إلى زمان الفرصة، أو على ارتدادهم بعد غيبة النبيّ صلّى‌اللّه‌عليه‌وآله بعبادة عجل هذه الأُمّة بأمر سامريّها على سنّته قوم موسى و قد ورد أنّه سيكون في هذه الأُمّة ما كان فيهم حذوا النعل بالنعل، رواه غير واحد من علمائهم فلاوجه للسماحة في تعميم الآية على وجه يشملهم، و لا في إثبات الوجاهة لهم.

ثمّ إنّهم ربّما يتمسّكون بتقدّم أبي‌بكر للصلاة فيجب تقديمه للإمامة، مع أنّ الثابت عند أكثر علمائهم أنّ التقدّم إنّما وقع بأمر بنته العاصية للّه و لرسوله، ولذا خرج النبيّ صلّى‌اللّه‌عليه‌وآله متّكيا على عليّ وعبّاس، و أخّره و صلّى مع القوم لهاية ضعفه جالسا.

و الثابت عند البعض الآخر أنّ النبيّ أمر بتقدّمه، و لكن عزله و تقدّم للصلاة بعد خروجه صلّى‌اللّه‌عليه‌وآله.

---

[1] ـ أي لانكتفي بالمنع، بل نستدلّ بما علم من آثارهم على خروجهم من الآية، ثمّ ننزّل عن ذلك و نسلّم دخولهم فيها و نقول: إنّ الرضا مشروط بسلامة الخاتمة، و آثارهم تدلّ قطعا على ارتدادهم؛ هذا، مع أنّ تحقّق الرضا من جهة البيعة لايستلزم الرضا من جميع الوجوه، و الوصف بالإيمان لايستلزم تحقّقه واقعا، لقوله تعالى ﴿يا أيّها الذين آمنوا امنوا﴾ فتأمّل.(منه)

و نحن نقول: إنّ فيما صدر منه صلّى‌الله‌عليه‌وآله دلالة و تنبيه جديد على عدم أهليّته لإمامة الجماعة، فضلا عن الإمامة العامّة، بعد التنبيه على أنّه ليس بأهل لتبليغ سورة من القرآن إلى أهل مكّة، فضلا عن أن يبلغ معاني القرآن المشتملة على ما لايتناهي من الأحكام إلى جميع الأمّة و قاطبة أفراد الأنام، و بعد الدلالة على أهليّة عليّ عليه السلام لذلك، و لما هو أعمرّ منه بقوله "إنّ الله تعالى يقول: لايؤدّي عنك إلاّ أنت أو من هو منك، و عليّ منّي وأنا من عليّ، و لايؤدّي عنّي إلاّ هو" و ذلك كلّه من المتواترات.

و نحن نقول: لو سلّم أنّه قدّمه و لم‌يعزله، بل اقتدى به، كما قال به شرذمة من أهل الجدال، لايدلّ ذلك على أهليّته لإمامة العامّة، لأنّ الصلاة عندكم تجوز خلف كلّ برّ و فاجر، و لايصلح للإمامة العامّة إلاّ من هو متّصف بالعدالة إجماعا، أو من هو متّصف بالعصمة بدلالة الأدلّة العقليّة والنقليّة و إجماع الأماميّة، المقترن بتصديق أصحاب آية التطهير، كما فصّلناه في الفوائد المرتضويّة.

ثمّ إنّ جماعةً منهم قد تمسّكوا ببعض الأخبار التي ينقلونها فيهم، و هي بحمدالله لم‌تبلغ حدّ الكثرة والقوّة، حتّى يمكن القول بأنّها معارضة لما نقل في عليّ صلّى‌الله‌عليه، بل لم تبلغ مرتبة يمكن أن يميل إليها منصف، لاقتران متونها بقرائن الكذب والوضع، و معارضتها بما يضادّها و يناقضها، و مع ذلك كلّه نقول: إنّهما مخصوصة بهم غير واردة عندنا و لا عند جميع من ينتسب إلى السنّة و الجماعة، و نحن لانعتمد عليها بوجه من الوجوه، و كيف يجوز الاعتماد عليها و على ما بيني عن وجود منقصة في أهل‌بيت العصمة لعاقل، و رواتها

غالبا[1] ـ كما فصّلناه في كتابنا الكبير ـ من الخوارج والمنحرفين عن الولاية، الحاضرين في معركة قتال الحسين عليه السلام.

---

[1] ـ بل دائما، فإنّهم إنّما يروون ما يروون من ذلك، من الذين مالوا إلى الدنيا و زخارفها و دخلوا في دولة بنيأُميّة و ولايتهم و رووا لهم ما أحبّوا، حتّى وصلوا إلى جوائرهم، فمنهم من سبّ عليّا و حاربه، و منهم من اعتزل عن بيعته و رغب إلى محاربته، و منهم من جدل الحسين عليه السلام أحد الثقلين، و منهم من حاربه و شهد قتاله، فهم إمّا كفرة أو ظلمة.
قال ابن البيّع في معرفة أُصول الحديث: احتجّ البخاري بأكثر من مائة رجل من المجهولين، و قد صحّ عند العلماء أنّه روى عن ألف و مأتي رجل من الخوارج، قال: و حبسه قاضي بخاره لّما قال له: لِمَ رويت عن الخوارج؟ فقال: لأنّهم لايكذبون؛ و قد أجاب بهذا ابن حنبل لّما قال له: لِمَ سميّت كتابك صحيحا و أكثر رواته من الخوارج؟
أقول: و من العجيب أنّ رواتهم على زعمهم كفرة أو فسقة، لأنّهم بين من حارب عثمان و قتله أو خذله، و أعجب من هذا جمعهم بين إمامته و حسن الثناء على قاتليه و الرواية منهم، و جمعهم بين إمامة عليّ عليه السلام و بين حبّ من سبّه و حاربه و الرواية عنهم و الوثوق بهم.
قال عبدا لله الهروي في كتاب الاعتقاد: الصحابة كلّهم عدول و نساؤهم ممّن تكلّم فيهم بتهمته أو تكذيب، فقد توثّب على الإسلام.
و قال الغزالي في الأصل التاسع من الإحياء: اعتقاد أهل السنّة بتزكية جميع الصحابة، و حينئذ نقول بعد القوم زكّوا من أخبر ا لله تعالى بنبيّه بنفاقه و سوء حاله و أخبر نبيّه صلّىا للهعليهوآله بشقاوته و كفره، و قد روي عندهم أنّ المنافقين كانوا كثيرين في عهده صلّىا للهعليهوآله و بعده، و أنّ النبيّ صلّىا للهعليهوآله قال: إنّ حذيفة يعرفهم و إنّ عمر كان يحلفه و يسأله عن حاله و يقول له: أنشدك با لله، هل تعرفني منهم؟ و كان يجيبه بأنّك أعرف بذلك منّي، فتأمّل تعرف حقيقة حالهم و كيفيّة أمر رؤسائهم، و لاتكن من الغافلين.
لايقال: إنّهم زكّوا الصحابة لعدم علمهم بأعيان المنافقين، لأنّا نقول: إنّ البصير الناظر في الأخبار يعلم يقينا أنّهم كانوا يعرفونهم بأعيانهم، كيف لا و قد ثبت عندهم بالحديث

يرشد إلى ذلك الفحصُ عن آثارهم والتتبّع لما سطوره من مؤلّفاتهم.

و قد ثبت أنّ معاوية وأشباهه في أيّام سلطنتهم، قد بذلوا الخلاع و العطايا والجوائز الجزيلة والمواهب الجسيمة لناقلي فضائل الثلاثة و واضعي الآثار في مناقبهم و ما يزري بشأن أهل‌بيت النبوّة و يهدي إلى نقصان مرتبة عليّ عليه السلام، على ما نقل ابن أبي‌الحديد و غيره من علمائهم.

فلايبقى[١] بعد ذلك لأحد من العقلاء اعتمادٌ على رواياتهم الواردة في هذا الباب، و لذا لم يتعرّض أكابرهم و محقّقوهم لإيرادها و الاستدلال بها، بل صرّح جماعةٌ منهم صاحب المغني و شيخه، مع نهاية تصلّبه في مذهبه الذي أخذه من آبائه وأسلافه، بأنّ الحقّ أنّ هذه الآثار المنقولة في فضائل الصحابة موضوعة في مقابل بعض ما وضعه جهّال الشيعة في حقّ عليّ عليه السلام، و قالوا: الحقّ أنّ النبيّ صلّى‌اللّه‌عليه‌وآله لم يوص لأحد بالخلافة، و فيه بعد ما عرفت في أمر الوصاية، أنّ كون أخباركم من الموضوعات قد ثبت بإقراركم و لم يثبت و لن‌يثبت أبدا أنّ ما عندنا من الموضوعات، لاسيّما بعد ملاحظة ما عندكم من الأخبار العارية عن قرائن الوضع و دلائل الجعل، بل المقترنة بدلائل

المتواتر أنّ علامة المنافق بغض عليّ عليه السلام والانحراف عنه، و هم كانوا يعرفون بغض عائشة و أنس و أبي‌هريرة و المغيرة و أمثالهم من المنحرفين، و مع ذلك كانوا يزكّونهم و يروون عنهم و يثقون بهم، فلاتغفل.(منه)

[١] ـ لا سيّما إذا كان من جملتهم مَن يجوّز وضع الحديث لمصلحة أو لترويج المذهب، كأبي‌حنيفة، و قد نقل الشريف في حاشية الكشّاف أنّ الأحاديث المرويّة في خواصّ السور عن أُبيّ كلّها موضوعة، قال: و قد اعترض على واضعها و قيل له: أما سمعت قول النبيّ صلّى‌اللّه‌عليه‌وآله " من كذب عليّ متعمّدا فليتبوّء مقعده من النار" فأجاب بأنّي كذبت له لا عليه، فتأمّل.(منه)

الصحّة، فإنّها قد صدرت ممّن يتّصف بالعداوة و الاعتساف لاممّن يتّهم بالولاية و المودّة، كما لايخفى على ذوي الانصاف.

تنبيه:

من البديع أنّ ما نقلوه في تقوية مذهبهم، إمّا مشتمل على دليل الوضع، و إمّا محتو على قرينة صريحة في أنّه من مرموزات الأوائل و أنّه لم يقصد بها إلاّ التأديب و التنبيه على نهاية ضلالتهم، يشعر بذلك ما نسب إليه صلّى الله عليه وآله: لو اتّخذت خليلا لااتّخذت أبابكر خليلا، فإنّه إنّما قصد به أنّي لو اتّخذت خليلا في المعاصي لاتّخذته خليلا، لأنّه أعون الرجال على تناول القبائح من الأفعال، بدليل أنّ الممتنع عليه صلّى الله عليه وآله اتّخاذ الخليل في معصية الله لا اتّخاذ الخليل مطلقا، فتأمّل[1].

ثمّ أنّ من القوم من يتمسّك بأية الغار و نقول: إنّ فيها دلالة على فضل صاحبه فيها من وجوه:

أحدها: أنّه عبّر بثاني اثنين، فيكون تاليا للنبيّ في الفضل.

وثانيها: أنّه جعل صاحبا له، و فيه من الفضل ما لايخفى.

---

[1] ـ إشارة إلى أنّا بعد تسليم صدوره عنه صلّى الله عليه وآله نقول: إنّه قصد إلى هذا المعنى بعد وضوح القرينة، و إنّما لم يصرّح لمداراته المعلومة مع المنافقين، حتّى أنّ عائشة نقلت عنه صلّى الله عليه وآله، أنّه قال في رجل استأذن عليه: بئس أخو العشيرة، ثمّ عامله بعد الدخول أحسن المعاملات، فسأل عن ذلك فقال: شرّ القوم من يتّقى من خوف لسانه.

و قد يقال: إنّ هذه الأخبار على تقدير صدورها عنه صلّى الله عليه وآله، إنّما صدرت قبل ظهور الفضائح و لايمنع من إظهارها العلم بظهورها، لأنّ الشريعة مبنيّة على الظاهر، و ما يظهر من المدائح مشروط بسلامة الخاتمة، و قد علم انتهاء أمرهم إلى الفساد، فتأمّل.(منه)

و ثالثها: خطاب النبيّ صلّى الله عليه وآله عليه بقوله "لاتحزن" و هو نهاية الرأفة واللطف منه.

و رابعها وخامسها: قوله "إنّ الله معنا" حيث يدلّ على أنّه من المؤمنين، لقوله ﴿ بإنّ الله مولى الذين آمنوا ﴾[1] و يدلّ على أنّه مشارك للرسول و مساوٍ له في مرتبة مرافقة الله له معه.

و سادسها: قوله "فأنزل الله سكينته" و لايخفى ما يكون لصاحب السكينة من الفضل، فلاتغفل.

و الجواب عن هذه التمويهات المضلّة للأراذل والسفلة من الجهّال، على ما استفدناه من آثار الأئمّة، هو أنّ ثاني اثنين عبارة عن الرسول، لأنّه حال من ضمير "أخرجه" فيلزم على ما توهّمتموه كون الرسول تاليا له في الفضل، و القول به حماقة، فتعيّن أن يكون المراد كونه مكمّلا لهذا العدد.

و فائدة بيان هذا المعنى هو الدلالة على أنّه نصره في وقت مرافقته لاعدى عدوّه الذي كان بصدد قتله، و إرشاد الكافرين الذين كان معهم سرّا إلى كونه في الغار، بقرينة ما روي أنّه قد تسبّب بكلّ حيلة للدلالة عليه، حتّى أنّه مدّ رجله إلى باب الغار واطّلع ابهامه منه ليدلّهم على اختفائه فيه، فسلّط الله عليه حيّة فلذع إبهامه، فأخذ في الصياح لإعلامهم و لما به من الوجع فعالجه النبيّ صلّى الله عليه وآله بلعابه، وكان يضطرب مع ذلك و يأتي بحركات شنيعة يظهر عندها الخوف على النبيّ و على نفسه و يكتم ما كان في قلبه، ففيه دلالة على كونه من المنافقين لا على أنّه متّصف بمناقب النبيّين[2].

---

[1] ـ محمّد: ١١.

[2] ـ و بهذا يندفع سؤال عن الآية و هو أنّ بلاغة القرآن تقتضي إيجازه و الآية مع أنّه روعي فيها ذلك في صدرها، حيث حذف جواب الشرط لئلاّ يطول مع ذكر علّته، لم يراع فيها

ذلك في عجزها إذ يكفي في الفرض أن يقال: فقد نصره ا لله يوم الهجرة أو يوم الهزيمة أو يوم الإخراج أو يوم الغار.(منه)

و الجواب: أنّ المقصود نصره ربّما ينفرد في حالاته و انتقالاله من ممكن إلى ممكن حتّى ينتهي إلى ينتهي مقصده، و ربّما يبتلي في فراره و ما هو فيه من بعض أسفاره بصحبته من يضمر عداوته و يُظهر محبّته و ينتظر أمره و لايبالي من إفشاء أمره على أعدائه و إعانتهم عليه و لاريب في افتقارهما إلى النصر، إلاّ أنّ نصرة الثاني لايكفي فيها ستر باب الممكن عن وقوع نظر الأعادي عليه كما يكفي في الأوّل بل يحتاج إلى أُمور تمنع عن وصول ضرر الخصم الودود العنود إليه، إذا تمهّد هذا نقول: ليس الغرض من الآية مجرّد إفادة أنّ القوم أن لاينصروه فسينصره ا لله كما نصره يوم الهجرة حتّى يقال: أيّ فائدة في الإطالة، بل المقصود بعد الإشارة إلى شدّة الأمر و فظاعته و الإيماء إلى خروج ما صدر من النصر عن طاقة أمثاله الدلالة على ثبوت القدرة على النصر حينئذ بطريق الاستدلال كأنّه يقول: و ا لله يعلم أنّ القوم أن لاينصروه بعد الهجرة إليهم، فلايعجز عن نصرة ربّه الذي نصره.

كيف و هو الذي نصره يوم الغار و هو في مضيق شديد لايوصف، حيث كان مع كونه منهزما خائفا من أعدائه مصاحبا لمن لايأمن عنه و هو يتوسّل إلى إهلاكه بحركات أعضائه و رفع الصوت في طيّ جزعه و بكائه و قد كان نصرته حينئذ موقوفة على سدّ آذان المتحسّسين عن استماع كلماته، بل و على منع مداركهم عن درك حركاته كما كان موقوفة على تعمية أبصارهم عن رؤية باب الغار أو صرف قلوبهم عن تجويز دخول أحد فيه و من المعلوم أنّ القادر على مثل هذا النصر يقدر على نصره بعد الهجرة بالطريق الأولى، فإن قلت: أ ليس لهم أن يحملوا الزوائد على أنّها بيان لصداقة الصاحب و كونه مونسا له مشفقا عليه واقفا بنصر ا لله و حفظه لهما.

قلت: لايخفى على عاقل أنّ ذكر هذه الزوائد و لو كانت واقعيّة لاتناسب مقام المنّة، إذ لايستحسن العقل أن تقول لمن تمنّ عليه: نصرتك يوم رعبك و كنت مع صديق تونسه و تستأنس به و تؤمنه بإخبارك إيّاه فإنّي رقيب عليكما، بل المستحسن أن يقول: و كنت مع صديق تخاف عليه و على نفسك لغفلتك عن إنّي رقيب عليكما، أو تسكت عن القيود رأسا، و أيضا لايناسب هذه الزوائد مقام الاستدلال، لأنّ الأولويّة إنّما تتحقّق لو فرض تغيّر

ثمّ من البيّن أنّ الصاحب كما يطلق على الإنسان يستعمل كثيرا فيما يستصحبه الآدميّ من الحجر والعصا و الكلب والحمار و غيرهما من أفراد الحيوان، وقد اطلقه الله تعالى في قوله ﴿ فقال لصاحبه و هو يحاوره ﴾[1] على شقيّ من الكفّار[2].

و لنا أن نستدلّ بقوله لاتحزن، على فسق[3] خليفتهم أو كفره، لأنّه صلّى الله عليه وآله لاينهى إلاّ عن أحدهما.

حاله عمّا كان عليه في الغار و هو خلاف الواقع لأنّ أبابكر معه و هو يقول له بلسان الحال و القال لاتحزن إنّ الله معنا.

فإن قلت: لهم أن يقولوا إنّ الاستدلال ليس من باب الأولويّة، و أن يقولوا إنّ المعنى إنّي غير عاجز عن نصره لأنّي نصرته و قد كان كذا و كذا لوثوقه علَيّ فانصره بعد ذلك إذ لم‌يتغيّر حاله و لا حال.

قلنا: غاية ما يحصل من هذا التجويز اندفاعُ الإشكال عن الآية المبنيّ على الإعجاز يقتضي الإيجاز، و أمّا الجواب عن الاعتراض على الاستدلال بالآية، فلايحصل بهذا الاحتمال، إذ نحن من ورّاد المنع، فلا معنى للاحتمال في مقام دفعه، فتأمّل.(منه)

[1] ـ الكهف: ٣٤.

[2] ـ لأنّ من يخاطبه الصاحب كافرٌ وفاقا و لقوله " أ كفرت" و لما نقل عنه قبل من إنكار الساعة و غيره، و لايخفى أنّه صاحب له، لأنّ الصحبة كالأُخوّة من الاضافات المتساوية الأطراف و إن أبيت عن ذلك فانظر في قوله تعالى ﴿يا صاحبي السجن﴾ فإنّهما كافران و قد جعلهما يوسف عليه السلام صاحبين له قال في ف أي أي صاحبيّ في السجن، فلاتغفل.(منه)

[3] ـ يؤيّد ذلك ما نقل عن امرءته قالت لزوجها حين رأته محزونا: إن كان حزنك لآخرتك فزاد الله في حزنك، و إن كان لدنياك فلاينبغي لك أن تحزن عليها و هي منقطعة.(منه)

ثمّ أنّ معيّة ا الله سبحانه لايدلّ على ما ذكر، لأنّه يقول في مقام تأميل الأبرار و تهديد الفجّار ﴿ و هو معكم أينما كنتم و ا الله بما تعملون بصير﴾[١].

سلّمنا أنّ المعيّة هنا معيّة المحافظة بدلالة المقام، و أنّه وعد بشمول حفظه لهما، لكن نقول: إنّ حفظه لميكن لمكان مرتبة له عندا لله، بل كان ببركة تبعيّته للنبيّ صلّىا للهعليهوآله، ولأجل أنّه كان من الفتن الموعودة، و الفتنة ممّا أخبر بلزومها في قوله﴿ الم أ حسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنّا و هم لايفتنون﴾[٢] و إذا جاز على ا الله أن يحفظ وجود الشيطان بعد إلحاده، فلِمَ لايجوز عليه أن يحفظ واحدا من أنصاره و أعوانه ليشتكي لك خلّص أحبّائه و أوليائه.

هذا، مع أنّ المرويّ عندنا، أنّه أظهر الحزن على عليّ و قال: أخاف عليه أن يقتل في فراشك، فأجابه النبيّ صلّىا للهعليهوآله بقوله "لاتحزن" أي لانحتاج إلى حزنك علينا، فإنّ ا الله معنا و هو يكفينا ما يهمّنا، و على هذا فيكون في الآية دلالة على عظمة شأن عليّ و كونه من ﴿ الذين اتقوا والذين هم محسنون﴾[٣].

ثمّ أنّ من المعلوم الذي لامرية فيه، أنّ السكينة إنّما أنزلت على النبيّ صلّىا للهعليهوآله لا عليه، بدليل سوق الكلام و تتالي الضمائر، فلو كان إنزال السكينة عليه، لكان هو المؤيّد بالجنود، و لايقول به عاقل؛ و القول بأنّه غنيّ عن إنزال السكينة باطل، لأنّه في غير هذا المقام كان محتاجا إليها و قد أُنزلت

---

[١] ـ الحديد: ٤.

[٢] ـ العنكبوت: ٢.

[٣] ـ النحل: ١٢٨.

عليه، كما يخبر عنه قوله ﴿ فأنزل الله سكينته على رسوله و على المؤمنين﴾[١] فيكون في هذا المقام الذي كان ينهزم من اللئام و كان معه أشدّ الأعادي و ألدّ الخصام، أحوج إليها و أشدّ احتياجا إلى نزولها، بل نقول: إنّ الآية ـ بملاحظة سائر الآيات ـ تدلّ على كفر صاحبهم، حيث إنّ السكينة في كلّ موضع نزلت أُنزلت على رسول الله و على المؤمنين، و في هذا الموضع أُنزلت عليه فقط، بدلالة ما تقدّم، فلو كان معه مؤمن لنزلت عليه أيضا، لأنّ رحمة الله قريب من المؤمنين.

---

[١] ـ الفتح: ٢٦.

قال أبو عبد الله عليه السلام:

إذا رأيتم العالم محبا للدنيا فاتهموه على دينكم فإن كل محب لشيء يحوط ما أحب؛ وقال عليه السلام:

أوحى الله إلى داود عليه السلام: لا تجعل بيني وبينك عالما مفتونا بالدنيا فيصدك عن طريق محبتي فإن أولئك قطاع طريق عبادي المريدين إن أدنى ما أنا صانع بهم أن أنزع حلاوة مناجاتي عن قلوبهم.

«الأصول الكافي: كتاب فضل العلم»

عن إمام العارفين

أمير المؤمنين (ع)

الْعِلْمُ نَهْرٌ

وَالْحِكْمَةُ بَحْرٌ

وَالْعُلَمَاءُ حَوْلَ النَّهْرِ يَطُوفُونَ

وَالْحُكَمَاءُ وَسَطَ الْبَحْرِ يَغُوصُونَ

وَالْعَارِفُونَ فِي سُفُنِ النَّجَاةِ يَسِيرُونَ

في المجلد الثاني لشرح أصول الكافي لملا محمّد صالح المازندراني صفحة ٧٠ باب فضل العلم